**جامعة محمد الصديق بن يحي– جيجل–**

**كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية**

**قسم علوم الإعلام والاتصال.**

# *المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي في الجزائر.*

## *دراسة تحليلية لعينة من جريدة الشروق اليومي–أنموذجا–.*

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الاتصال والإعلام تخصص الاتصال والعلاقات العامة.

إعداد الطالبتين:

كنزة بوربيع.

زينب بن سعدية.

إشراف الأستاذة:

د.هند عزوز.

**أعضاء لجنة المناقشة:**

| | | |
|---|---|---|
| **1– أ. أمين جنيح** | **أستاذ مساعد بجيجل** | **رئيسا.** |
| **2– د.هند عزوز** | **أستاذة محاضرة بجيجل** | **مشرفة ومقررة.** |
| **3– أ. سعيدة عباس** | **أستاذة مساعدة بجيجل** | **مناقشة.** |

**السنة الجامعية: 2017م– 2018م.**

**جامعة محمد الصديق بن يحي– جيجل–**

**كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية**

**قسم علوم الإعلام والاتصال.**

# *المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي في الجزائر.*

## *دراسة تحليلية لعينة من جريدة الشروق اليومي–أنموذجا–.*

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الاتصال والإعلام تخصص الاتصال والعلاقات العامة.

إعداد الطالبتين:

كنزة بوربيع.

زينب بن سعدية.

إشراف الأستاذة:

د.هند عزوز.

**أعضاء لجنة المناقشة:**

| | | |
|---|---|---|
| **1– أ. أمين جنيح** | **أستاذ مساعد بجيجل** | **رئيسا.** |
| **2– د.هند عزوز** | **أستاذة محاضرة بجيجل** | **مشرفة ومقررة.** |
| **3– أ. سعيدة عباس** | **أستاذة مساعدة بجيجل** | **مناقشة.** |

**السنة الجامعية: 2017م– 2018م.**

**جامعة محمد الصديق بن يحي– جيجل–**

**كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية**

**قسم علوم الإعلام والاتصال.**

# *المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي في الجزائر.*

## *دراسة تحليلية لعينة من جريدة الشروق اليومي–أنموذجا–.*

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الاتصال والإعلام تخصص الاتصال والعلاقات العامة.

إعداد الطالبتين:

كنزة بوربيع.

زينب بن سعدية.

إشراف الأستاذة:

د.هند عزوز.

**أعضاء لجنة المناقشة:**

| | | |
|---|---|---|
| **1– أ. أمين جنيح** | **أستاذ مساعد بجيجل** | **رئيسا.** |
| **2– د.هند عزوز** | **أستاذة محاضرة بجيجل** | **مشرفة ومقررة.** |
| **3– أ. سعيدة عباس** | **أستاذة مساعدة بجيجل** | **مناقشة.** |

**السنة الجامعية: 2017م– 2018م.**

# شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ١٩﴾ سورة النمل.

الشكر لله أولا وأخيرا. ونحمده حمدا كثيرا على توفيقه لنا في إتمام هذا العمل التواضع وعلى كل النعم التي أنعمها علينا.

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذة المشرفة "هند عزوز" التي أفادتنا بمعلوماتها القيمة وزودتنا بنصائحها الوجيهة. ووجهتنا بتعليماتها المفيدة.

كما نتوجه بالشكر والامتنان إلى جميع أساتذة قسم علوم الإعلام والاتصال

وإلى كل من ساعدنا على إتمام هذه المذكرة من قريب أو من بعيد ولو بمجرد كلمة تشجيع.

# إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أغلى ما لدي في هذا الكون والديا الكريمين.

أمي الغالية منبع العطاء والحنان حفظها الله لنا وأطال في عمرها.

إلى أبي الذي كان سنداً لي طوال مشواري العلمي حفظه الله ورزقه دوام الصحة والعافية.

إلى إخوتي وأختي: عماد، نذير، حمزة، سفيان وعفاف.

إلى كل الأقارب الكرام.

إلى جميع زميلاتي...

إلى كل من عرفني ورأته عيني وأحبه قلبي...

إلى كل قلب ينبض حباً بالله ورسوله.

كنزة

# إهداء

إلى من سكن لها الفؤاد وشاع نور الدرب بجوارها

إلى من صنعت مجدي ورفعت هيبتي بحنان حبها

أمي الغالية

إلى الذي حرص على جعلي متفائلة وصامدة

إلى من كان عونا وحصنا منيعا لي في حياتي

أبي الغالي

إلى رفيق العمر وصاحب الفضل والنور المشع

إلى من ترك بصمته تتلألأ مع النجوم

أخي الحبيب

إلى زميلي في الدراسة والذي أعانني كثيرا في هذا العمل

إسحاق

زينب

## ***خطة الدراسة***

***مقدمة***

***الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة.***

***تمهيد***

أولا: إشكالية الدراسة وتساؤلاتها.

ثانيا: أسباب اختيار الموضوع.

ثالثا: أهمية الدراسة وأهدافها.

رابعا: تحديد مفاهيم الدراسة.

خامسا: الدراسات السابقة والمشابهة.

سادسا: فرضيات الدراسة.

سابعا: منهج الدراسة وأدواتها.

ثامنا: مجتمع الدراسة وعينتها.

تاسعا: المجال الزمني للدراسة.

***الفصل الثاني: المعالجة الصحفية للقضايا الاقتصادية.***

***تمهيد***

أولا: نشأة الصحافة الاقتصادية وأهميتها.

ثانيا:الصحافة الاقتصادية؛ الوظائف والمستويات والسمات.

ثالثا: المحرر الصحفي؛ الوظائف والسمات.

رابعا: الصحافة الاقتصادية في الجزائر.

***الفصل الثالث: دور وسائل الإعلام في معالجة قضايا الفساد الاقتصادي.***

***تمهيد:***

أولا: واقع الفساد الاقتصادي في الجزائر.

ثانيا: دور وسائل الإعلام في كشف قضايا الفساد الاقتصادي.

ثالثا: دور وسائل في مكافحة قضايا الفساد الاقتصادي.

رابعا: أهم قضايا الفساد الاقتصادي في الجزائر.

***الفصل الرابع:المقاربة النظرية.***

***تمهيد:***

أولا: ماهية نظرية تحليل الإطار الإعلامي.

ثانيا: عناصر؛ مراحل، سمات وأنواع الأطر الإعلامية.

ثالثا: النماذج التفسيرية لنظرية تحليل الإطار الإعلامي والانتقادات الموجهة لها.

***الفصل الخامس: معالجة جريدة الشروق لقضايا الفساد الاقتصادي.***

***تمهيد:***

أولا: البيانات الخاصة بالوثيقة.

ثانيا: تفريغ وتحليل البيانات الخاصة بفئات المضمون (كيف قيل؟).

ثلثا: تفريغ وتحليل البيانات الخاصة بفئات الشكل (كيف قيل؟).

رابعا: عرض وتفسير النتائج.

خامسا: التوصيات.

- ***الخاتمة.***
- ***قائمة الملاحق.***
- ***قائمة المصادر والمراجع.***
- **فهرس جداول الدراسة التحليلية.**
- **فهرس الأشكال البيانية.**
- ***فهرس الموضوعات.***
- ***ملخص الدراسة.***

# مقدمة

**مقدمة:**

يعتبر الفساد الاقتصادي ظاهرة موجودة في كل المجتمعات المتقدمة والنامية منها، حيث ارجع الخبراء والمتتبعون لشؤون التنمية سبب فشل معظم التجارب والمشاريع التنموية إلى استفحال وتفشي الفساد بمختلف أشكاله، الذي أصبح يهدد الاقتصاد القومي للدول. والجزائر مثلها مثل باقي دول العالم، حيث تشهد انتشارا واسعاً لهذه الظاهرة في جميع المجالات، فرغم تمتعها بموارد طاقوية لا يستهان بها (الغاز والبترول)، إلا أنها لازلت لم تتمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية وحسب الخبراء يرجع ذلك أساساً إلى الاستخدام غير الكفء لهذه الموارد حيث يتم هدرها واختلاسها، مما يتسبب في تداعيات اقتصادية واجتماعية تؤثر سلباً على أداء الاقتصاد الجزائري.

شغل دور وسائل الإعلام في المجتمع العديد من الدارسين والباحثين وينبع هذا الاهتمام من منطلق أن الإعلام ومنه الصحافة المكتوبة أصبح أداة لاغني عنها بالنسبة للمجتمعات، ومن القوى المؤثرة في السلوك البشري، فهي تؤدي دوراً محورياً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية.

وتؤدي الصحافة المكتوبة في المجتمع الجزائري الدور الهام في الإخبار والإعلام بالأحداث اليومية، ونشر الأفكار والحقائق للناس والتغييرات التي تحدث في المجتمعات على كافة الأصعدة،كما تساهم في تعديل الاتجاهات وتكشف الحقائق والظواهر؛ من خلال ما تحمله مقالاتها وأخبارها التي تسعى إلى معالجتها، وبهذا فهي تعتبر منفذا للتحكم في المعرفة.

وقد ارتبطت الصحافة بعدة مجالات من بينها الاقتصادي، وحسب المختصين فالاقتصاد أصبح جزءاً من نسيج الصحافة، والصحافة جزءاً من نسيج الاقتصاد، وهذا ما أدى إلى تزايد الاهتمام بالبحث في العلاقة بين الصحافة والاقتصاد، والتي أسفرت بقيام تخصص جديد في عالم الصحافة سميت بالصحافة الاقتصادية، فمن خلال هذا التخصص تتم المعرفة الدقيقة لحيثيات المواضيع الاقتصادية وجزيئاتها. كذلك تقوم بالتصدي لمظاهر الفساد الاقتصادي من خلال القيام بعملية البحث والتحقيق في مختلف ملابسات المواضيع المشبوهة وكشف المتورطين فيها والتجاوزات القانونية لبعض الجهات المتعلقة بمختلف القضايا الاقتصادية التي تهم اقتصاد الوطن، ومكافحتها أو

على الأقل التوعية التوعية وإيضاح الآثار السلبية لهذه الظاهرة، ومنه يمكن القول أن الصحافة الاقتصادية أصبحت من المنابر الهامة التي يعول عليها في إثارة الرأي العام حول مختلف القضايا والأحداث الاقتصادية.

باعتبار أن المجتمع الجزائري قد وصل إلى مرحلة معينة من التكامل والنضج أصبحت الصحافة الاقتصادية ضرورية في الصحف الجزائرية، بما أن الأحداث والقضايا الاقتصادية أصبحت من أهم أولويات المواطنين والقائمين على وضح على وضع السياسات الاقتصادية.

إن الباحث في حقل الإعلام والاتصال يهدف إلى فهم مختلف جوانب مشكلة البحث فهماً صحيحاً، حتى يتمكن من معرفة مختلف مكونات الظاهرة ومعالجتها بطريقة علمية وفقا لأسس منهجية تسمح له بتحديد ظاهرة الدراسة، خاصة وأن إشكالية ظاهرة الفساد الاقتصادي في الصحافة المكتوبة الجزائرية حسب الدراسات السابقة نالت اهتماماً كبيراً من طرف العديد من الباحثين والإعلاميين الذين يسعون عبر وسائل الإعلام إلى متابعة موضوع الدراسة ومعالجتها.

وفي دراستنا سنسلط الضوء على صحيفة الشروق اليومي، الذي تعتبر واحدة من أهم الصحف الجزائرية ذات الانتشار الواسع، والدور الذي تلعبه في مكافحة ظاهرة الفساد واهم المواضيع الذي تم تناولها بكثرة بالإضافة إلى الطريقة التي تناولت بها الجريدة تلك القضايا خاصة من الناحية التيبوغرافية كما حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة أهداف الجريدة واتجاهها من تناولها لقضايا الفساد الاقتصادي، وذلك من خلال تحليل مضمونها. ولحل مشكلة البحث وتحقيق أهدافه تم اعتماد خطة قوامها؛ **الفصل الأول** خصص للإطار المنهجي، والذي تضمن ما يلي: إشكالية الدراسة والتي تندرج ضمنها التساؤلات الفرعية، أسباب اختيار الموضوع، أهمية الدراسة وأهدافها، تحديد المفاهيم التي تعرضت إليها الدراسة، كما تضمن الدراسات السابقة والمشابهة، فرضيات الدراسة، كما تطرقنا فيه إلى منهج الدراسة وأدواتها، إضافةً إلى مجتمع الدراسة وعينتها والمجال الزمني الدراسة، أما **الفصل الثاني** فقد تم تخصيصه للحديث عن المعالجة الصحفية للقضايا الاقتصادية والذي تطرقنا فيه إلى نشأة الصحافة الاقتصادية وأهميتها، وكذلك الصحافة الاقتصادية؛ الوظائف والمستويات والسمات، كما

تضمن هذا الفصل مبحث بعنوان المحرر الصحفي؛ الوظائف والسمات، وأخيرا الصحافة الاقتصادية في الجزائر وفيما يخص **الفصل الثالث**، فقد جاء تحت عنوان"دور وسائل الإعلام في معالجة قضايا الفساد الاقتصادي" وتضمن واقع الفساد الاقتصادي في الجزائر، دور وسائل الإعلام في كشف قضايا الفساد دور وسائل الإعلام في معالجة ومكافحة قضايا الفساد و أهم قضايا الفساد الاقتصادي في الجزائر أما **الفصل الرابع**، فقد تم تخصيصه للمقاربة النظرية والذي تناولنا فيه نظرية تحليل الإطار الإعلامي والذي يتكون من العناصر التالية: ماهية نظرية تحليل الإطار الإعلامي، عناصر؛ مراحل، سمات وأنواع الأطر الإعلامية، كما تضمن أهم النماذج التفسيرية لنظرية تحليل الإطار الإعلامي والانتقادات الموجهة لها، أما بالنسبة **للفصل الخامس** الذي عنون بمعالجة جريدة الشروق لقضايا الفساد الاقتصادي، والذي تضمن تفريغ وتحليل البيانات الخاصة بفئات الشكل والمضمون المتعلقة بالمعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي في جريدة الشروق اليومي، إضافة إلى نتائج الدراسة العامة، والنتائج بحسب الفرضيات، وتقديم أهم التوصيات.

# الفصل الأول

## *الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة.*

***تمهيد:***

**أولا: إشكالية الدراسة وتساؤلاتها.**

**ثانيا: أسباب اختيار الموضوع.**

**ثالثا: أهمية الدراسة وأهدافها.**

**رابعا: تحديد مفاهيم الدراسة.**

**خامسا: الدراسات السابقة والمشابهة.**

**سادسا: فرضيات الدراسة.**

**سابعا: منهج الدراسة وأدواتها.**

**ثامنا: مجتمع الدراسة وعينتها.**

**تاسعا: المجال الزمني للدراسة.**

## الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة.

**تمهيد:**

لا يمكن إنجاز بحث علمي دون التطرق إلى الإطار المنهجي، والذي يعتبر أهم خطوة في البحث، وإن صح القول فهو النقطة الذي يبدأ منها الباحث من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع وتحديد المعايير التي يعتمد عليها، لبلوغ الهدف المرجو من تلك الدراسة. لهذا فقد تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم العناصر المنهجية، ابتداءً بالإشكالية وتساؤلاتها، ثم ذكرنا أهم أسباب الدراسة، إضافة إلى أهمية الدراسة وأهدافها، بعدها عرضنا أهم المفاهيم في الدراسة، ثم حاولنا عرض بعض الدراسات السابقة والمشابهة لها والتعقيب عليها، وكذلك حددنا المنهج والأداة المستخدمة، نهاية بعينة الدراسة وتحديد المجال الزمني للدراسة.

## الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة.

### أولا: إشكالية الدراسة وتساؤلاتها.

أدى الإعلام بوسائله المختلفة عبر العصور أدواراً محورية في كثير من القضايا والشؤون الاجتماعية والسياسية والاقتصادية باعتباره يمثل السلطة الرابعة في المجتمع بعد السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، فوسائل الإعلام عامة والمكتوبة منها خاصة تعتبر وسائل للمراقبة والعين الساهرة والحارسة لتطلعات ومشكلات المجتمع باعتبارها أداة مفسرة وناقلة لجملة من الأخبار والظواهر والحوادث التي تثير الرأي العام، فهي سلطة شعبية تعبر عن ضمير المجتمع وتحافظ على مصالحه الوطنية، وبذلك تقع عليها مسؤولية كبرى في مكافحة الفساد بأنواعه والتصدي لهذه الظاهرة.

أصبح الفساد الاقتصادي مشكلة وظاهرة مستعصية تهدد البلدان النامية، بعد أن تفشت جرائمه وزادت معدلاته، ويرجع ذلك حسب المختصين إلى ضعف الوازع الديني في المقام الأول، ثم ثانيا يعود إلى مسألة قصور التدابير اللازمة لعلاج مشكلة الفساد الاقتصادي من ضعف وانعدام الثقة في التشريعات والقوانين الجنائية للبلدان النامية وضعف آليات المساءلة والشفافية وهذا ما أدى إلى انتشار الفساد في الدوائر الحكومية وقطاع الأعمال العام والخاص.

والجزائر كغيرها من العديد من دول العالم تعاني من استفحال واسع لظاهرة الفساد الاقتصادي فبالرغم من امتلاكها لموارد مالية ضخمة إلا أنها لم تستطع تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة حيث مازالت تعرف بمستويات مرتفعة للفقر والبطالة وتدني مستوى المعيشة لفئات واسعة من الشعب، فالفساد يشكل ضعف متزايد على المواطنين ويهدد سبل عيشهم ويخلف شيء من العنف العشوائي، فقد أصبح من أشد المشاكل التي تهدد حياة المواطن وتنقص من كرامته مما يخفض من قيم العدل والإنجاز ويضعف من انتماء الإنسان ويولد شعوراً بالعجز حيث زاد انتشار الفساد في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ مُتخذ عدّة أشكال وما يترتب عنها من آثار وانعكاسات على واقع المجتمع الجزائري بصفة عامة والمؤسسات الاقتصادية بصفة خاصة.

إنّ قدرة الإعلام على مكافحة الفساد الاقتصادي يتطلب الحصول على المعلومات وعلى بث ونشر هذه المعلومات. فالدول الأقل فسادا في العالم هي الأكثر حريّة على صعيد الإعلام إذ أن حرية الإعلام تحقق الشفافية التي هي العدو الأول للفساد الاقتصادي، الإداري والمالي فضلا لنا دعم الإعلام من قِبل السلطات المختلفة. فالإعلام وحده من دون تعاون السّلطات الأخرى لا يستطيع محاربة الفساد إذ لابد من التعاون والتكامل بين جميع مؤسسات الدولة وأن تعرف كل جهة الدور الذي تقوم به فهي مسؤولية تشاركية.

إنّ طبيعة هذه الظّاهرة المتنامية بسرعة والمرتبطة بمصالح المجتمع وسُمعة النّظام السياسي القائم وهيبته، وبما أنّ الصحافة الجزائرية تعكس واقع المجتمع وتعبر عن تطلعات الرأي العام الجزائري وهذا يدفعُها إلى القيام بدورها الحقيقي في خدمة المجتمع وتقديم الحقائق له وعرض القضيّة المهمة، ومن هنا تبرز أهمية الدراسة في محاولة تسليط الضوء على معالجة جريدة الشروق لقضايا الفساد في الجزائر حيث أنّ للصحيفة دور فعال في معالجة هذه الظاهرة من خلال التغطِيَة الإعلامية لها والكشف عن خباياها، وخلفياتها والفاعلين فيها، بالإضافة إلى دراسة كل العوامل التي يمكن أن تكون لها تأثيرات على سلوكيات الأشخاص حتى يتمكن من إيجاد الحلول وتوقيف منحنى التطور والتنوع لديها. ومن هنا ارتأينا في هذا البحث إلى معرفة العلاقة بين المعالجة الإعلامية والفساد الاقتصادي في الجزائر ودور الصحف في التعبير عن هذه الظاهرة وكذلك التعرف على الطرق الإعلامية التي تعالج بها هذه المواضيع، من خلال دراسة وصفية تحليلية لجريدة الشروق اليومي عبر مجموعة من الأسئلة والفرضيات التي نحاول من خلالها الإجابة على مشكلة الدراسة وهذا ما يدفعنا إلى طرح التساؤل الرئيسي:

**كيف عالجت جريدة الشُروق اليومي قضايا الفساد الاقتصادي في الجزائر؟**

**1- التساؤلات الفرعية للدراسة.**

**1-1 الأسئلة الخاصة بالمضمون:**

- ما هي أهم مواضيع الفساد الاقتصادي التي تناولتها جريدة الشروق اليومي؟
- ما هي أهداف جريدة الشروق اليومي في معالجتها لقضايا الفساد الاقتصادي؟
- ما هي الشخصيات التي برزت في المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي في جريدة الشروق اليومي؟
- ما هو اتجاه جريدة الشروق اليومي نحو معالجتها لقضايا الفساد الاقتصادي؟

**1-2 الأسئلة الخاصة بالشكل:**

- ما هي المساحة التي خصصتها جريدة الشروق اليومي لمعالجة قضايا الفساد الاقتصادي؟
- ما هي القوالب الصحفية التي اعتمدتها جريدة الشروق اليومي في معالجتها لقضايا الفساد الاقتصادي؟
- هل وردت مواضيع الفساد الاقتصادي في الصفحات الأكثر مقروئية؟
- هل اهتمت صحيفة الشروق اليومي بقضايا الفساد الاقتصادي من ناحية العناوين؟
- هل وظفت جريدة الشروق اليومي الصور الصحفية في معالجتها لقضايا الفساد الاقتصادي؟

**ثانيا: أسباب الدراسة.**

إن اختيارنا لموضوع الفساد الاقتصادي في جريدة الشروق اليومي ما دون غيره من المواضيع، لم يأتي من عدم أو بصورة اعتباطية، إنما نتاجا لمجموعة من المبررات والدوافع، سواءً كانت مبررات ذاتية مرتبطة بالباحث أو موضوعية لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، وتتمثل في:

**2-1 الأسباب الذاتية:**

1) الرغبة الذاتية في دراسة هذا الموضوع، نظرا لتوفر القدرات العلمية.
2) طبيعة التخصص العلمي الذي ندرسه وصلته بموضوع الدراسة.

**3)** نقص الأبحاث والدراسات العلمية التي تناولت مثل هذا الموضوع على مستوى جامعة جيجل بالرغم من أنه موضوع يعرف انتشارا واسعا.

**4)** الرغبة في التمكن من استخدام أداة تحليل المحتوى.

**5)** إطار إعداد مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر والتي تقوم على مقاييس البحث العلمي يأتي هذا البحث ليكون مرجعا صحيحا، مفيدا وثريا للرصيد المعرفي الموجود في المكتبة.

**2-2 الأسباب الموضوعية:**

1) قابلية الموضوع للدراسة والبحث منهجا ومعرفيا.

2) الضجة الإعلامية التي أثارها موضوع الفساد الاقتصادي في الجزائر.

3) استفحال ظاهرة الفساد الاقتصادي وتنوعه في المجتمع الجزائري، خاصة في السنوات الأخيرة.

4) معرفة طبيعة معالجة جريدة الشروق اليومي لقضايا الفساد الاقتصادي باعتبارها أداة اتصالية لها وزن ومكانة بين الصحف الجزائرية.

**ثالثا:أهمية الدراسة وأهدافها:**

اكتسبت دراستنا أهميتها من أهمية الموضوع المطروح إذ تُعتبر وسائل الإعلام مرآة الأمة المعبرة عن تطلعات المجتمع الجزائري ومشاكله المختلفة، وتُعتبر قضايا الفساد الاقتصادي موضوعًا حساسًا نظرًا لأثره السلبي سواءً على الشعب أو البلد أو المؤسسات الاقتصادية. وقد لعبت الصحافة الجزائرية دورًا كبيرًا في معالجة قضايا الفساد الاقتصادي في الجزائر والتطرق إلى أهم أشكال هذه الظاهرة التي تُعتبر جريمة في حق الوطن حيث أنها لعبت دور الرقيب على هذه القضايا أثناء مسارها المهني، وعلى مدى السنوات من خلال تسليط الضوء على أهم ملفات الفساد بمختلف أشكاله. وبالتالي فأهمية هذه الدراسة تكمن في تبيان ومعرفة الكيفية أو الطريقة التي تعالج بها صحيفة الشروق اليومي قضايا الفساد الاقتصادي، كذلك تقديم معلومات جديدة عن الموضوع أو المشكلة لاسيما ما لم تتطرّق له الدراسات السابقة، بحيث تعتبر دراستنا كتكملة أو كإضافة للبحوث السابقة التي تتدرج في نفس

السياق كما أننا من خلال قيامنا بهذا البحث نسعى إلى تحقيق أهداف معينة و يمكن تحديدها كالآتي:

1) معرفة أهم مواضيع الفساد الاقتصادي التّي تناولتها جريدة الشروق اليومي.

2) معرفة أهداف جريدة الشروق اليومي من معالجتها قضايا الفساد الاقتصادي.

3) معرفة أهم الشخصيات التي برزت في المعالجة الإعلامية لقضايا الفساد الاقتصادي.

4) معرفة اتجاه جريدة الشروق اليومي نحو معالجتها لقضايا الفساد الاقتصادي.

5) معرفة المساحة التي خصّصتها جريدة الشروق اليومي لمعالجة قضايا الفساد الاقتصادي.

6) معرفة القوالب الصحفية التي اعتمدتها جريدة الشروق اليومي في تناولها لقضايا الفساد الاقتصادي.

7) معرفة ما إذا كانت جريدة الشّروق اليومي قد اهتمت بقضايا الفساد الاقتصادي من ناحية العناوين.

**رابعا: تحديد مفاهيم الدراسة.**

**4-1 المعالجة:**

**4-1-1 لغة:**

"عالج الأمر، أي أصلحه، ويُقال عالجه علاجا و معالجة، أي زاوله وداواه".[1]

**4-1-2 اصطلاحا:**

"المعالجة هي اتخاذ مادة الدراسة أو البحث، وعرضها بطريقة منهجية كمعالجة موضوع أو شكل تقديمه وعرضه"[2].

[1] الطاهر أحمد الزاوي، ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير و أساس البلاغة ( دمشق: دار الفكر، ط3)، ص291.

[2] Hachette , dictionnaire de français Algérie ENAG, P1656

## 4-2 المعالجة الإعلامية:

### 4-2-1 اصطلاحا:

" يُستعمل هذا المصطلح في مجال الإعلام والاتصال وهو خاص به، ويرى **محمد منير حجاب** أن معالجة المعلومات والبيانات، "هي عملية التفكير الخاص بالتعامل مع البيانات تحليلا أو تركيبا لاستصلاح ما تتضمنه هذه البيانات أو تشير إليه من مؤشرات وعلاقات ومقارنات وموازنات وذلك من خلال تطبيق العمليات الحسابية والطرق الإحصائية ومن خلال النماذج وما شابه ذلك"[1].

المعالجة الإعلامية "تعني الطريقة التي تتناول بها الصحف قضية أو حدث أو موضوع وفقا لسياسة تحريرية معينة تُحدد بناءًا على سياسة الصحيفة وملكيتها وتشمل:

- المضمون وأساليب التأثير بإغفال الطابع الخبري أم الرأي.
- أنماط التحرير المستخدمة.
- الإخراج الصحفي.
- كما أن المعالجة الصحفية تركز في الأساس على سؤال مفاده:
- كيف تعاملت الصحيفة مع تلك المعلومات والبيانات"[2].

### 4-2-2 التعريف الإجرائي للمعالجة الإعلامية:

يمكننا القول أن المعالجة الإعلامية هي الطريقة المنهجية التي تتعامل بها وسائل الإعلام مع البيانات والمعلومات سواءً بالسلب أو الإيجاب أو الكيفية التي تُحلل بها هذه المعطيات وتركيبها في شكل أخبار وتحقيقات ومقالات صحفية.

[1] محمد منير حجاب، المعجم الإعلامي ( القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2004)، ص504.

[2] دحمان نور الدين، "قضايا البيئة في الصحافة المكتوبة، دراسة تحليلية على جريدتي وقت الجزائر والشعب "،"رسالة ماجستير، جامعة الجزائر-3، 2012/2011)، ص10.

**3-4 الصحافة:**

"هي مطبوع دوري ينشر الأخبار والموضوعات السياسية والاقتصادية والعملية، فهي تقوم بمهنة الإعلام، أي نقل الأخبار والتعليق عليها وإثارة اهتمام قرائها"[1].

**4-4 الفساد:**

**1-4-4 لغة:**

"من الفعل فسد ويفسُدُ، فسادا، فسودا، فهو فاسد وفسيد، والفساد نقيض الصلاح حيث يُقال فسد الشيء، بمعنى أنه لم يعد صالحا، وفسدت الأمور، وفسد العقل، بطُل وفسدت الأمور، اضطربت وأدركها الخلل، وغالبا ما يأتي فساد الشيء من ذاته، والإفساد مصدر فعله أفسد".[2]

**2-4-4 اصطلاحا:**

" يُعرف الإمام الفيروزي أبادي الفساد على أنه أخد المال ظلما، والمفسدة ضد المصلحة"[3].

كما بعرف الفساد أنه "ظاهرة منتشرة في بلاد المعمورة كافة، بغض النظر عن أنظمتها السياسية فهو موجود في الجمهوريات الديمقراطية والدكتاتورية العسكرية على السّواء وفي النُّظم الاقتصادية المختلفة من الاقتصاديات المفتوحة إلى الاقتصاديات المغلقة ذات التخطيط المركزي(على قلّتها ) كالصين وكوريا الشمالية وكوبا"[4].

**5-4 الاقتصاد:**

**1-5-4 لغة:**

"من المصدر اقتصد، اقتصاد ويعني: "مظاهر النشاط المتعلقة بالإنتاج وتوزيعه و استهلاكه وتوفير اعتدال في الاستعمال"[5].

[1] خليل صابات، وسائل الاتصال و نشأتها و تطورها، ( القاهرة: مكتبة لأنجلو المصرية، 1985)، ص 182.

[2] ابن منظور، لسان العرب (الجزائر: 2008)، ص249.

[3] الفيروز أبادي، القاموس المحيط (القاهرة: الهيئة المصرية للشباب، 1994)، ص 320 .

[4] سمية التنيم، الفقر والفساد في العالم العربي ( دار الساقي، 2009)، ص 13.

[5] يوسف محمد رضا، معجم العربية الكلاسيكية و المعاصرة ( بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، ط 2)، ص 162.

**4-5-2 اصطلاحا:**

" هو أحد العلوم الاجتماعية والإنسانية الذي يدرس كيفية توظيف الموارد الاقتصادية أو عناصر إنتاج العمل والرأسمال والموارد الطبيعية لإنتاج السلع والخدمات التي تُشبع حاجات المجتمع المتعددة"[1].

**4-6 الفساد الاقتصادي:**

**4-6-1 اصطلاحا:**

"الفساد الاقتصادي هو انحرافا لبعض المسؤولين العموميين إذ يُركز هذا التعريف على طبيعة الفساد من حيث أنه انحراف عن الأخلاق الفاضلة من قبل فئة من موظفي الدولة الذين يستخدمون القرارات المرتبطة باستغلال موارد المجتمع، هذا يشمل على الرشوة والاختلاس والغش والتغاضي عن التهرب الضريبي و غيرها "[2] .

**4-6-2 من منظور الشريعة الإسلامية:**

" لقد ورد لفظ الفساد الاقتصادي ومشتقاته في القرآن الكريم في خمسين موضعا، وكان مقرونا بالإساءة والتدمير والتخريب والإتلاف في الأرض عامة حيث أشارت العديد من الآيات إلى جملة من المفاسد بعينها، كالشرك، وإتلاف الزرع والثمار وإهلاك النسل ونقض عهد الله ونهب الأموال وإلحاق الضرر بالبيئة والغش في الكيل والميزان وبخس الناس أشيائهم"[3].

**4-6-3 التعريف الإجرائي للفساد الاقتصادي:**

من خلال ما سبق يمكننا القول أن الفساد الاقتصادي هو انحراف أخلاقي بما يتنافى مع الشريعة الإسلامية وهو استغلال المنصب وإساءة استغلال الوظيفة العامة للكسب الخاص عن طريق

[1] بسام الحجار، علم الاقتصاد و التحليل الاقتصادي ( بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010)، ص 13.

[2] سهيلة إيمنصوران، "الفساد الاقتصادي و إشكالية الحكم الراشد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، دراسة تحليلية حالة الجزائر"، (رسالة ماجستير جامعة الجزائر)، ص 04.

[3] أسامة السيد عبد السميع، "الفساد الاقتصادي و أثره على المجتمع، دراسة فقهية مقارنة بالقانون والاقتصاد" (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2009)، ص 19.

بيع الممنوعات أو االنصب والاحتيال أو التزوير والتهريب وغيرها من الأشكال المعروفة للفساد وهذا ما يعود بالسلب على المؤسسة الاقتصادية.

**خامسا: الدراسات السابقة.**

للدراسات السابقة أهمية بالغة في مجال البحث العلمي بصفة عامة و للباحث بصفة خاصة وذلك أن هذه الدراسات تعطي له صورة مقربة من أعمال الآخرين وما توصلوا إليه في أبحاثهم والتي لها علاقة بالموضوع الذي يدرسه وذلك يمكنه من تفادي أخطاء الآخرين و فهم موضوع بحثه أكثر.

كما يستعين الباحث بالدراسات السابقة والمتشابهة في صياغة الإشكالية وتكوين نظرة عامة عن النظريات المتاحة في البحث العلمي، إضافة إلى التعرف على النتائج المتوصل إليها على مستوى كل دراسة هذه الدراسات السابقة والحرص على أن يكون عملا مكملا لهذه المجهودات السابقة متفاديا تكرار ما سبق إليه غيره لكي لا يفقد عمله.

**5-1 الدراسات الجزائرية:**

**الدراسة الأولى:** "دراسة محمد الفاتح حمدي تحت عنوان المعالجة الإعلامية لظاهرة الفساد الاقتصادي داخل المؤسسات الجزائرية –دراسة تحليلية لعينة من الجرائد الجزائرية–"*.

**مشكلة الدراسة:** وفي مقاربة للعلاقة بين المعالجة الإعلامية والفساد الاقتصادي في المؤسسات الجزائرية بصفة عامة وجريدة الخبر بصفة خاصة ،تبقى بمثابة مرآة عاكسة لسيرورة المجتمع الجزائري وتطوراته، ومرجعا هاما لمعرفة واقع الحياة الاقتصادية في الجزائر، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه في الكشف عن قضايا الفساد المؤسساتي، وقيامها بدور الرقابة على هذه المؤسسات، حيث أصبحت بمثابة المنبر الوحيد الذي يعتمد على إثارة الرأي العام الجزائري حول مختلف القضايا والأحداث الاقتصادية،كل هذا يدفعنا لطرح التساؤل التالي :كيف عالجت جريدة الخبر مختلف قضايا الفساد الاقتصادي داخل المؤسسات الجزائرية؟

* حمدي محمد الفاتح،" المعالجة الإعلامية لظاهرة الفساد الاقتصادي داخل المؤسسات الجزائرية"، مجلة الحكمة، (العدد 29 السداسي الثاني 2015)، ص10، 42.

**منهج الدراسة وأدواتها:** تم استخدام منهج تحليل المحتوى، باعتباره أفضل المناهج التي تساعد على تحقيق أهداف الدراسة، أما فيما يخص العينة فقد اعتمدت الدراسة على العينة العشوائية البسيطة وقد تم تحديد الفترة الزمنية للدراسة من (01 أكتوبر 2014 لغاية 28 فيفري 2015) أي كل الجرائد الصادرة في هذه الفترة والتي يقدر عددها ب (12) مفردة، وبعدها قمنا باختيار عينة تقدر ب (12) مفردة بإتباع أسلوب العينة العشوائية البسيطة.

**نتائج الدراسة:** خصصت جريدة الخبر اليومي مساحة كبيرة لمعالجة موضوعات الفساد الاقتصادي داخل المجتمع الجزائري بمختلف أشكاله، وهذت دليل على أهمية الموضوع المطروح للمعالجة.

- ✓ أغلب الموضوعات الصحفية الخاصة بالفساد الاقتصادي التي تناولتها جريدة الخبر اليومي كانت دون الاعتماد على الصور الواقعية الحية، وهذا يعود إلى حساسية الموضوع المطروح للمعالجة،كما أن الوصول للصور الواقعية في مثل هذه الموضوعات يعد صعبا وخطيرا نظرا للتكتم على الحقيقة من طرف الجهات المعنية، ويعد السبق الصحفي أيضا من أبرز الأسباب التي تجعل الجريدة تنقل الخبر للرأي العام الجزائري دون الاعتماد على الصور الحية لعدم توفرها.
- ✓ كشفت الدراسة التحليلية بأن عدد الموضوعات الصحفية الخاصة بالفساد الاقتصادي عبر جريدة الخبر كبير، إذ تجاوز عددها (89) موضوعا، وهذا دليل على اهتمام الجريدة بالتحقيق في ملفات الفساد، وقد تصدر هذا الموضوع الصفحات الأولى في العديد من الأعداد الصحفية، وجاءت العناوين ببنط كبير بغية لفت انتباه القارئ لأهمية موضوع الفساد الاقتصادي.
- ✓ اعتمدت جريدة الخبر اليومي في معالجتها لمواضيع الفساد الاقتصادي على قالب الخبر الصحفي وأيضا قالب التحقيق الصحفي نظرا لطبيعة الموضوع المطروح للمعالجة.
- ✓ أظهرت الدراسة التحليلية بأن أغلب الموضوعات التي تناولتها جريدة الخبر ولها علاقة بالفساد الاقتصادي في الجزائر تتعلق بتهريب المواد الغذائية، والأسلحة، والثروات الطبيعية، والمخدرات بالإضافة إلى قضايا اختلاس الأموال وتبييضها من طرف المسؤولين ورجال المال والأعمال وأيضا نهب العقارات بمختلف أشكالها وإتباع طرق مشبوهة في الاستثمار سواءً داخل الجزائر أو خارجها.

✓ أظهرت الدراسة التحليلية أن من أبرز أشكال الفساد الاقتصادي تناولا عبر جريدة الخبر نجد: التهريب بمختلف أشكاله، اختلاس الأموال وتبييضها في مختلف العقارات والمشاريع التجارية سواء داخل أو خارج الوطن، بالإضافة إلى ترويج المخدرات بمختلف أشكالها.

✓ كشفت الدراسة التحليلية أن من أبرز الفاعلين في عملية الفساد الاقتصادي في المجتمع الجزائري نجد:عصابات التهريب، وأصحاب المؤسسات الاقتصادية، والمسؤولين في المناصب العليا وأصحاب المال و الأعمال.

✓ يتضح من خلال المعالجة الصحفية أن معالجة جريدة الخبر لملفات الفساد الاقتصادي في الجزائر كان إيجابيا في أغلب الموضوعات التي تم تناولها إذ تجاوزت الجريدة مرحلة نقل الأخبار دون التحقيق فيها، فجريدة الخبر وصلت لمرحلة البحث و التحقيق في ملفات الفساد الاقتصادي على درجة عالية من الاحترافية، ويتجلى ذلك في الإحصاءات المقدمة حول الظاهرة وأيضا تقديم شهادات حية مع الخبراء المختصين في مجال الاقتصاد بالإضافة إلى نقل شهادات المتهمين في قضايا الفساد الاقتصادي.

✓ أظهرت الدراسة التحليلية أن المؤسسات الاقتصادية والحدود الجزائرية تعد من أبرز الأماكن التي انتشر بها الفساد الاقتصادي داخل المجتمع الجزائري بشكل كبير في السنوات الأخيرة.

✓ كشفت الدراسة التحليلية بأن المعالجة الصحفية لموضوعات الفساد الاقتصادي عبر جريدة الخبر تضمنت العديد من القيم السلبية التي يمكن أن تشكل خطرا على استقرار المجتمع الجزائري مستقبلا في حالة استمرار الوضع على ما هو عليه حاليا.

**الدراسة الثانية:** دراسة للباحثة نوال يوسف بومشطة تحت عنوان: "المعالجة الإعلامية لانخفاض أسعار البترول في المواقع الإلكترونية للفضائيات الإخبارية "-ا لجزيرة نث والعربية نث- أنموذجا- *

هذه الدراسة تركز على المعالجة الإعلامية لانخفاض أسعار النفط في المواقع الإلكترونية التابعة

*بومشطة نوال،" المعالجة الإعلامية لانخفاض أسعار البترول في المواقع الإلكترونية للفضائيات الإخبارية الجزيرة نث والعربية نث، منتدى الإعلام والاقتصاد،تكامل الأدوار في خدمة التنمية السعودية"، ( جامعة الشهيد محمد العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016).

للفضائيات الإخبارية وتم اختيار المواقع الإلكترونية لقناتي الجزيرة والعربية باعتبارها من أكثر القنوات متابعة في الوطن العربي وكذلك كونها تهتم بقضايا العالم العربي المختلفة والتساؤل المطروح في الدراسة هو: كيف عالج الموقعان الالكترونيان لقناتي الجزيرة والعربية حدث انخفاض البترول؟

تتمثل التساؤلات الفرعية للدّراسة:

- ما هي المواقع التي تناولها الموقعان في معالجة هذا الحدث؟
- ما هي مصادر المعلومات التي اعتمد عليها الموقعان؟
- ما هي الفنون الصحفية التي استخدمها الموقعان في معالجة انخفاض أسعار البترول؟
- ما هي الوسائط والعناصر التفاعلية التي استخدمت لإبراز المواضيع المطروحة؟
- ما هو موقف الموقعان من قضية انخفاض أسعار البترول؟
- ما هي أوجه الاتفاق والاختلاف بين الموقعين في التناول الإعلامي لهذا الحدث الاقتصادي؟

**منهج الدراسة وأدواتها:** هذه الدراسة تدخل ضمن الدراسات الوصفية التحليلية التي لا تقتصر على مجرد جمع البيانات من الواقع فقط، وإنما جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها والوصول إلى نتائج لتحقيق أهداف الدراسة وتعتمد الدراسة على منهج المسح بأداة تحليل المضمون مستخدمة استمارة تحليل المحتوى كأداة لجمع المعلومات والبيانات الأساسية، وقد تم اختيار العينة القصدية وفقا لمعايير منها أن قناتي الجزيرة والعربية من القنوات الإخبارية الرائجة في الوطن العربي، وتعكس مواقف وسياسات معينة إضافة إلى أن الموقعين يتمتعان بالثراء الإعلامي والتنوع في المضامين إضافة إلى التجديد في المعلومات.

**نتائج الدراسة:** اهتم الموقعان بمعالجة موضوع أسباب انخفاض أسعار البترول وكذا عرض التصريحات الخاصة بوزراء الدولة والمسؤولية وممثلي المنظمات البترولية.

✓ اعتمد الموقعان على أسلوب عرض الحقائق وتقديم المعلومات الخاصة بأسعار البترول وهو أسلوب مناسب لمعالجة مثل هذه المواضيع والأحداث الاقتصادية.

✓ اعتمد الموقعان بشكل كبير على وكالات الأنباء العالمية والمراسلين في تحصيل الأخبار والمعلومات الخاصة بانخفاض أسعار البترول في حين اختفت أنواع المصادر الأخرى.

✓ ركز الموقعان في المعالجة الإعلامية على دول الخليج بالدرجة الأولى وذلك لارتباط هذين الموقعين بهذه الدول، إضافة إلى أن الخليج من الدول المنتجة والمصدرة للبترول.

✓ التقرير الصحفي هو أهم وأكثر الفنون الصحفية التي استعملها الموقعان في معالجة انخفاض أسعار البترول وكانت بنسب متساوية بين الموقعين.

✓ العناوين الرئيسية هي الأكثر استخداما في موقعي الدراسة على العناوين الفرعية لكن هناك تفاوت بين الموقعين في استخدام العناوين الفرعية وعناوين الفقرات وهذا يعود إلى القوالب الفنية المستخدمة من جهة وخصوصية الإعلام الاقتصادي من جهة أخرى.

✓ أبرز الصور المستخدمة في المعالجة الإعلامية لانخفاض البترول هي صور موضوعية مرتبطة بموضوع الخبر أو التقرير، إضافة إلى الصور الشخصية التي تمثل صاحب لتصريحات ونجد غياب الصورة الخبرية.

**الدراسة الثالثة:** "للباحثة بوعمرة إلهام تحت عنوان المعالجة الإعلامية للأزمة المالية من خلال الصحافة الجزائرية المكتوبة –دراسة تحليلية لعينة من الصحف اليومية (الشعب،المساء،الشروق اليومي Elwatan)-"*.

**مشكلة الدراسة:** هذه الدراسة تدرس الاقتصاد من جهة والإعلام من جهة أخرى، لما لاتصال الأزمات من أهمية بالغة في معالجة وإدارة الأزمة المالية ،ومنه شكل قطاع الاقتصاد محور اهتمام الباحثة وحاولت ربطه بقطاع لاتصال الأزمات من أهمية بالغة في معالجة وإدارة الأزمة المالية، ومنه شكل قطاع الاقتصاد محور اهتمام الباحثة وحاولت ربطه بقطاع الإعلام والصحافة ومن خلال هذه الدراسة أرادت الباحثة معرفة طريقة معالجة موضوع الأزمة المالية العالمية من طرف الصحافة الجزائرية المكتوبة العمومية والخاصة، وقد تم صياغة إشكالية البحث على النحو الآتي: كيف تناولت الصحف الجزائرية

* بوعمرة إلهام، "المعالجة الاعلامية للأزمة المالية العالمية من خلال الصحافة الجزائرية المكتوبة، دراسة تحليلية لعينة من الصحف اليومية:الشعب، المساء، الشروق اليومي ،Elwatan، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الاعلام والاتصال"، (جامعة الجزائر3، 2013).

العمومية والخاصة موضوع الأزمة المالية العالمية خلال الفترة الممتدة من 01 جانفي (2008م) إلى 31 ديسمبر (2009م)؟

الأسئلة الفرعية للدراسة : ينبثق عن التساؤل الرئيسي أعلاه مجموعة من التساؤلات الفرعية :

- ما هي المساحة التي خصصت لتناول مواضيع الأزمة المالية العالمية ؟
- ما مدى اهتمام الصحف بموقع المواضيع التي تناولت قضايا الأزمة المالية العالمية ؟
- ما نوع القوالب والأشكال الصحفية التي عالجت من خلالها الصحف مواضيع الأزمة المالية العالمية ؟
- ما هي أهم قضايا الأزمة المالية العالمية التي تناولتها الصحف الجزائرية ؟
- ما هي المصادر التي اعتمدت عليها الصحف لدى تناولها لمواضيع الأزمة المالية العالمية ؟
- ما هو الاتجاه السّائد في مضمون مواضيع الصحف اليومية الجزائرية التي عالجت الموضوع محل البحث فيما تتمثل وظيفة مضمون ما نشرته الصحف الجزائرية بخصوص الأزمة المالية العالمية ؟

**منهج وأدوات الدراسة:** بالنسبة لمنهج الدراسة فقد تم تبني المنهج الوصفي إلى جانب أسلوب تحليل المضمون،قصد الوصول إلى الكشف عن الصورة الحقيقيّة للأزمة المالية العالمية وتحديد موقف الصحف الجزائرية من هذه الأخيرة من خلال تحليل عينة من الصحف الجزائرية المكتوبة العمومية والخاصة، أما عن أدوات البحث المستخدمة في هذه الدراسة فقد انحصرت في الملاحظة واستمارة الاستبيان.

**نتائج الدراسة:** توصلت الباحثة إلى أن الصحف الخاصة تولي أهمية أكبر نسبيا لموضوع الأزمة المالية العالمية بالمقارنة مع الصحف ذات الطابع العمومي، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن الصحف الخاصة تعمل على نشر المواضيع التي تراها جديرة بالنشر، كما تعمل الصحف الخاصة على لفت انتباه القراء إلى بعض الجوانب التي قد تغفل عنها أو تهملها الصحف ذات الطّابع العمومي، كذلك الصحف العمومية أولت أهمية كبيرة وذلك من خلال المساحة الكبيرة التي احتلها الموضوع في الصحف خاصة جريدة الوطن.

- ✓ كل الصحف العمومية والخاصة ركزت على نشر المواضيع التي تدور حول الأزمة المالية العالمية في الصفحات الداخلية ماعدا جريدة الوطن التي اهتمت بالصفحة المتخصصة لدى نشرها للمواضيع الخاصة بالقضية محل الدراسة.
- ✓ تم التوصل إلى أن كل الصحف المدروسة بغض النظر عن طبيعة ملكيتها (عمومية أو خاصة)
- ✓ اعتمدت على الخبر الصحفي في معالجة وتحرير المواضيع التي تدور حول الأزمة المالية العالمية محل الدراسة.
- ✓ أهم المواضيع التي عالجتها الصحف اليومية الجزائرية المكتوبة العمومية الشعب والمساء فيما يتعلق بالأزمة المالية العالمية تكمن في التأكيد على أن الاقتصاد الجزائري بخير، وأن تداعيات هذه الأخيرة لم تمسس بالشركات المالية والبنوك والمصاريف الوطنية، أما الصحف الخاصة اهتمت بالمواضيع التي تدور حول تذبذب أسعار النفط والتأرجح الذي عرفته أسواقه بسبب انعكاسات الأزمة المالية العالمية.
- ✓ تبني الصحف العمومية الاتجاه الايجابي عند تناولها لقضايا الأزمة المالية العالمية محل الدراسة أما الصحف الخاصة اعتمدت على الاتجاه السلبي في معالجتها لهذه المواضيع.
- ✓ الصحف الجزائرية تولي الاهتمام الكبير لوظيفة الإعلام والإخبار التي ترتكز على تقديم المعلومات التي تراها الصحيفة أكثر أهمية بالنسبة للجمهور، كذلك وظيفة الشرح والتفسير هيمنت على مضامين الأزمة المالية العالمية.

**التعقيب على الدراسات الجزائرية:**

تندرج هذه الدراسات ضمن البحوث الوصفية التحليلية التي تهتم بتحليل محتوى ومضمون وسائل الإعلام والاتصال، وقد استفدنا من نتائجها لأنها تصب في الإعلام الاقتصادي وهو قائم مشترك مع موضوعنا، وتكمن نقطة اختلافها مع بحثنا في المجال الزمني وأيضا في طبيعة الموضوع وكذلك في الوسائط الإعلامية سواء من حيث الاسم أو نوع الوسيلة بحيث أن الدراسة الأولى استخدمت جريدة الخبر اليومي في التحليل. في حين الدراسة الثانية استخدمت مجموعة من الجرائد

الجزائرية (الشعب، المساء، الشروق اليومي، elwatan)، أما الدراسة الثالثة فقد استخدمت موقع إلكتروني على غرار دراستنا التي استخدمنا فيها جريدة الشروق اليومي الجزائري كعينة للتحليل.

**2-5 الدراسات الأجنبية:**

**الدراسة الأولى**: "دراسة للباحث نور أنور عاشور الدلو تحت عنوان: دور التحقيق الصحفي في معالجة قضايا الفساد بالصحافة الفلسطينية، -دراسة تحليلية وميدانية مقارنة بالجامعة الإسلامية غزة"*.

**مشكلة الدراسة:** تندرج مشكلة البحث في التعرف على دور التحقيق الصحفي بصحف الدراسة في معالجة قضايا الفساد في المجتمع المحلي الفلسطيني والتعرف غلى القضايا والمواضيع التي تم التركيز عليها والوقوف على أوجه الاتفاق والاختلاف بين الصحف موضوع الدراسة والتعرف على المصادر المستخدمة في كتابة التحقيقات الصحفية والمناطق الجغرافية التي يتم التركيز عليها في هذه التحقيقات وكذلك معرفة أبرز الضغوطات التي تواجه الصحفيين العاملين في ميدان التحقيقات الصحفية التي تعني بقضايا الفساد ومستوى الحرية في الحصول على المصادر والمعلومات واقتراحاتهم لتطوير هذا المجال. وقد تم طرح التساؤل الرئيسي التالي: ما دور التحقيق الصحفي في معالجة قضايا الفساد بالصحافة الفلسطينية؟

التساؤلات الفرعية:

- ما أبرز قضايا الفساد ( الإداري والمالي والاجتماعي ) التي تناولتها صحف الدراسة؟
- ما القيم المتضمنة التي تريد الصحف التركيز عليها من خلال التحقيقات الصحفية التي تعني بقضايا الفساد في صحف الدراسة؟
- ما الجهات التي تستهدفها الصحف في قضايا الفساد وتعالجها صحف الدراسة؟

* الدلو نور أنور عاشور، "دور التحقيق الصحفي في معالجة قضايا الفساد بالصحافة الفلسطينية دراسة تحليلية وميدانية مقارنة"، (رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية، غزة، 2015).

- ما الحلول والتوصيات التي تضمنتها التحقيقات الصحفية التي تعالج قضايا الفساد في صحف الدراسة؟
- ما هو الاتجاه الذي من خلاله تعالج الصحف قضايا الفساد في صحف الدراسة؟
- ما أنواع المصادر الصحفية المستخدمة في كتابة التحقيق الصحفي الذي يعالج قضايا الفساد؟
- ما المساحة التي تفردها للتحقيقات الصحفية التي تعني بالدراسة؟
- ما المنشأ الجغرافي لقضية الفساد التي تعالجها التحقيقات الصحفية في صحف الدراسة؟
- ما أنواع قوالب التحقيق والمقدمات والخاتمة والعناوين المستخدمة في كتابة التحقيق الصحفي الذي يعالج قضايا الفساد؟
- ما أنماط العناصر التيبوغرافية والعناصر الابرازية المستخدمة في كتابة التحقيق الصحفي الذي يعالج قضايا الفساد؟
- ما أوجه الاختلاف أو الاتفاق بين صحف الدراسة في مجال تناول التحقيقات الصحفية التي تعالج قضايا الفساد؟
- ما الخصائص الديمغرافية للصحفيين المهتمين بممارسة التحقيق الصحفي؟
- هل يوجد قسم خاص مستقل بالتحقيقات الصحفية داخل صحف الدراسة؟
- ما مستوى الحرية التي يشعر بها المحقق الصحفي عند كتابة التحقيقات الصحفية التي تعني بقضايا الفساد؟
- ما الصفات التي يجب أن يتمتع بها القائم بالاتصال لكتابة التحقيق الصحفي الذي يعالج قضايا الفساد؟
- ما وظائف التحقيق الصحفي الذي يحققها التحقيق الصحفي الذي يعالج قضايا الفساد في صحف الدراسة بالنسبة للقائم بالاتصال؟
- ما مدى إمكانية الوصول لمصادر المعلومات اللازمة للتحقيق المتعلق بقضايا الفساد في صحف الدراسة ؟

- ما أكثر الضغوط التي تعيق ممارسة فن التحقيق الصحفي المتعلق بقضايا الفساد؟
- ما أكثر قضايا الفساد التي لا يتمكن الصحفي من معالجتها في صحف الدراسة؟
- ما الاقتراحات اللازم توافرها لتطوير فن التحقيق الصحفي الذي يعالج قضايا الفساد في الصحافة الفلسطينية؟

**منهج الدراسة وعينتها:** تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التي تستهدف تصوير وتحليل موقف معين أو دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة ،وقد اعتمدت الدراسة على المناهج العلمية الآتية:

منهج المسح الإعلامي والذي يقوم على توضيح الطبيعة الحقيقيّة للأشياء أو المشكلات أو الأوضاع الاجتماعية وتحليلها، وقد استخدمت الدراسة في إطار منهج المسح كلاّ من أسلوب مسح مضمون وسائل الإعلام الذي يُستخدم للتعرف على المحتوى الظاهر ووصفه وصفا موضوعيا، كذلك أسلوب الممارسة الإعلامية وذلك للتعرف على أدوار ومواقف القائمين بالاتصال نحو قضايا الفساد كما استخدمت الدراسة إلى جانب مسح الإعلامي، منهج دراسة العلاقات المتبادلة والذي يقوم على دراسة العلاقة بين المتغيرات وتحليلها بغرض الوصول إلى عمق الظاهرة، وقد اعتمد الباحث على أسلوب المقارنة المنهجية بهدف مقارنة نتائج الدراسة التحليلية والميدانية في صحف الدراسة مستخدما استمارة تحليل المحتوى وأداة الاستقصاء في جمع البيانات والمعلومات.

أما فيما يخص عينة الدراسة ونتيجة للمسح الاستطلاعي للصحف اليومية والأسبوعية ونصف الأسبوعية الفلسطينية التي تعالج قضايا الفساد اختار الباحث التحقيقات الصحفية في صحيفة الحياة وصحيفة فلسطين وصحيفة الرسالة معتمدا على عينة الحصر الشامل للتحقيقات المنشورة في كل صحيفة.

**نتائج الدراسة:** تناولت صحف الدراسة عددا من قضايا الفساد (السياسي، الاجتماعي، الإداري والمالي)، وأظهرت الدراسة تفاوتا في اهتمام الصحف في قضايا الفساد.

- ✓ تناولت الصحف قضايا الفساد الإداري والذي احتل مرتبة متقدمة.

✓ تناولت صحف الدراسة قضايا الفساد المالي بشكل مقبول ومتنوع وكانت في مقدمتها قضية الغش والاحتيال تساوت مع قضايا التلاعب في الأسعار وفي المرتبة الثانية قضية الإسراف ومن ثم قضية سرقة مساعدات الدولة ومن ثم قضية التهرب الضريبي ومن ثم تزوير العملة.

✓ اهتمت صحف الدراسة بتضمين تحقيقاتها الصحفية التي عالجت قضايا الفساد عددا من القيم الأخلاقية والمهنية وذلك كنوع من أنواع المعالجة وإيجاد الحلول، وجاءت في مقدمة هذه القيم وفي المرتبة الأولى قيمة سيادة القانون وفي المرتبة الثانية الأمانة وفي المرتبة الثالثة المشاركة ومن ثم الإخلاص ومن ثم قيمة العمل ومن ثم قيمة الوطن أما الصدق فكانت في المرتبة الأخيرة.

✓ تناولت صحف الدراسة الجهات التي تسببت إحداث قضايا الفساد سواء بالتورط فيها بشكل مباشر أو بالاستهتار في معالجتها وعلى مختلف المستويات الحكومية والأهلية والمجتمعية وغيرها.

✓ تنوعت الشخصيات والجهات التي تم استهدافها في التحقيق الصحفي مابين مؤسسات حكومية وخاصة وبين أروقة معينة داخل الوزارات والقضاء.

✓ كما أن هناك بعضا من التحقيقات تضمنت أكثر من جهة كاللاجئين مثلا والذين تم استهدافهم عن طريق الحكومة ووكالة الغوث مثل تحقيق استغلال العمال الذي نشرته صحيفة الرسالة.

✓ تضمنت التحقيقات الصحفية جملة من الحلول والإرشادات لمعالجة قضايا الفساد المختلفة والتي جاءت عبر ألسنة المختصين والخبراء وكذلك أصحاب التجارب، وتضمن التحقيق الواحد عددا من النصائح والإرشادات والتي تنوعت بين النصائح التربوية أو الأمنية وكذلك الاجتماعية وغيرها

✓ وجاءت في مقدمة هذه الحلول النوعية الدينية وتليها الرقابة الحكومية ومن ثم الرقابة الذاتية وتليها صياغة الخطط وتدريب الكوادر ومن ثم الرقابة الإعلامية ثم الدولة وفرض العقوبات.

✓ خلصت الدراسة إلى أن غالبية التحقيقات الصحفية التي عولجت من خلالها قضايا الفساد كانت من الناحية السلبية، بمعنى إبراز الظواهر السلبية لقضايا الفساد.

✓ تنوعت الصحف في المساحة التي تفردها لمساحة التحقيقات الصحفية وجميع صحف عينة الدراسة تفرد مساحة ممتازة للتحقيقات الصحفية سواءً النصفية "الرسالة وفلسطين" أو المعادية "الحياة الجديدة "وكذلك "مجلة السعادة ".

✓ أفردت استمارة تحليل المضمون لهذه الدراسة خمسة أنواع من قوالب التحقيق الصحفي واعتمدتها في تصنيف أنواع الكتابة الصحفية التي عُنيت بقضايا الفساد، والقوالب التي اعتمد عليها الباحث في تصنيف التحقيقات عينة الدراسة هي القالب العرضي والقصصي والوصفي والاعتراف والحواري.

**الدراسة الثانية:** "دراسة خاصة بالباحثتين بتول عبد العزيز رشيد وفاتن علي مراد تحت عنوان المعالجة الصحفية لقضايا التنمية الاقتصادية في الصحافة العراقية–دراسة تحليلية لجريدة المدى أنموذجا–"*.

**مشكلة الدراسة:** تدور مشكلة هذا البحث حول التساؤلات التالية:

- ما هي وظائف الصحافة الاقتصادية؟
- ما هو المضمون الذي يقدم للقارئ العراقي والمتعلق بقضايا التنمية الاقتصادية وكيف استطاعت من متابعة قضايا ذات الصلة في مجال التنمية؟
- ما هي أكثر أنماط الفنون الكتابة الصحفية المصاحبة للقضايا الاقتصادية في الصحف العراقية؟
- هل استطاعت الصحافة العراقية المستقلة متمثلة (بجريدة المدى ) بمتابعة قضايا التنمية الاقتصادية والموضوعات الخاصة بها؟

**منهج الدراسة وأدواتها:** يعد هذا البحث من البحوث الوصفية التي تستهدف تصوير وتحليل وتقويم ودراسة الحقائق الراهنة، وقد تم اعتماد المنهج المسحي باستخدام طريقة لتحليل المضمون وقد اعتمدت الباحثتان في هذه الدراسة على استمارة تحليل المضمون كأداة لجمع البيانات.

* عبد العزيز رشيد بتول و علي مراد فاتن، "المعالجة الصحفية لقضايا التنمية الاقتصادية في الصحافة العراقية، دراسة تحليلية لجريدة المدى أنموذجا" مجلة كلية الآداب، العدد 99، (2011)، ص878، 927.

**نتائج الدراسة:** يختلف مفهوم التنمية حسب اختلاف المعايير أو المؤشرات المستخدمة فهناك المؤشرات الاقتصادية التقليدية والمعايير الغير اقتصادية.

- ✓ ساهمت الصحافة الاقتصادية (التنموية) في أنها صحافة هادفة تسعى إلى خلق الأرضية المناسبة لإنجاح الخطط التنموية.
- ✓ أن لوسائل الإعلام نظريات ومنها نظرية صحافة التنمية أو النظرية التنموية.
- ✓ ولقد أدى هذا الأمر بأن برزت الصحافة الاقتصادية كفرع من فروع الاقتصاد وظهرت الصفحة الاقتصادية.
- ✓ أن الجريدة استخدمت التقرير الإخباري بنسب أعلى من الخبر وهذا يفسر كونها صحافة تفسيرية لا خبرية.
- ✓ أظهرت نتائج التحليل أن هناك تفاوت في معالجة الفئات مابين التقرير الإخباري والخبر وأن أكثر الفنون الصحفية تناولاً هي التقارير الإخبارية.
- ✓ اعتنت الجريدة على استخدام الصورة الموضوعية في التقارير الإخبارية المعتمدة لمعالجة قضايا التنمية.
- ✓ لا زالت الصحافة العراقية بحاجة إلى أكثر تخصص في طريقة عرض الموضوعات الاقتصادية كونها لم تتناول الفنون الصحفية التي من الضروري وجودها.
- ✓ غياب بعض الفئات الرئيسية ولم يتم تناولها في المعالجة مثل الفئات الرئيسية للأخبار والمتمثلة في (قطاع الدين المحلي والقطاع الاستراتيجي وقطاع الصناعة التحويلية ) في حين أن هذه الفئات حصلت على نسب عالية جدا في التقرير الإخباري.

**التعقيب على الدراسة الأولى والثانية:**

تُصنف الدراستان ضمن البحوث الوصفية التحليلية وهذا ما يتوافق مع طبيعة بحثنا، وقد استفدنا منها في تصميم استمارة تحليل المحتوى وكذلك نتائجها التي تخدم بعض الأسئلة التي تمت صياغتها في دراستنا، وأيضا الدراسة الأولى تهتم بدور الصحافة المكتوبة في مكافحة الفساد ومدى

أهمية هذه الظاهرة لدى الإعلام وهذا ما نسعى إليه من خلال بحثنا هذا. وتكمن نقاط اختلاف الدراستين مع موضوعنا كونها أنجزت في سنة (2015) و(2016) وكذلك من حيث مكان الإنجاز وهذا ما أفادنا أيضا في معرفة مدى اهتمام الصحافة العربية بقضايا الفساد و المقارنة بينها وبين الصحافة الجزائرية في طريقة المعالجة.

**الدراسة الثالثة:** "دراسة خاصة بالباحثين عبد الله بن ناصر الحمود وعلاء الشّامي وعبد اللطيف بن صفية تحت عنوان أطر المعالجة الإعلامية للمشروعات الاقتصادية الكبرى في الدول العربية –دراسة حالة لمشروعات الهيئة الملكية للجبيل وينبع بالسعودية، قناة السويس الجديدة بمصر إقلاع للنهوض بقطاع الصناعة بالمغرب–"*.

**مشكلة الدراسة:** تتبنى الدراسة في شقها النظري عل نظرية التأطير الإعلامي franing theory أما بناؤها المنهجي فيستند إلى دراسة الحالة casestudy للكشف عن أطر المعالجة الإعلامية والاتصالية للقضايا والموضوعات الحيوية في المشروعات الخاضعة للدراسة وبيان أوجه التشابه والاختلاف بين تلك الأطر في الدول الثلاث موضوع الدراسة المقارنة.كذلك تهدف الدراسة إلى معرفة مدى توظيف الإعلام الرسمي والخاص في دعم المشاريع الاقتصادية الكبرى في الوطن العربي.

**منهج و أدوات الدراسة:** تستخدم هذه الدراسة المنهج النوعي (الكيفي ) في الوصف والتحليل والمقارنة بما هو معتمد في دراسات الإعلام والاتصال، وفي إطار هذا المنهج تعتمد الدراسة إضافة للبحث الوثائقي إلى توظيف أدوات بحث نوعية (كيفية) يمكن من خلالها رصد موضوع الدراسة وتحليله والكشف عن نتائج مهمة في تحقيق الأهداف التي حددت لهذه الدراسة المقارنة.

**نتائج الدراسة:** توصلت الدراسة إلى أن المادة الإعلامية لديها طابع رسمي مناسباتي تركز بشكل على السياسات و المشاريع الكبرى و الإستراتجية بحيث تواكب و تغطي في معظم الأحيان الأنشطة الرسمية حكومية أو غيرها.

* بن ناصر الحمود عبد الله، الشامي علاء، بن صفية عبد اللطيف، "أطر المعالجة الإعلامية للمشروعات الاقتصادية الكبرى في الدول العربية، دراسات حالة لمشروعات الهيئة الملكية للجبيل وينبع بالسعودية و قناة السويس الجديدة بمصر و إقلاع للنهوض بقطاع الصناعة بالمغرب،" دراسة مقدمة للمنتدى السنوي السابع للجمعية السعودية للإعلام و الاتصال، (الرياض، أبريل 2016).

- ✓ المادة الاقتصادية في وسائل الإعلام غير المتخصصة لاستند إلى تخطيط هادف واضح المعالم.
- ✓ حساسية الموضوع الاقتصادي وصعوبة الحصول على المعلومات والمعطيات الاقتصادية من أرقام وإحصاءات بشكل شفاف.
- ✓ قلة الإعلاميين المتخصصين في الشأن الاقتصادي وضعف التكوين المهني في هذا المجال يؤثر على حجم الاهتمام به.
- ✓ وكشفت دراسات الحالة التي عرضتها هذه الدراسة عن جملة من الخصائص المتعلقة بأطر الممارسة الإعلامية في المشروعات الاقتصادية الكبرى في الوطن العربي ويمكن إيجاز تلك الخصائص فيما يلي :

- مؤشرات ضعف في إعلام المشروعات موضوع الدراسة.
- نقص البعد الإعلامي والتواصلي الجماهيري في مضامين المخططات الإستراتيجية للمشاريع الاقتصادية الكبرى.
- نقص التنسيق الحكومي المتكامل فيما يتعلق بالمواكبة الإعلامية للمشاريع الاقتصادية.

**التعقيب على الدراسة الثالثة:**

هذه الدراسة تناولت في شقها النظري نظرية التأطير الإعلامي التي تكشف عن أطر المعالجة الإعلامية والاتصالية، وهذا ما استفدنا منه كوننا استخدمنا هذه النظرية كمقاربة اعتمدنا عليها في بحثنا، وتكمن نقطة الاختلاف بين هذه الدراسة ودراستنا في الإطار الزمني و كذلك طبيعة الموقع الجغرافي.

**سادسا: فرضيات الدراسة.**

**1-6 الفرضيات الخاصة بالمضمون:**

- إن أهم مواضيع الفساد الاقتصادي التي تناولتها جريدة الشروق اليومي تتعلق بقضايا التهريب.

- هدف جريدة الشروق اليومي من معالجتها لقضايا الفساد الاقتصادي هو كشف مواضيع الفساد الاقتصادي.
- تتمثل أهم الشخصيات التي برزت في المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي في جريدة الشروق اليومي في الجماعات الإجرامية المنظمة.
- يتمثل اتجاه جريدة الشروق اليومي نحو معالجتها لقضايا الفساد الاقتصادي في الاتجاه السلبي.

**2-6 الفرضيات الخاصة بالشكل:**

- خصصت جريدة الشروق اليومي مساحة كبيرة لمعالجة قضايا الفساد الاقتصادي.
- اعتمدت جريدة الشروق اليومي في معالجتها لقضايا الفساد على قالب التحقيق الصحفي.
- أفترض أن جريدة الشروق اليومي خصص الصفحات الأكثر مقروئية لنشر قضايا الفساد الاقتصادي.
- افترض أن جريدة الشروق اليومي اهتمت بقضايا الفساد الاقتصادي من ناحية العناوين.
- جريدة الشروق اليومي لم توظف الصور في معالجتها لقضايا الفساد الاقتصادي.

**سابعا: منهج الدراسة وأدواتها.**

**1-7 منهج الدراسة:**

عند القيام بأي دراسة أو بحث علمي يجب على الباحث تحديد المنهج الذي يتبعه، فالمناهج تختلف باختلاف المواضيع، ولكل منهج وظائفه وخصائصه، والمنهج أي كان نوعه، هو الطريق الذي يسلكه الباحث لدراسة الظاهرة والإحاطة بكل جوانبها من أجل الوصول إلى نتائج معينة.

والمنهج كما يعرفه "**موريس أنجرس**" هو مجموعة منظمة من العمليات تسعى لبلوغ الهدف"[1].وتندرج دراستنا هذه ضمن **"الدراسات الوصفية"** والتي تسعى إلى معرفة كيفية وجود الظاهرة بوصفها وتشخيص ملامحها الأساسية، ويتم ذلك عب العمليات العقلية التي تؤدي إلى تحقيق هدف البحث. وتهتم الدراسات الوصفية أيضا بدراسة" الظاهرة الإعلامية في وضعها الراهن، ولا

[1] أحمد عظيمي، منهجية كتابة المذكرات وأطروحات الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال (ديوان المطبوعات الجامعية ، 2009)، ص 12.

تقف عند حدود الوصف والتشخيص، بل تتجاوز ذلك إلى وصف العلاقات السببية لأغراض اكتشاف الحقائق المرتبطة بها وتعميمها"[1].

وقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي باعتباره أنسب المناهج العلمية ملائمة للدراسات الوصفية، ويعرف المنهج الوصفي بأنه عبارة عن "وصف دقيق ومنظم وأسلوب تحليلي للظاهرة أو المشكلة المراد بحثها، من خلال منهجية علمية للحصول على نتائج علمية وتفسيرها بطريقة موضوعية وحيادية، بما يحقق أهداف البحث وفرضياته"[2].

ومن المتفق عليه في البحوث العلمية أن اختيار أدوات جمع البيانات يتوقف أولا على طبيعة المعلومات. ثانيا، على قيمة المعلومات التي يتم جمعها باستخدام هذه الأدوات. وبما أن الهدف الرئيسي للدراسة هو الكشف عن طريقة معالجة جريدة الشروق اليومي لقضايا الفساد الاقتصادي يتجلى لنا استخدام أسلوب تحليل المحتوى كأداة لجمع البيانات، باعتباره من أكثر الأساليب الاجتماعية شيوعا، فهو كثير الاستخدام لدى بحوث الإعلام عموما وبحوث الصحافة على وجه الخصوص من هنا ظهرت أهمية تحليل المضمون في الكشف والاستدلال عن العديد من المعاني والموز الاتصالية في المحتوى"[3].

ويرى "**أوسجود**" "**Osgood**" أن تحليل المحتوى إجراء يقوم الفرد بواسطته بعمل استنتاجات معينة حول كل من مصدر الرسالة ومستقبلها في ضوء دلائل معينة تشتمل عليها هذه الرسالة".[4]

كما يمكن تعريف تحليل المحتوى بأنه أداة تستعمل في وصف المحتوى الظاهر والمضمون الصريح للمادة المراد تحليلها من حيث الشكل والمضمون[5].

[1] احمد بن مرسلي، مناهج البحث العلمي في العلوم الإنسانية (عمان: دار الثقافة، 2006)، ص 13.

[2] حسين محمد جواد الجبوري، منهجية البحث العلمي مدخل لبناء المهارات البحثية (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2013)، ص 179.

[3] محمد عبد الحميد، بحوث الصحافة (القاهرة: عالم الكتاب)، ص98.

[4] رشدي أحمد طعيمة، تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية: مفهومه-أسسه-استخداماته (القاهرة: دار الفكر العربي)، ص70.

[5] يوسف تمار، تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين ( الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2007)، ص13.

"وكلمة تحليل تعني تفكيك الشيء إلى مكوناته الأساسية، في حين تشير كلمة مضمون إلى ما يحتويه الوعاء اللغوي أو التحليلي الصوتي أو العلمي أو الكلامي أو الإيمائي من معاني مختلفة، يعبر عن الفرد في نظام معين من الرموز، لتوصيلها إلى الآخرين"[1].

**7-2 أدوات الدراسة:**

للتعمق أكثر في محتوى المادة الإعلامية، وللوصول إلى الوصف الموضوعي المنظم، وحتى يكون تحليل المضمون ناجحا اعتمدنا على أداة استمارة تحليل المحتوى وهي أحدى أدوات جمع المعلومات والبيانات الأساسية خصوصا في بحوث الإعلام شأنها في ذلك شأن صحيفة الاستقصاء أو دليل المقابلة أو الملاحظة أو التعميم التجريبي"[2].

وقد قمنا بتصميم استمارة تحليل المحتوى خاصة بموضوع الدراسة، تتضمن عدة محاور هي (فئات تحليل المضمون)، والتي بدورها تتألف من عدة أسئلة، بعد صياغتها في ضوء المعطيات النظرية والمرحلة الاستطلاعية للصحف التي شكلت عينة الدراسة وتم عرضها في البداية على الأستاذة المشرفة و على بعض الأساتذة المختصين لتحكيمها:

**محمد الفاتح حمدي** ( أستاذ محاضر (أ)، قسم الإعلام والاتصال، جامعة جيجل).

**رضا بوغرزة** ( أستاذ محاضر (ب)، قسم علم الاجتماع، جامعة جيجل).

**عز الدين بوطرنيخ** ( أستاذ مساعد، قسم الإعلام والاتصال، جامعة جيجل).

وأدخلت عليها التعديلات المطلوبة لتظهر في شكلها النهائي، ومن ثم تفريغ بيانات الاستمارة في جدول خاص بتفريغ البيانات.

**7-2-1 وحدات التحليل:**

تعرف وحدة التحليل أنها الشيء الذي نقوم بحسابه فعلا، واختيار إحداها أو مجموعة منها لا يكون اعتباطيا بل تتحكم فيه طبيعة المشكلة والفرضيات التي ينطلق منها الباحث، ومرتبطة أيضا بطبيعة المضمون المراد تحليله. مضمون مكتوب- سمعي- سمعي بصري- رسوم...الخ.كما ترتبط

[1] أحمد بن مرسلي، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، ط2 ( الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005)، ص250.

[2] محمد عبد الحميد، دراسة الجمهور في بحوث الإعلام (القاهرة: دار المعارف للنشر، 1993)، ص 83.

بالفئة أو الفئات المختارة لأن حساب الوحدات وتكرارها يعني في نهاية المطاف حساب الفئة وطبيعتها واتجاهها"[1].

تختلف وتتعدد وحدات التحليل في دراسات تحليل المحتوى، وفقا لإشكالية البحث وأهدافه وفرضياته، حيث تم في دراستنا هذه الاعتماد على وحدتين هما:

- **وحدة الموضوع:** "وتعتبر أكثر وحدات تحليل المحتوى استخداما في مادة الاتصال والموضوع في صورته المختصرة عبارة عن جملة بسيطة مثلا: فعل ومفعول أو فكرة تدور حول مسألة معينة"[2].
- **وحدة المساحة:** "تدل المساحة على أهمية الموضوع المعروض، والسنتمتر المربع من أكثر أصناف المقاييس استعمالا في بحوث الصحافة، واستعماله هذا يكون بحساب مساحة الموضوع المدروس مقارنة بالحجم الكلي للحامل"[3].

**7-2-2 فئات التحليل:**

تمثل عملية تحديد فئات تحليل المضمون وإعدادها أهم خطوة يجب أن يوليها الباحث اهتماما كبيرا، نظرا لما كشفت عنه بعض الدراسات التي أجريت في مجال تحليل المحتوى والتي وضح منها أن الإعداد الجيد الواضح لفئات التحليل أدى إلى التوصل إلى نتائج عملية وبحثية مثمرة، في نفس الوقت الذي فشلت فيه دراسات تحليلية أحرى في التوصل إلى نتائج ذات دلالة نظرا لعدم التدقيق في إعداد فئات التحليل ووحداته منذ البداية.

وقد تم تحديد فئات التصنيف وفق محددات مشكلة الدراسة وأبعاد الأسئلة البحثية واتجاهاتها وشمل ذلك:

[1] محمد الفاتح حمدي، منهجية البحث في علوم الإعلام والاتصال" دروس نظرية وتطبيقات" (عمان:دار أسامة للنشر والتوزيع ،2017)، ص53 .54

[2] عدلي العبد، عابد، زكي أحمد عزمي. الأسلوب الإحصائي واستخداماته في بحوث الرأي العام والإعلام. (القاهرة: دار الفكر العربي، 1993)، ص 209، 210.

[3] محمد الفاتح حمدي، مرجع سابق، ص57.

أ. **فئات المضمون:**

"ويمثل مجموع الفئات التي تصف المعاني والأفكار التي تظهر في المحتوى، وهي الفئات التي تهتم بالإجابة على السؤال: ماذا قيل؟"[1]، حيث تتضمن هذه الفئة عدة فئات فرعية وهي أهم الفئات التي تخدم بحثنا ضمن هذه الفئة هي فئة الموضوع، فئة الأهداف، فئة الفاعلون وفئة الاتجاه.

❑ **فئة الموضوع:**

"وهي من أكثر الفئات استخداما في بحوث الإعلام والاتصال، وذلك للسهولة النسبية التي تتطلبها، إذ أنها تحاول الإجابة على السؤال: على ما يدور المحتوى؟، أي ماهي المواضيع الأكثر بروزا في المحتوى؟، وفي هذه الحالة يبدأ الباحث بتصنيف المواضيع التي يريد دراستها والتي يمكنها الإجابة عن إشكالية بحثه. ثم يقوم بتقسيم كل موضوع إلى مواضيع فرعية يمكنه من خلالها حساب ضبط المواضيع الرئيسية"[2].

وتتمثل فئة الموضوع ضمن دراستنا، في مواضيع الفساد الاقتصادي التي تناولتها جريدة الشروق اليومي، حيث نجد: بيع الممنوعات، النصب والاحتيال، التزوير، الغش، التهريب، والاعتداء على الممتلكات.

❑ **فئة الفاعل:**

"تبحث هذه الفئة عن المحركين الأساسيين في المضمون، أي الأشخاص أو الهيئات أو الأحزاب أو المنظمات التي تصنع الحدث في المضمون محل التحليل، وتعد هذه الفئة مهمة في معرفة الشخصيات الفاعلة في أي مضمون وطريقة تفكيرهم وأسلوبهم في مخاطبة الغير"[3].

وحسب دراستنا هم الفاعلون في المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي ضمن جريدة الشروق اليومي، وتتمثل في: أسلاك الأمن، جماعات إجرامية منظمة، عمال، أشخاص عاديين رجال

[1] بخوش، نجيب، سراي سعاد،"استخدامات تحليل المضمون في العلوم الانسانية والاجتماعية"، ورقة مقدمة في يوم دراسي حول قضايا منهجية لطلبة التخرج، (كلية العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011)، ص 3.

[2] يوسف تمار، مرجع سابق، ص35.

[3] محمد الفاتح حمدي، منهجية البحث في علوم الإعلام والاتصال، مرجع سابق، ص64.

أعمال، شخصيات بارزة في السلطة، مجرمون، نقابات عمالية، مؤسسات وطنية مجهولون ومؤسسات أجنبية.

- **فئة الأهداف:**

"تستعمل هذه الفئة للبحث عن مختلف الأهداف التي يريد المضمون محل الدراسة إبلاغها أو الوصول إليها، طبعا لكل مضمون هدف أو أهداف خاصة، وعليه فمن الطبيعي أن تختلف مكونات هذه الفئات من بحث إلى آخر وذلك حسب طبيعة البحث والإطار النظري الذي ينطلق منه الباحث، فالقائم بالاتصال يبني خطابه تبعا لأهداف على الباحث استكشافها وتحليلها"[1].

وتتمثل فئة الأهداف ضمن دراستنا في الأهداف التي ظهرت في المضمون الإعلامي محل الدراسة وهي: إعلام المواطن بالواقع الاقتصادي للبلاد،كشف مواضيع الفساد الاقتصادي، كشف التجاوزات القانونية التي تنتهجها بعض الجهات نشر وإبراز المتابعة القضائية لقضايا الفساد الاقتصادي، كشف المتورطين والمتسببين في قضايا الفساد الاقتصادي، تحسيس المواطن بمخاطر الفساد الاقتصادي.

- **فئة الاتجاه:**

"يستعين الباحث بهذه الفئة لمعرفة ردود أفعال مضمون ما حيال قضية معينة، فالموقف قد يكون اشتغال إدراكي نفسي أو اجتماعي سياسي يظهره الفرد أو مجموعة من الأفراد للتعبير عن قضايا يتعرض لها، وهذا التعبير قد يكون بالسلب أو الإيجاب حسب طبيعة القضية والأبعاد النفسية والاجتماعية والسياسية، أما مضامين وسائل الإعلام فهي تعبر عن موقفها من القضايا عن طريق الحروف والعبارات في حالة الصحافة المكتوبة أو باللقطات والكلمات المنطوقة في حالة وسائل الإعلام السمعية البصرية"[2].

[1] يوسف تمار، مرجع سابق، ص41.

[2] محمد الفاتح حمدي، منهجية البحث في علوم الإعلام والاتصال، مرجع سابق، ص65.

وتتمثل فئة الاتجاه ضمن هذه الدراسة في موقف واتجاه جريدة الشروق اليومي نحو قضايا الفساد الاقتصادي في الجزائر. وقمنا بتحديد ثلاث أنواع من المواقف تمثلت في:موقف محايد موقف إيجابي، موقف سلبي.

**ب. فئات الشكل:**

"وهي تلك الفئات التي تصف المحتوى الشكلي للمضمون المدروس، وعادة ما تحاول الإجابة على السؤال:كيف قيل؟"[1]

وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على الفئات التالية:فئة المساحة، فئة القوالب، فئة الموقع، فئة العناوين وفئة الصور.

- **فئة المساحة:**

"هي الفئة التي تقيس الحجم المتاح من الجريدة أو المجلة أو الكتاب ...إلخ، حيث أن عنصر الحجم أو الوقت يشير إلى مدى الاهتمام بعرض الموضوع وتقديمه بحيث كلما زادت المساحة أو الوقت كان ذلك دليلا على زيادة الاهتمام، كما لا يمكننا أن نقارن بين الموضوعات الفئوية على أساس تكرار النشر دون أن نضع في اعتبارنا مساحة النشر التي تعكس القيمة الحقيقية للموضوع أو تأكد الاتجاه في الوسيلة الإعلامية "[2].

تدل المساحة على أهمية الموضوع المعروض، أي مدى اهتمام جريدة الشروق بقضايا الفساد الاقتصادي في الجزائر من خلال المساحة التي خصصتها لهذه القضايا مقارنة بالمساحة الإجمالية للجريدة.

- **فئة الموقع:**

"وهي الفئة التي تهتم بموقع الموضوع أو الفكرة محل التحليل في المادة المدروسة، فالموقع له أهمية كبيرة في تأثير المحتوى على القارئ أو المستمع أو المشاهد، لذلك فإن موقع المادة له دلالة مقصودة لوضعها في موقع دون آخر خاصة بعدما تأكد من خلال عدة دراسات على جمهور القراء أن

[1] محمد عبد الحميد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام (القاهرة: عالم الكتاب)، ص 113.

[2] يوسف تمار، نفس المرجع، ص27.

الصفحات اليسرى أهم من الصفحات اليمنى، والنصف العلوي أهم من النصف السفلي والصفحة الأولى أهم من الصفحة الثانية، والصفحة الأخيرة أهم من الصفحة ما قبل الأخيرة وصفحات الوسط أهم من الصفحات الأخيرة"[1].

وموقع الأخبار في الجريدة لا يكون اعتباطيا إنما مبنيا على أسس الإخراج الصحفي، فهناك مواقع للأخبار الرئيسة والمهمة، ومواقع أخرى من الجريدة للمواضيع الأقل أهمية.

ومواضيع الفساد الاقتصادي في جريدة الشروق اليومي جاءت في الصفحات التالية: باقي الصفحات، الصفحة الأولى، الصفحات الأخيرة وصفحات الوسط.

- **فئة القوالب:**

"هذه الفئة تعنى بعنوان الكتابة الصحفية أو أي أنواع الكتابة الأخرى، وهي تسعى إلى تقسيم المحتوى المراد تحليله إلى أنواع كتابية مثل( الخبر، المقال، الحديث الصحفي، التحقيق، القصص أحاديث صحفية، الافتتاحية، العمود الصحفي، الريبورتاج، البورتري، التقرير...إلخ، فالجريدة التي تستخدم الأنواع الصحفية المختلفة(بطريقة متنوعة) دليل على اهتمامها أكثر بالموضوع المعالج"[2].

تعالج جريدة الشروق اليومي مواضيع الفساد الاقتصادي بطرق مختلفة، ويكمن تلك الاختلاف في القوالب الصحفية المستخدمة، حيث نجد انها استخدمت القوال التالية: الخبر الصحفي، التقرير الصحفي، الكاريكاتير، الريبورتاج، والعمود الصحفي.

- **فئة العناوين:**

"حيث يحاول الباحث تحليل الكيفية التي تقدم بها من حيث طبيعتها مثل: العناوين الرئيسية العناوين الفرعية، عنوان على شكل سؤال، عنوان دال، كما ينبغي على الباحث في هذه الفئة أيضا تحديد بنط العنوان وموقعه من المادة المحللة(حجمه ولونه) لأن أهمية الخبر تتضح حسب شكل

[1] محمد الفاتح حمدي، منهجية البحث في علوم الإعلام والاتصال، ص 59.

[2] يوسف تمار، مرجع سابق، ص30.

ومضمون العنوان عن طريق دلالة الأنماط المستعملة في كتابته من حيث الحجم واللون وعن طريق دلالة الألفاظ المستعملة فيه"[1].

فالعناوين من العناصر الثيبوغرافية المهمة، ونقصد بالفئة العناوين في بحثنا حجم عناوين مواضيع الفساد الاقتصادي من خلال المعالجة الصحفية للجريدة محل الدراسة، وحجم العناوين يدل على مدى أهمية الموضوع. حيث نجد ثلاث أنواع من العناوين وهي:كبير، صغير ومتوسط.

- **فئة الصور:**

"الصور عبارة عن شكل من أشكال التعبير عن جزء من الواقع بطريقة الرسومات أو الصور الفوتوغرافية وهي ذات أهمية بالغة في مجال الاتصال إلى جانب الخطاب اللغوي وتحلل في الصور مايلي (عمق الصورة، الألوان المستخدمة، زوايا التصوير والإخراج، المساحة المخصصة للصورة)

للصور أهمية كبيرة في الإعلام بصفة عامة والصحافة المكتوبة بصفة خاصة، وتدل مرافقة الصور للمواد التحريرية في أي جريدة على مدى أهمية موضوع تلك المواد. وقد قمنا في البداية بتحديد مرافقة الصور للمواضيع محل الدراسة من عدمها، ثم قسمنا الصور إلى أربعة أقسام: واقعية، أرشيف، كاريكاتير، رمزية.

**ثامنا: مجتمع البحث وعينة الدراسة.**

يمكننا القول أن مجتمع البحث هو "جميع الأفراد أو الأحداث أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة البحث بمعنى أننا إذا ما رغبنا في دراسة مشكلات الطلاب الجامعيون في الأردن فإن مجتمع البحث هنا هو طلاب الجامعات المختلفة في الأردن...وإذا ما رغبنا في دراسة مشكلات المرأة العاملة بالقطاع الصناعي فإن مجتمع البحث هنا هو المرأة العاملة بجميع وحدات القطاع الصناعي المصري في مختلف محافظات مصر وهكذا"[2].

[1] محمد الفاتح حمدي، منهجية البحث في علوم الإعلام والاتصال، ص32.

[2] محمد الفاتح الصريفي، البحث العلمي الدليل التطبيقي للباحثين (دار وائل للطباعة والنشر، 2002)، ص185.

كوننا اعتمدنا على أداة تحليل المحتوى والتي بدورها تقوم على تحليل مضامين ومحتوى وسائل الإعلام، فإن مجتمع بحثنا يتمثل في مجموعة أعداد جريدة الشروق اليومي التي قمنا بجمعها بانتظام ابتداءً من اليوم الأول من شهر جانفي(2018م) إلى غاية الثامن عشر من شهر مارس(2018م).

وتُعتبر جريدة الشروق اليومي صحيفة يومية عامة تصدر باللغة العربية، لها ثلاث مكاتب منتشرة في أنحاء الوطن، وهي مكتب الشرق، ومكتب الوسط، ومكتب الغرب، "تعود نشأة جريدة الشروق اليومي إلى انقسام طاقم الشروق العربي الذي أنشأ في 11 ماي(1991م) من طرف مؤسسيها الإخوة "فضيل" وبعد عملية السحب تأتي عملية توزيع الصحيفة ابتداء بالمناطق البعيدة مثل خط (الجزائر–الجلفة) حتى الجزائر العاصمة، تتم عملية حساب المبيعات أسبوعيا مع الموزع، وتمتلك الصحيفة موارد بشرية ومادية هامة كما تتوفر على إمكانيات تكنولوجية متطورة تمكنها من اختصار الجهد والوقت وتسهيل العمل مثل: الانترنيت والإعلام الآلي، أما مكانة الصحيفة في الساحة الإعلامية فهي تحتل المرتبة الخامسة من حيث المقروئية بين مجمل الجرائد الصادرة باللغتين العربية والفرنسية والمرتبة الثانية بعد الخبر بالنسبة للجرائد الناطقة باللغة العربية فقط"[1].

وفيما يتعلق بالعينة والتي "هي جزء من المجتمع الأصلي يحتوي على بعض العناصر التي تم اختيارها منه بطريقة معينة وذلك بقصد دراسة خصائص المجتمع الأصلي"[2].

"وتعرّف العينة أيضا على أنها مجموعة الوحدات التي يتم اختيارها من المجتمع الإحصائي"[3].

قمنا باختيار عينة دراستنا بأسلوب علمي وفق ما يتطابق مع أهداف البحث وأغراضه، حيث وقع اختيارنا على العينة الدّورية المنتظمة والتي بدورها تتيح الفرصة لجميع أيام الأسبوع بالظهور، "وفي هذا الأسلوب يطبق الباحث الطريقة العشوائية في الاختيار ويطبق على الصحف اليومية أو البرامج الإذاعية وفيه يحدد الباحث فترة صناعية كأن تكون أسبوعًا أوشهراً أوغيرهما ثم يستخدم التقويم السنوي مرتبا أيام المجتمع الأصلي الذي يختار منه عينة ثم ينتقي الأيام التي تشكل عينة البحث

[1] خاصة بالوقع التالي:www.elchouroukonline.com يوم 29\03\2018 على الساعة 10:00.

[2] محمد الفاتح الصريفي، المرجع نفسه، ص185.

[3] النعيمي، محمد عبد العالي، البياتي عبد الجبار، خليفة غازي جمال، طرق ومناهج البحث العلمي (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،2009) ص80.

كالتالي:الاثنين من الأسبوع الثاني والثلاثاء من الأسبوع الأول والأربعاء من الأسبوع الثالث والخميس من الأسبوع الرابع وهكذا...الخ، وإذا كانت الدراسة خاصة بالأعداد اليومية فعليه أن يستبعد الأعداد الأسبوعية والمهم أن يستبعد الباحث الأيام ذات الطبيعة الخاصة"[1].

وفي دراستنا قمنا باختيار يوم من كل أسبوع وبالترتيب على التوالي: الشهر الأول هو شهر جانفي قمنا باختيار يوم الاثنين( 01 جانفي 2018)من الأسبوع الأول ويوم الثلاثاء (09 جانفي 2018) من الأسبوع الثاني، ويوم الأربعاء (17 جانفي 2018) من الأسبوع الثالث، والخميس (25 جانفي 2018) من الأسبوع الرابع، ثم من شهر فيفري قمنا باختيار: يوم السبت ( 03 فيفري 2018) من الأسبوع الأول، ويوم الأحد (11 فيفري 2018)من الأسبوع الثاني، ويوم الاثنين (17 فيفري2018) من الأسبوع الثالث، ويوم الثلاثاء (27 جانفي 2018)من الأسبوع الرابع، ومن شهر مارس قمنا باختيار ثلاث أسابيع، ويومين من الأسبوع الثالث، نظرا لضيق الوقت والشروع في التحليل وكان ذلك كالآتي: يوم الأربعاء (07 مارس 2018) من الأسبوع الأول، ويوم الخميس (08 مارس 2018 )من الأسبوع الثاني، ويوم السبت (17 مارس 2018) ويوم الأحد (18مارس2018) من الأسبوع الثالث وبهذا أكملنا 12 عددا من العينة، والجدول الآتي هو الجدول الأسبوع الاصطناعي الذي يوضح ما ذكرناه سابقا:

| **الشهور** / **الأسابيع** | ج1 | ف2 | م3 | أ4 | م5 | ج6 | ج7 | أ8 | س9 | أ10 | ن11 | د12 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الأسبوع الأول** | | **ع05** | | | | | | | | | | |
| | | | | | | | | | | | | |
| | **ع01** | | | | | | | | | | | |
| | | | | | | | | | | | | |
| | | | **ع09** | | | | | | | | | |
| | | | | | | | | | | | | |

[1] رشيد أحمد طعيمة، مرجع سابق، ص249.

| | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | | | | | | |
| الأسبوع الثاني | | | | | | | | | | | ع06 | |
| | | | | | | | | | | | | |
| | | | | | | | | | | | ع02 | |

| | | | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأسبوع الثاني | | | | | | | | | | | | |
| | | | | | | | | | | ع10 | | |
| | | | | | | | | | | | | |
| الأسبوع الثالث | | | | | | | | | | ع11 | | |
| | | | | | | | | | | ع12 | | |
| | | | | | | | | | | | ع07 | |
| | | | | | | | | | | | | |
| | | | | | | | | | | | | ع03 |
| | | | | | | | | | | | | |
| | | | | | | | | | | | | |
| الأسبوع الرابع | | | | | | | | | | | | |
| | | | | | | | | | | | | |
| | | | | | | | | | | | | |
| | | | | | | | | | | | ع08 | |
| | | | | | | | | | | | | |
| | | | | | | | | | | | | ع04 |
| | | | | | | | | | | | | |

**تاسعا: المجال الزمني الدراسة.**

تعتبر حدود الدراسة من الخطوات المنهجية التي يجب على الباحث تحديدها ووضعها بدقة فمن خلالها يتم التعرف على المدة الزمنية التي يستغرقها البحث منذ بدايته حتى النهاية.

ويمثل المجال الزمني للدراسة المراحل الزمنية التي مرت بها الدراسة منذ اختيارنا للموضوع وكان بدايته بالملاحظة العينية والإحساس بالرغبة في إنجاز هذه الدراسة منذ بداية السنة الدراسية (2018/2017م)، ولإتمام هذه الدراسة في الأجل المحدد، قمنا بإنجازها على أربع مراحل وهي كالتالي:

**المرحلة الأولى:** والخاصة بالإطار المنهجي للدراسة، والفصل الخاص بالمقاربة النظرية واستمر البحث فيهما طول الفترة الممتدة من (ديسمبر 2017م)، إلى غاية الأسبوع الثاني من شهر (فيفري لسنة 2018م).

وقد شرعنا في صياغة مشكلة الدراسة وتساؤلاتها بعدما قمنا بالاطلاع على أهم المصادر والمراجع ذات الصلة بالموضوع التي قمنا بجمعها، واستغرقنا في إنجاز هذه العناصر إلى غاية بداية شهر (جانفي 2018م)، أما عناصر الإطار المنهجي المتبقية والمتمثلة في أسباب الدراسة، أهمية الدراسة وأهدافها، تحديد مفاهيم الدراسة، نوع الدراسة ومنهجها، مجتمع الدراسة والعينة، فقد استغرقنا في ضبطها مدة شهر والمتمثل في شهر (جانفي 2018م)، أما الدراسات السابقة والمقاربة النظرية فقمنا بإتمامهما في مدة أسبوعين، وبهذا تنتهي المرحلة الأولى في الأسبوع الثاني من شهر (فيفري 2018م).

**المرحلة الثانية:** وهذه المرحلة خصصت للجانب النظري الذي يتضمن فصلين، الفصل الأول كان بعنوان "المعالجة الصحفية للقضايا الاقتصادية"، والثاني عنون ب"دور وسائل الإعلام في معالجة قضايا الفساد الاقتصادي"، وقد استغرقنا مدة شهر لإتمام هذا الجانب وذلك ابتدءاً من الأسبوع الثالث من شهر (فيفري 2018م) إلى غاية الأسبوع الثالث من شهر (مارس 2018م).

**المرحلة الثالثة:** والخاصة بالفصل الخامس الذي جاء بعنوان" معالجة جريدة الشروق اليومي لقضايا الفساد الاقتصادي" ، والذي قمنا في بدايته بتحديد المواضيع محل الدراسة ضمن العينة المختارة، ثم

تصميم استمارة تحليل المحتوى، وصولاً إلى تفريغ وتحليل النتائج وقد استغرق إنجازه الفترة الممتدة من الأسبوع الأخير لشهر (مارس 2018م) إلى غاية الأسبوع الثالث من شهر (ماي 2018م).

**المرحلة الرابعة:** وهي المرحلة النهائية والتي استغرقت أسبوعاً، وقد خصصت للقيام بتصحيح الدراسة ومراجعتها وإتمامها في شكلها النهائي.

# الفصل الثاني

## الفصل الثاني: المعالجة الصحفية القضايا الاقتصادية.

**تمهيد:**

**أولا: نشأة الصحافة الاقتصادية وأهميتها.**

1-1- تعريف الصحافة الاقتصادية.

1-2- نشأة الصحافة الاقتصادية.

1-3- أهمية الصحافة الاقتصادية.

**ثانيا: الصحافة الاقتصادية؛ الوظائف والمستويات والسمات.**

2-1- وظائف الصحافة الاقتصادية.

2-2- مستويات الصحافة الاقتصادية.

2-3- سمات الصحافة الاقتصادية.

**ثالثا: المحرر الصحفي؛ الوظائف والسمات.**

3-1- تعريف الحرر الصحفي.

3-1- وظائف المحرر الصحفي.

3-3- سمات المحرر الصحفي.

**رابعا: الصحافة الاقتصادية في الجزائر.**

4-1- واقع الصحافة الاقتصادية في الجزائر.

4-2- مشاكل الصحافة الاقتصادية في الجزائر.

4-3- تفعيل دور الصحافة الاقتصادية في الجزائر.

## الفصل الثاني: المعالجة الصحفية القضايا الاقتصادية.

**تمهيد:**

كان الشأن الاقتصادي وتطوراته مثار اهتمام إعلامي لذلك اعتنت وسائل الإعلام والصحافة خصوصا بمتابعة الأخبار والتحليلات، فخصت الغالبية العظمى من الصحف مساحات واسعة على صفحاتها للشأن الاقتصادي إلى أن تطورت لتكون ملحقا ثم صحيفة مستقلة، وينشر هذا النوع من الصحافة عناوين حول الشؤون الاقتصادية والتجارية والمالية، ويعني بالدراسات العلمية والمهمة في هذا المجال. وينشر هذا النوع من الصحف في الدول الرأسمالية التي تتبع سياسات اقتصاد السوق أو الاقتصاد المفتوح، أما الدول ذات الأنظمة الشمولية المسماة الاشتراكية التي تتبع سياسة الاقتصاد الموجه من قبل الدولة، ويعتبر الإعلام في أغلب دول العالم الصناعية مرآة واقعية دقيقة للشأن العام والخاص، حتى أصبح يعرف بالسلطة الرابعة، وأدى الأعلام الاقتصادي دورا متناميا ومهما لتقدم مسيرات دول عدة وتطوير أدائها بكفاءة واضحة.

## أولا: نشأة الصحافة الاقتصادية وأهميتها.

### 1-1 تعريف الصحافة الاقتصادية:

تعددت تعريفات الصحافة الاقتصادية كواحدة من مخرجات الصحافة المتخصصة التي تزايدت أهميتها في السنوات الأخيرة في ضوء تطور صناعة الإعلام والصحافة من جهة، ومن جهة ثانية في إطار التطورات الاقتصادية المتلاحقة والصدمات المتتالية التي تضرب العالم والحاجة الماسة إلى فهم ألغازها وشرح تداعياتها على الدول والأفراد.

ويمكن تعريف الصحافة الاقتصادية بأنها "الصحافة المعنية أساسا بمعالجة الأحداث والظواهر والتطورات في الحياة الاقتصادية بجوانبها المختلفة والهادفة إلى التأثير في مسارات التطور والتغيير في الحياة الاقتصادية بما يعبر عن أفكار القوى التي تملك هذه الصحافة وتوجهها وتخدم مصالحها".[1]

ويرى **محمد حسن بهلول** الصحافة الاقتصادية بأنها "المعلومات التي يستخرجها الإنسان كنتيجة موضوعية لنشاطه القائم على الإنتاج، كما أنه الوظيفة الإعلامية التي تحدد وتقيس وتوصل معلومات اقتصادية يمكن استخدامها في عملية التقييم و اتخاذ القرارات من طرف من يستخدمون هذه المعلومات"[2].

كما يمكن تعريفها بأنها "أداة لنقل الأخبار الاقتصادية، وهي عملية أساسية وحيوية للمساهمة الفكرية في اقتصاديات المجتمعات والدول، باعتبار الاقتصاد علما للبدائل والخيارات"[3].

وهناك تعريف آخر للصحافة الاقتصادية أنها "نشر المعلومات الاقتصادية باستخدام الفنون الصحفية المتنوعة (خبر- تحقيق – مقال – كاريكاتير) بأسلوب بسيط يلاءم جمهور الصحافة على اختلاف مستوياتها وذلك بهدف التوضيح والتفسير والتحليل والنقد والتأثير وتكوين اتجاه معين لدى الرأي العام والدفاع عن وجهة نظر المجلة تجاه الأحداث والسياسات الاقتصادية والسياسية والداخلية والخارجية"[4].

---

[1] زهير إحدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012)، ص148.

[2] رضا مثناني،"دور وسائل الإعلام في الإفصاح عن المعلومات بالبورصات العربية "، المجلة التونسية للإتصال، العدد25، ص 15.

[3] عبد الرزاق الدليمي، الإعلام المتخصص (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2015)، ص209.

[4] ناظم خالد الشمري، الإعلام الاقتصادي (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012)، ص 103.

ويعني هذا النوع من الصحافة بإظهار عناوين مباشرة في الشؤون الاقتصادية والتجارية وشؤون المال وعرض دراسات جادة عادة ما تكون بلغة الجداول والأرقام والبيانات والمقارنات، وتهتم كذلك بحركة التبادل التجاري بين الدول، والقروض والتعاون الدولي والإقليمي ومتابعة التطورات الاقتصادية والمالية في العالم نظرا لتأثير هذه التطورات على الاقتصاد المحلي في كل دولة من دول العالم، وتصدر هذه المجلات في مختلف الدول العربية[1].

وتعرف الصحافة الاقتصادية في الغرب بصحافة المال والأعمال، وهي جزء من الصحافة، ولهذا يتوقع منها الجمهور ما يتوقعه من سائر أنواع الصحافة. ويعرف "**كينتاو** " **"Quintao"**، الصحافة الاقتصادية بأنها، "نشر الحقائق عن القضايا ذات العلاقة بالقطاعات الاقتصادية والمالية". ويرى "**كوسنسكي**" **"Kucinski "** أن الصحافة الاقتصادية تختلف عن غيرها من أنواع الصحافة الأخرى ليس فقط فيما يتعلق بتناولها الأحداث الاقتصادية المتميزة، والصدمات المالية والاقتصادية، وإنما تختلف عنها في أنه عليها إيضاح التعامل مع التحولات ومتغيرات الحقائق الاقتصادية، وبحيادية في حالة النمو أو الخسائر. والصحافة الاقتصادية مطالبة ومعنية بتقديم التقارير الصحفية حول الأحداث والمناسبات الاقتصادية وتفسيرها وشرحها لجمهور القراء[2].

فالصحافة الاقتصادية أحد فروع الصحافة التي تهتم بتتبع التغيرات الاقتصادية التي تحدث في أي مجتمع ودولة وتسجيلها وتحليلها وتفسيرها وتحريرها بشكل مفهوم ومبسط للقارئ المتخصص والقارئ العادي، وبيان مدى أثر تلك القرارات والأحداث والتغيرات الاقتصادية والسياسية على اقتصاد الدولة والمواطنين من حيث الأسعار وقيمة السلع والعملات والضرائب وغيرها وترجع أهمية الصحافة الاقتصادية وتغطية شؤونها إلى أهمية هذا القطاع بالدرجة الأولى لأي دولة وأي مستثمر

[1] إبراهيم فؤاد الخصاونة، الصحافة المتخصصة (عمان: دار المسيرة، 2012)، ص112.

[2] كهينة بركون، "دور الصحافة الاقتصادية المكتوبة في نشر الوعي التنموي وتحقيق التنمية الاقتصادية". مجلة العلوم الإنسانية، العدد5، جوان 2016)، ص 60 ،83.

سواء على القطاع المحلي أو العالمي، حيث يعد الاقتصاد هو المحرك والدافع الأول للكثير من القرارات السياسية[1].

وللصحافة الاقتصادية أثرها الملموس في المدى القريب والبعيد لاسيما في الأزمات التي تواجه اقتصاديات الدول، بل تتعامل معه على أساس أنها أصبحت منذ فترة ذات أثر كبير في صياغة الأفكار والسياسات الاقتصادية والعلاقة التفاعلية بين الحكومات والشعوب، حيث للمفكرين الاقتصاديين والمواطنين ومؤسسات المجتمع المدني دور كبير في المشاركة في صناعة الأفكار والسياسات والقرارات الاقتصادية للدول والمجتمعات، لاسيما منذ الأزمة الاقتصادية الشهيرة قبل الحرب العالمية الثانية، ثم ثورتي المعلوماتية والاتصالات حتى اليوم[2].

### 2-1 نشأة الصحافة الاقتصادية:

كان الاهتمام بنشر الأنباء الاقتصادية مبكرا في الصحافة الأوروبية وذلك عندما اهتمت بعض المؤسسات بإعلام زبائنها بالأنباء التي تؤثر على الاقتصاد الأوروبي، إضافة إلى الرغبة في مساعدة العائلات والتجمعات التجارية والصناعية في الوصول بعضهم إلى بعض وإقامة التكتلات الاقتصادية وكانت هذه هي رسالة الصحافة الاقتصادية في أوروبا إبان العصور الوسطى، وتضمنت الأخبار الاقتصادية في بدايتها بعض المعلومات وأخبار الملوك والزعماء وأنباء الحروب وحركة السفن المحملة بالبضائع وأسعار صرف العملات، مما لها من تأثير على حركة الاقتصاد والتجارة وأسعار البضائع والسلع[3].

بدأت الصحف البريطانية ومنذ عام (1700م) تنشر إعلانات تجارية معظمها يتعلق بالعمل والعمال وحركة الأسواق، وكثير من إعلانات السلع والخدمات المعدة للبيع، كما ظهرت في تلك الفترة إعلانات عن بيع الكتب والروايات .وقد ظهرت أول نشرة أسعار في صحافة العالم عام

---

[1] عمر قنديل، كل ما تريد أن تعرفه عن الصحافة الاقتصادية في سطور، نشر في موقع. http://asahnetwork.org يوم (2018/02/23) الساعة 13.20.

[2] عبد الرزاق الدليمي، مرجع سابق، ص 209.

[3] عبد الرزاق علي الهيتي، مرجع سابق، ص 53.

(1750م)، حيث قدمت الصحف أسعار السلع المتوفرة في الأسواق العالمية والمحلية، وفي عام (1793م) ظهرت صحيفة "**هامدين**" "**Hampden Journal**" وهي أول صحيفة اقتصادية أمريكية.

وتركز عمل واهتمام الصحف على موضوعات الاقتصاد في القرن الثامن عشر وعلى أشكال التأثير على سياسة الدولة الإدارية والتشريعية في الشؤون الاقتصادية والتجارية، واقتراح حلول لتلافي التأثيرات غير المرغوبة والقيام بعملية الضغط من خلال توجيه السياسيين لاتخاذ قرارات مخططة ومدروسة تجاوزا لهذه التأثيرات غير المرغوبة[1].

وفي منتصف القرن التاسع عشر توسعت مساحة الأخبار الاقتصادية في الصحف، وطورت صحف "**وول ستريت**" **"Wall Street"** و "**هيرالد**" **"Herald"** أقسامها المالية وأفردت صفحات للمال والأعمال، وكانت المقالة التي نشرها "**بينيت**" "**Bennett**"في أيار عام (1835م) المرتكز والسبب في مضاربات البورصة والمؤتمرات السرية لعقد الصفقات التجارية في أسواق المال حيث شرح فيها أسباب ومبررات ارتفاع أسعار الأسهم وانخفاضها. وشاركه في العام نفسه" **توماس برينتس ليثل** "من خلال شروعه بنشر عمود مالي في "**صحيفة هيرالد**" **"Herald"** ، واستمر في عرض أفكاره الاقتصادية، ويعتبر في نظر الكثيرين مؤسس علم الاقتصاد الأمريكي الذي انطلق في عام (1852م)[2].

اتجهت أخبار الاقتصاد إلى منحى آخر بتأسيس وكالة" **روتير**" خدمة لهذا النوع من الأخبار في عام (1849م)، والتي كان لها أكبر الأثر في تطوير العمل الصحفي عموما وقدمت نموذجا للعمل الصحفي في المجال الاقتصادي وما زالت تقوم بدورها الريادي في عالم الإعلام الصحافة، **وأنشأ "تشارلز واد و دوارد جونز وتشارلز بريجستريزر**" وكالة أنباء في أمريكا تهتم بالشأن الاقتصادي في عام (1882م)، وكانت تلك قفزة نوعية حذت حذوها وكالات أخرى قدمت دفعا مهما في هذا المجال، وظهرت مع بداية عام (1915م) المؤتمرات الاقتصادية الأسبوعية التي نظمها المصرف الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك، وأصدر" **هيل وإم ساكرو**" **"Heal & M.Scalars"** "مجلة **" the**

[1] بختة بن سعدة، "معالجة الصحافة الوطنية لقضايا التنمية الاقتصادية المستدامة" (مذكرة ماستر، جامعة خميس مليانة،2013/2012)، ص 62.

[2] عبد الرزاق الهيتي، مرجع سابق، ص 55.

**Business Week"** اقتصاد الأسبوع "في عام (1992م)، ولم يتوقعا أن العقد التالي سيشهد تراجعًا للصحافة الاقتصادية كجزء من تراجع الأسواق وما سمي بالكساد الكبير[1].

شهدت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية قفزة كبيرة في إصدار العديد من الصحف المتخصصة في العالم، وفي المنطقة العربية ظهرت الصحافة الاقتصادية في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث صدرت في مصر مجلة "**الاقتصاد الزراعي**" عام (1950م)، وكذلك مجلة "**الاقتصاد والمحاسبة**" عام (1951م)، ومجلة "**الأهرام الاقتصادي**" التي تحولت إلى أسبوعية في عام (1980م)[2].

غير أن الصحافة المصرية لم تشهد ظهور أبواب وصفحات اقتصادية بشكل ثابت إلا عقب قيام ثورة يوليو عام (1952م)، حين بدأ التركيز على المشكلة الاقتصادية خاصة عندما أنشئت حكومة الثورة المجلس الدائم للإنتاج القومي، فبدأت الصحف العامة تهتم بالتحرير الاقتصادي، ومنها صحف "**الأهرام** "و"**روز اليوسف**"، أما أول باب اقتصادي في الصحافة المصرية خلال هذه الفترة فكان في مجلة "**التحرير**" ثم توالت الصفحات والأقسام الاقتصادية في الصحف المصرية[3].

وتعد" **الفينايشال تايمز**" **"The Financial Times"** البريطانية والأهرام الاقتصادي المصرية من أبرز الصحف المتخصصة في المجال الاقتصادي وأكثرها شهرة، ونظرا لأن مثل هذه الصحف أصبحت واسعة الانتشار فإنها قد أصبحت تهتم بالأخبار السياسية ذات التأثير الاقتصادي تأثيرا مباشرا، ويعتبر قراءة هذا النوع من الصحافة من المختصين في الشؤون الاقتصادية والخبراء وذوي الاهتمام بالقضايا التجارية والاستثمارية وجميع الشؤون المتعلقة بهذا النوع من النشاط[4].

**1-3 أهمية الصحافة الاقتصادية:**

في كثير من المجتمعات أجهزة اقتصادية عديدة ومتنوعة تلبي احتياجات الحياة الاقتصادية المتنوعة من مؤسسات خاصة أو عامة وهذه الأجهزة تتعامل فيما بينها وتتعامل مع غيرها تعاملا محليا وتعاملا خارجيا، وكل هذه التعاملات بحاجة إلى صحافة اقتصادية متخصصة وقوية وفعالة وبحاجة إلى دراسات وتحليلات وتقارير وبيانات وإحصاءات وتوجهات وإرشادات ووعي اقتصادي على

[1] بختة بن سعدة، مرجع سابق، ص 63.

[2] إبراهيم فؤاد الخصاونة، مرجع سابق، ص 111.

[3] ناظم خالد الشمري، مرجع سابق، ص 102.

[4] عبد العزيز شرف، نماذج الاتصال في الفنون والإعلام والتعليم وإدارة الأعمال (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003)، ص 198.

مختلف الأصعدة من أجل ترشيد الاقتصاد والسلوك الاقتصادي الواعي والمسؤول والسليم، وهذا يؤكد أن هناك علاقة اعتباطية قوية بين الصحافة والاقتصاد وأن المعلومة في علم الاقتصاد تعتبر مهمة وبضاعة إستراتيجية سواءً بالنسبة لمتلقيها من أفراد ومؤسسات، وهذه علاقة يجب أن تبنى على أسس فنية مبنية على العلم والمعرفة والتخصص.

ويمكن تلخيص أهمية الصحافة الاقتصادية في النقاط التالية:

- تعتبر الصحافة الاقتصادية المحرك الأساسي لحركة التكتلات والتجمعات والأخلاق العالمية.
- المحددة لقوة الدول والأمم والمجموعات.
- عززت مفهوم المنافسة والجدوى والعائد المالي والمردود الاقتصادي.
- تؤثر بصورة أو بأخرى على الحياة اليومية للمجتمعات النامية على وجه الخصوص.
- لها دور أساسي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمحلية والدولية[1].
- تعتبر الصحافة الاقتصادية كاشفة للمعطيات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، مما يتيح فهم ذلك المحيط والإحاطة بمختلف المشاكل والرهانات والتطورات.
- تعرف الصحافة الاقتصادية بمختلف المكتسبات وتجلب الانتباه لنقاط الضعف والعراقيل التي تقف في وجه السير الايجابي للجهاز الاقتصادي.

وتظهر هذه الأهمية خاصة بالنسبة لرجال الأعمال والمسؤلين على القطاعات والمستمرين الذين هم بحاجة ماسة إلى صحافة دقيقة وموضوعية توفر لهم المعلومة الثابتة والمتخصصة التي تمكنهم من أخد القرار المناسب والاحتياطات اللازمة في الوقت الناسب[2].

لذلك ليس هناك حياة اقتصادية دون صحافة اقتصادية، فهي تعتبر حجر الزاوية في تهيئة الأجواء اللازمة والضرورية للحركة الاقتصادية الناجحة للمجتمع، حيث أنها تعمل على توفير البيانات والمعلومات للأفراد والمؤسسات والمتخصصين سواء المواضيع الاستثمارية، أو المجلات والجرائد الاقتصادية المختلفة، وهذه خلاصة خبرات علماء ومتخصصين في علم الإعلام.

[1] ناظم خالد الشمري، مرجع سابق، 106.

[2] بختة بن سعدة، مرجع سابق، ص 55.

**ثانيا: الصحافة الاقتصادية؛ الوظائف والمستويات والسمات.**

**2-1 وظائف الصحافة الاقتصادية:**

إن وظيفة الصحافة الاقتصادية هي نفسها وظيفة الصحافة بشكل عام إلا أنها تكون أكثر عمقا في مجال تخصصها. وقد حددت عدة مهام للصحافة الاقتصادية تتمثل في:

* نشر الوعي والثقافة الاقتصادية في المجتمع، كالتعريف بالقوانين والتشريعات والإجراءات التنظيمية حتى يستطيع الفرد أن يعرف حقوقه وواجباته، فالوعي الاقتصادي والثقافة الاقتصادية هما ركيزتان أساسيتان لنجاح العملية الاقتصادية.

* التغطية الشاملة والدقيقة للأحداث الاقتصادية محليا وإقليميا ودوليا، وطرح مختلف وجهات النظر والآراء حول المسائل الاقتصادية وتكوين أراء ومواقف مبنية على معلومات سليمة وتحليلات ودراسات وتقديم الأطر والخلفيات والتفسيرات لفهم القضايا الاقتصادية في سياقها السليم[1].

* طرح كافة الآراء حول القضايا الاقتصادية ومساعدة القراءة من خلال النقاش على تكوين رأي عام وفهم سليم لهذه القضايا.

* تقديم المادة التي تساعد القراء على التعرف على كيفية الوصول إلى المعلومات والخدمات المتاحة في المجتمع من خدمات صحية وسياحية واستهلاكية وتعليمية وصيانة والحصول على قروض والائتمان...إلى غيره[2].

* الكشف عن التجاوزات والأخطاء والمعوقات التي تعترض سبل نجاح التنمية والتطوير في المجتمع[3].

* تقديم الخلفيات والتفسيرات التي يوضح الأحداث الاقتصادية وتضعها في سياقها الصحيح والسليم.

* تقديم المادة التي تساعد القراء على التعرف على كيفية الحصول على الخدمات المتاحة في المجتمع[4].

---

[1] نوال يوسف بومشطة، مرجع سابق، ص 14.

[2] هادي نعمان الهيتي، إشكالية المستقبل في الوعي العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص 163.

[3] نوال يوسف بومشطة، مرجع سابق، ص 14.

[4] أسماء مطوري، الثقافة البيئية الوعي الغائب (الوادي: مطبعة مزوار للنشر والتوزيع، 2008)، ص 51.

**2-2 مستويات الصحافة الاقتصادية:**

قسمت مستويات الصحافة الاقتصادية تبعا لتقسيم الصحافة المتخصصة إلى المستويات التالية:

- الأبواب والصفحات الاقتصادية في الصحف العامة مثل الجرائد اليومية والجرائد الأسبوعية والمجلات العامة.
- الصحف الاقتصادية العامة وهي الجرائد والمجلات التي تركز بشكل أساسي على المادة الاقتصادية وتتوجه إلى جمهور عام من القراء العاديين المتنوعيين في خصائصهم وسماتهم العمرية والمهنية والتعليمية والجنسية، وغالبا تصدر أسبوعية أو نصف شهرية.

- الصحف الاقتصادية المتخصصة وتتوجه إلى جمهور متخصص من الدارسين والباحثين واللآكاديميين في مجال الاقتصاد ومعظم ما ينشر فيها هو عبارة عن دراسات علمية أكاديمية[1]. وقد تكون شهرية أو فصلية أو نصف سنوية أو سنوية وتكاد تكون بديلا عن الكتاب، وقد أخذت هذه الصحف في الانتشار بحيث صارت تغطي معظم النشاطات الإنسانية المعاصرة، وبمرور الوقت يزداد نمو هذه الصحف بحيث دخلت مرحلة (تخصص التخصص)[2].

**2-3 سمات الصحافة الاقتصادية:**

الكتابة للصحافة الاقتصادية تختلف عن غيرها، فالمقال الاقتصادي مثلا له طبيعة تختلف عن المقالات الأخرى بمعنى أنه يتعامل مع أرقام وأوزان وكميات، والكتابة فيه بشكل رومانسي أو عاطفي... الخ لا يفيد لأن المقال يجب أن يشتمل على حقائق ومعلومات مادية.[3]

يمكن تحديد سمات الصحافة الاقتصادية في مايلي:

أ. صحافة جادة تتعامل مع مضمون جاد.

ب. تعتمد بشكل أساسي على المعلومات والبيانات و الإحصاءات والأرقام.

ج. تتخطى تغطية الحدث، إلى تحليله وتفسيره وربطه بغيره من الأحداث[4].

[1] أبو جامع منى، " معالجة الصحافة الأردنية للشأن الاقتصادي" (رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن، 2009)، ص 62.

[2] فاروق أبوزيد، الصحافة المتخصصة (القاهرة:عالم الكتاب، 1986)، ص 6.

[3] عمر قنديل، مرجع سابق.

[4] نوال يوسف بومشطة، مرجع سايق، ص 14.

**ثالثا: المحرر الصحفي؛ الوظائف والسمات.**

**3-1 تعريف المحرر الاقتصادي:**

على الرغم من الجدلية القائمة بين أهمية أن يكون القائم بالاتصال في مجال الصحافة الاقتصادية من أصحاب التخصص العلمي ذي المعرفة بأساسيات وفنيات الكتابة الإعلامية، وبين المتخصص الإعلامي ذو المعرفة والإلمام بأساسيات الاقتصاد[1]. فالمحرر الصحفي هو الذي يقوم بتغطية أنباء المال والاقتصاد، ومناقشة القضايا والمشكلات الاقتصادية الرئيسية والفرعية، ومدى تأثيرها على جوانب الحياة المختلفة ومحاولة الوصول إلى حلول لها، بهدف دفع مسيرة التنمية الشاملة، وإيجاد الوعي الاقتصادي والتنموي السليم والصحيح لدى الأفراد مسؤولين ومواطنين[2]، ويجب أن يتوفر فيه شرطان أساسيان وهما التأهيل الإعلامي والتأهيل العلمي في مجال التخصص[3].

**3-2 وظائف المحرر الاقتصادي:**

هناك مجموعة من الوظائف تقع على عاتق المحرر الاقتصادي وهي:

**أ.** صياغة أنباء النشاط الاقتصادي والمالي بدقة، وذلك لأن الخطأ في أي رقم يؤدي إلى إرباك السوق ورجال الأعمال والمستهلكين.

**ب.** جعل أنباء النشاط الاقتصادي والمالي مفهومة ومثيرة للاهتمام، وذلك من خلال تحريره للخبر الاقتصادي بشكل يتناغم مع الوسيلة الإعلامية ومع سياسة الصحيفة المتخصصة، وهذا يتطلب أن يفسر المحرر الاقتصادي للمتلقي ما يعرضه عليه من أحداث اقتصادية.

**ج.** تغطية أنباء المال والاقتصاد ومناقشة القضايا الرئيسية والفرعية، ومدى تأثيرها على جوانب الحياة المختلفة ومحاولة الوصول إلى حلول لها.

**د.** توعية المتلقي اقتصاديا.

**هـ.** إشباع حاجات المتلقي التي تتعلق بالموضوعات الاقتصادية المختلفة[4].

---

[1] محمد شحدة علي الحروب، "معالجة الصحافة السعودية اليومية للشأن الاقتصادي" (رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012)، ص 23.

[2] حسين دبي الزويتي، القنوات الفضائية والإعلام الاقتصادي (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012)، ص 38.

[3] محمد شحدة علي الحروب، مرجع سابق، ص 23.

[4] المرجع نفسه، ص 51.

## 3-3 سمات المحرر الاقتصادي:

يمكن تحديد سمات المحرر الاقتصادي في ما يلي:

* الصحفي الاقتصادي أقرب ما يكون إلى الباحث العلمي، ولذا فإن عليه أن يلتزم بالأمانة العلمية في جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها.
* أن يكون عالما بنوعية قرائه، وملما بسياسة الصحيفة التحريرية التي يعمل بها، وأن يكون نظيف اليد لأن اتصاله برجال المال والأعمال قد يعرضه لإغراءات مالية[1].
* أن يكون صادقا مع نفسه ومع الناس أمينا في معاملاته، دقيقا في ذكر المعلومات والحقائق فكلمة غير دقيقة في موضوع اقتصادي في صحيفة قد يسبب انفجارا استهلاكيا، أو أزمة اقتصادية.
* أن يكون ملما بنظم البنوك، ونظم الاستيراد والتصدير، ومشكلات النقد والعملة.
* أن يلم بالعوامل التي تؤثر على التنمية الاقتصادية للدولة، وأن يعرف المشروعات الاقتصادية الجديدة.
* أن يكون على علم بفائض الإنتاج من كل سلعة أو حجم البيع منها.
* القدرة على فهم المصطلحات الاقتصادية المختلفة.
* أن يكون لديه خبرة جيدة عن الحسابات ومعرفة بعمليات الكومبيوتر والحاسب الآلي[2].
* الاستعانة بأصحاب الاختصاص فيما يتعلق الشؤون الاقتصادية المعقدة وذات التخصص الدقيق التي تحتاج إلى فهم أعمق والإحاطة بجميع جوانبها للخروج بموضوع صحفي دقيق ذو مصداقية علمية.
* أن يكون يتمتع بمهارة كتابة جميع الفنون الصحفية، كالخبر والتقرير والتحقيق والتحليل يجعل من عمله متكاملا يغطي القضايا الاقتصادية بجميع جوانبها.
* أن يكون قادرا على بناء علاقات جيدة مع المسؤولين وأصحاب القرار والمختصين والباحثين والمحللين الاقتصاديين.
* إتقان اللغة الانجليزية، إذ أن الكثير من المؤتمرات ذات الطابع الدولي تستخدم اللغة الانجليزية[3].

[1] إبراهيم فؤاد الخصاونة، مرجع سابق، ص 112 ، 113.

[2] ناظم خالد الشمري، مرجع سابق، ص 104 ، 105.

[3] محمد شحدة علي الحروب، مرجع سابق، ص 24 . 25.

**رابعا: الصحافة الاقتصادية في الجزائر.**

**4-1 واقع الصحافة الاقتصادية في الجزائر:**

لقد أدركت الجزائر أهمية الصحافة الاقتصادية وقدرتها على دعم الاقتصاد، خاصة بعدما سجل الإنتاج الوطني فائضا كبيرا من دون أن يسوق، فعملت على إدراج هذه القضية والإشارة إليها في توصيات ولوائح اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني في مختلف دوراتها.

كما عملت من خلال مختلف وسائل الإعلام على التعريف بالإمكانيات الاقتصادية والمنتجات الجزائرية، والاهتمام بمختلف القضايا المرتبطة بالنشاط الاقتصادي من خلال تطوير الإشهار وتنظيمه وتوسيع نطاق نشاطه باعتبارها الأنجع في التعريف بالإمكانيات الاقتصادية الجزائرية وكذا الانجازات المحققة والمساهمة في خلق وتنمية الوعي الاقتصادي والشعور الوطني اتجاه المنتوج الجزائري[1].

لقد كانت المواضيع في وسائل الإعلام الجزائرية السمعية البصرية والمكتوبة تتعلق بالإنتاج الصناعي والاهتمام بالفلاحة والأسعار والميزانيات وكيفية توزيعها والتداول المالي وحركة البورصات وعلاقات رجال الأعمال ونشاطات المؤسسات الكبيرة، المتوسطة والصغيرة... إلى غير ذلك من النشاطات الاقتصادية[2].

كما سطرت برامج اقتصادية، وأسست جرائد ومجلات متخصصة تعني بالميدان الاقتصادي خصوصا بعد صدور قانون الإعلام لسنة (1990م) الذي كان نتيجة للتعددية الحزبية، وقد كان ظهور هذه الصحف والمجلات ظهور متقطعا وجلها توقفت لعدة أسباب.[3] ومن بين هذه الصحف " **Eco plus" "التحدي الاقتصادي" "الحياة الاقتصادية" "أحداث اقتصادية"**، وملحق خاص يصدر عن صحيفة "**Liberté**" متخصص في المواضيع الاقتصادية وهو " **Economie Liberté".**

هذا وقد ظهرت صحف أخرى متخصصة في الشأن الاقتصادي كجريدة " **El-watan Economique".**[4]

---

[1] بختة بن سعدة، مرجع سابق، ص 69.

[2] بن الدين محمد، مسعودي عمر، "الإعلام الاقتصادي ودوره في تعزيز التنمية الاقتصادية"، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي حول الإعلام ورهان التنمية، المغرب، ص8.

[3] بختة بن سعدة، مرجع سابق، ص69.

[4] بن الدين محمد، مسعودي عمر، مرجع سابق، ص8.

هذا فضلا عن المواضيع الاقتصادية التي كانت تأخذ حيزا معتبرا في وسائل الإعلام العامة بمختلف أنواعها كمؤسسة التلفزيون والإذاعات سواءً الإذاعة الوطنية، أو الإذاعات المحلية، وكذا الصحف العامة الوطنية والجهوية والمحلية أيضا، ونذكر أيضا شبكة الأنترنث التي تعد بنك من بنوك المعلومات بمختلف مجالاتها، ولكن الصحف في الجزائر تعتبر من أهم القنوات التي تصل من خلالها الأخبار المتعلقة بقضايا الفساد الاقتصادي ونقلها وتحليلها للجمهور وهي بذلك تعمل على تكريس أهمية تناول قضايا الفساد الاقتصادي من خلال اهتمامها بالموضوع[1].

**4-2 مشاكل الصحافة الاقتصادية في الجزائر:**

إن الصحافة الجزائرية لا تزال في مرحلة التأسيس والنشوء ولم تصل إلى مرحلة النضوج فالصحافة الاقتصادية في الجزائر تواجه العديد من المشاكل التي تحد من تطويره، خصوصا تلك المرتبطة بالأزمة المالية للبلاد وما رافقها من مشاكل وأزمات اقتصادية كبيرة، إلا أنه يمكن القول أن أهم العراقيل التي تواجهها الصحافة الاقتصادية في الجزائر تتمثل فيما يلي:

- غياب مصادر المعلومات، كالمكاتب المتخصصة والمعاهد التي يمكن اعتبارها كبنوك للمعلومات.
- قلة الاحترافية في مجال الصحافة الاقتصادية وعدم وجود متخصصين مؤهلين لممارسة العمل الإعلامي في المجال الاقتصادي عموما، نتيجة عدم وجود برامج تكوينية جامعية متكاملة في التخصصات التي تعنى بالإعلام والاقتصاد.
- صعوبة تداول المعلومات الإحصائية في وسائل الإعلام.
- تحكم السلطة بالقطاع الإعلامي، إذ ورغم هامش الحرية المعتبر الذي حظيت به وسائل الإعلام الجزائرية ومنها الصحافة المكتوبة، إلا أن التوجه العام لهذه الوسائل كانت تحكمه توجيهات خاضعة لاستراتيجيات وإيديولوجيات تأثر بها الإعلام الاقتصادي.
- نقص أوانعدام وجود ملحق متخصصين إعلاميين ورجال العلاقات العامة بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية[2].
- معاناة المؤسسات الصحفية من عدم الاستقلالية في كتابة المادة الصحفية الاقتصادية في الدولة والقطاع الخاص من النشر الإعلامي، أو نتيجة لوجود تضارب واضح في المصالح بين

[1] بختة بن سعدة، مرجع سابق، ص71.

[2] فتيحة أوهايبية، "العلاقات الاقتصادية الدولية في الصحافة اليومية المكتوبة الجزائرية "(رسالة ماجستير،جامعة باجي مختار، عنابة)، 2003، ص 52.

المؤسسات الصحفية والجهات المعلنة، مما تسبب في حدوث فجوة أو تشويه في المعلومات الاقتصادية والاستثمارية، التي تنشرها الصحافة المحلية، نتيجة لحساسية بعض المنشآت الاقتصادية في نشر المعلومات.

**4-3 تفعيل دور الصحافة الاقتصادية في الجزائر:**

إن التتبع للشأن الإعلامي يدرك أن الجزائر ليست بأمن من المشاكل والعراقيل التي تتخبط فيها الصحافة المكتوبة بصفة عامة والصحافة الاقتصادية بصفة خاصة مما يستدعي ضرورة إعادة النظر في كل هذه العراقيل للحد أو التقليل منها، سعيا وراء النهوض بالعمل الإعلامي أو الصحفي وتمكينه من أداء دوره. ولتفعيل دور الصحافة الاقتصادية في الجزائر يمكن الاعتماد على بعض النقاط أو التوصيات لتطوير أو الارتقاء بمجال الإعلام الاقتصادي ومنه الصحافة الاقتصادية في الجزائر، من بينها:

- التعريف بعناصر القوة والضعف في الاقتصاد الوطني، وتحديد طبيعة الدور الذي يمكن أن تلعبه كل من أدوات السوق والتخطيط الاقتصادي في عملية التوزيع والتغيرات الهيكلية وتحفيز القطاعات الإنتاجية وبخاصة قطاع الزراعة والصناعة التحويلية.
- التعريف بالمعوقات اللاتي تقف أمام عملية التنمية، خاصة مشكلة الفساد الإداري والمالي والاقتصادي.
- بلورة الأفكار المتصلة باقتصاد السوق ومزايا الحرية الاقتصادية وتعزيز دور القطاع الخاص في الإنتاج وخلق الوظائف وتوسيع نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها شرطا لازما لزيادة إنتاجية المجتمع وإطلاق طاقته وتنمية روح التنافس بين قطاعات النشاط الاقتصادي وخلق الثقافة والوعي الاقتصادي الذي يمكن أن يساعد على تفعيل المشاركة الايجابية مع المتغيرات الناجمة عن التحول نحو اقتصاد السوق[1].
- إنشاء مركز بحثي إعلامي متخصص تحت مظلة هيئة الصحفيين للبحث في تنويع وسائل ومصادر تمويل المؤسسات الإعلامية.
- ضرورة تعاون الجهات الحكومية، وبالذات التي تمتلك الإحصاءات والمعلومات الاقتصادية، مع وسائل الإعلام المختلفة، من خلال تزويدها بتلك الإحصاءات، تجنبا للاستعانة بمصادر معلوماتية غير دقيقة.

[1] بن الدين محمد، مسعودي عمر، مرجع سابق، ص 10.

- ضرورة عقد لقاءات دورية بين الصحافة والجهات المعنية بالاقتصاد، مثل وزارة التجارة و وزارة المالية، وغيرها من الجهات المعنية التي لها علاقة بالمتغيرات الاقتصادية، وذلك بهدف إيجاد مساحة من الفهم المشترك لطبيعة عمل الصحافة الاقتصادية في خدمة المجتمع وتقدمه[1].
- فتح تخصصات جديدة على مستوى كليات الإعلام والاتصال تتمحور حول الصحافة المتخصصة ومنها الصحافة الاقتصادية.
- التصدي للظواهر الاقتصادية ذات الصلة بحياة المواطن كأزمات توزيع المشتقات النفطية والكهرباء والخدمات الأخرى وظاهرة التضخم وتحسين الأجواء والرواتب للنهوض بمستوى معيشة الشرائح المختلفة[2].
- الاهتمام بخيارات الناس وانشغالاتهم ومتابعة مشاكلهم، كمشكلة البطالة والقضايا الأخرى ذات صلة بالسكان والقوى العاملة ومتطلبات السوق والعمل.
- الابتعاد بقدر الإمكان عن توجيه الجمهور نحو مجالات استثمارية معينة، لتجنب ما قد يترتب على هذا التوجيه من مكاسب أو خسائر يمكن أن تلقى بتبعاتها على وسيلة الإعلام أو الصحيفة كتضليل المستثمرين وشرائهم لأسهم أو سندات بمؤسسات تراجعت قيمها في السوق، من دون الارتكاز على أية تحاليل أو دراسات مهنية.
- إضفاء طابع مشوق على الأخبار الاقتصادية للتخفيف من التعقيد والملل الذي قد يصيب القارئ أثناء مطالعة الإحصاءات والحقائق الاقتصادية وعدم التركيز على النخبة فيما أن المواطن العادي، مهمل وغير مدرج ضمن أجندة التوعية والتوجه الإعلامي.
- متابعة التقدم المحرز في مجال التنمية البشرية، وتوسيع خيارات الناس، وتنمية الموارد البشرية ومشكلة البطالة والقضايا الأخرى ذات الصلة بالسكان والقوى العاملة ومتطلبات سوق العمل.
- الاهتمام بالقضايا المتعلقة بعلاقة الاقتصاد الجزائري بالعالم الخارجي وفي مقدمتها الانفتاح الاقتصادي والعولمة والاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف والمناطق الحرة، وسبل زيادة التدفقات المالية الواردة والاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة من مزايا العولمة والانفتاح التجاري والاقتصادي.
- فتح باب النقاش حول القضايا التنموية، لإنعاش الوعي التنموي للمجتمع.

[1] طلعت زكي حافظ، ملتقى يشخص معوقات الإعلام الاقتصادي ويضع الحلول، نشر في الموقع http://www.aleqt.com/2009/05/14/article-228324.html يوم 2018/02/12. الساعة 12:55.

[2] بن الدين امحمد، مسعودي عمر، مرجع سابق، ص10.

- التقليل بقدر الإمكان من الإعلانات التي تحرض على زيادة الاستهلاك، والتوعية بأهمية زيادة الادخال
- وضع استراتيجيات وخطط آنية ومستقبلية للنهوض بالمستوى الفني للمنتج الإعلامي المحلي المقروء والمسموع والمرئي والالكتروني في ظل التدفق المطلق للمعلومات والتطورات التقنية العالمية[1].

[1] عبد الرزاق الدليمي، ص 208،209.

# الفصل الثالث

## في *الفصل الثالث: دور وسائل الإعلام في معالجة قضايا الفساد الاقتصادي.*

***تمهيد:***

**أولا: واقع الفساد الاقتصادي في الجزائر.**

**ثانيا: دور وسائل الإعلام في كشف قضايا الفساد الاقتصادي.**

**ثالثا: دور وسائل في مكافحة قضايا الفساد الاقتصادي.**

**رابعا: أهم قضايا الفساد الاقتصادي الجزائر.**

## الفصل الثالث: دور وسائل الإعلام في معالجة قضايا الفساد الاقتصادي.

### تمهيد:

تتزايد أهمية وسائل الإعلام في تناول قضايا المجتمع، حيث تعد من وسائط وأدوات التعبير والتوجيه والضبط الاجتماعي، وتمثل قوة مستقلة في المجتمع. ويُستخدم الإعلام ومنه الصحافة المكتوبة في المجال الاقتصادي بشكل معتبر، باعتباره مجال خصب يتحكم في اقتصاد الدولة لذا يجب تتبع كل المواضيع المتعلقة بهذا المجال ومعالجتها وتحليلها، خاصة القضايا المتعلقة بالفساد الاقتصادي التي عرفت انتشاراً واسعاً في السنوات الماضية والتي كانت أهمها في قطاعات اقتصادية بارزة أهمها: الطاقة، النقل والبنوك.

**أولا: واقع الفساد الاقتصادي في الجزائر.**

الفساد الاقتصادي ظاهرة عالمية تعاني منها دول العالم بما فيها الدول الأكثر تطورا، والجزائر من بين الدول التي تعاني من الظاهرة، وقد مرت بعد الاستقلال بمرحلة انتقالية دامت سنوات من (1962م) إلى (1965م)، حيث لم تتضح خلالها ملامح النظام الإداري والسياسي والاقتصادي الجزائري، إلا أنه بعد ذلك وبالضبط في سنة (1967م). ثم وضح إستراتيجية للنمو الاقتصادي والاجتماعي وأعطيت فيها للقطاعين الصناعي والعمومي الأولوية الكبرى، ولقد صاحب هذه المرحلة انتشار للممارسات الفاسدة والتي حاولت استغلال موجة الإصلاحات لتشكيل الثروات الطائلة.

ولقد ارجع البعض أسباب تفشي الفساد إلى عملية التصنيع السريع عن طريق سياسة الاستثمارات الهائلة والمكلفة والتي اعتمدت أساسا على اللجوء المبالغ فيه إلى الخارج من أجل استيراد التكنولوجيا، بالإضافة إلى الاستيراد المتزايد للمنتجات والخدمات المتنوعة، وقد نتج عن هذه السياسة تبذير وتبديد للأموال العمومية وإسراف كبير نتيجة سوء التسيير الذي تميزت به المؤسسات الصناعية العمومية[1].

والفساد ازداد اتساعا وتطورت أساليبه في العهدة التي تلت فترة التصنيع وهي الفترة الممتدة من (1980م إلى 1989م)، وهذا بالرغم من محاولات السلطة الحاكمة أنداك في الحد من تفشي هذه الآفة، فرغم الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت سنة (1980م) والتي أدت إلى زيادة ونمو الاستثمارات والواردات إلا أن دائرة الفساد اتسعت أكثر[2].

بحسب الخبراء الاقتصاديين فإن فترة التسعينيات شهدت انتشارا كبيرا للفساد، ونهب لموارد الدولة وممتلكاتها في مختلف القطاعات والمؤسسات العامة، وقد زادت الأزمة الأمنية التي عاشتها الجزائر أنداك من فرص تفشي هذه الظاهرة، وكذا ساهمت الإصلاحات السياسية (تبني التعددية السياسية ) أو الاقتصادية ( التخلي عن الاقتصاد الموجه والتحول إلى الاقتصاد الحر) التي تبناها المشرع في ظل دستور (1989م) في تغلغل الفساد في القطاعات الإستراتيجية للدولة وإلى تركز الثروة في أيدي قلة من رجال المال والأعمال، حيث برزت ظاهرة الرشوة بحدة في هذه المرحلة الانتقالية والتي

[1] عبد العالي حاحة، "الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر" (رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013)، ص 45.

[2] عبد الحميد براهيمي، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، دراسة حالة الجزائر (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004)،ص 843.

ثم فيها التنازل عن ممتلكات الدولة بمبالغ رمزية إلى أشخاص نافدين في السلطة تحولوا في فترة وجيزة إلى رجال أعمال فاسدين[1].

لم تكن بداية الألفية الثانية مختلفة عن سابقتها حيث شهدت تفشي في ظاهرة الفساد الاقتصادي مس كل القطاعات دون استثناء، ولعل الشيء الذي ساهم في تفاقمها هو الإصلاحات الكبيرة التي قامت بها الحكومة في مختلف الميادين بصورة متسرعة، دون بحث عواقبها من جهة والفائض المالي الذي كانت الجزائر تتمتع به من جهة ثانية، ضف إلى ذلك المنظومة التشريعية غير العادلة التي صاحبت هذه الفترة والتي سهلت وشجعت في بعض الأحيان إلى حد كبير ارتكاب مختلف الجرائم ذات صلة بالفساد، ووفرت المناخ المناسب لمثل هذه السلوكيات الفاسدة[2].

وحسب تصريح لوزير العدل السابق "الطيب بلعيز" أن الجريمة الاقتصادية في الجزائر ارتفعت بنسبة 70 بالمائة بين سنتي (2006م إلى2009م) وهي الجريمة الوحيدة التي قفزت إلى مستويات أعلى في السنوات الثلاث الأخيرة، كما كشف تقريرا لوزارة العدل أيضا، أن نحو 5575 شخصا توبعوا في قضايا الفساد في فترة الممتدة من (2006م إلى 2009م)، ويشير التقرير أن النسبة العالية تمثلت في اختلاس ممتلكات عمومية من قبل موظفين عموميين وبلغت 55016 بالمائة، فيما بلغت الامتيازات غير المبررة في الصفقات العمومية نحو 11037 بالمائة[3].

وتفيد التقارير أن تفشي الفساد في الجزائر مرتبط أساسا بارتفاع إيرادات النفط التي بلغت 500 مليار دولار خلال العشر سنوات الأخيرة.

وحسب المختصين الاقتصاديين فإن زيادة أسباب جرائم الفساد عموما والجرائم الاقتصادية وقضايا الاختلاس والرشوة خصوصا، في السنوات الأخيرة إلى عدم نجاح آليات المراقبة التي تعتمدها الجزائر في متابعة صرف الميزانيات الضخمة لتمويل مشاريع البنى التحتية، والنقص الكبير في عدد القضاة المكلفين بمعالجة هذه القضايا[4].

ارتفعت المعلومات التي تبادلتها المديرية العامة للأمن، مع المنظمة الدولية للشرطة الدولية "الانتربول" خلال سنة (2017م) إلى3685 معلومة، تخص قضايا بارونات المخدرات، مافيا تهريب

[1] عبد العالي حاحة، مرجع سابق، ص45.

[2] المرجع نفسه، ص46.

[3] سمير مربوحي،" الفساد وآليات مكافحته على ضوء النصوص النظرية و العوائق التطبيقية"، ملتقى حول الفساد وآليات معالجته، (جامعة بسكرة، 2012) ،ص92.

[4] عبد العالي حاحة، مرجع سابق، ص46.

السيارات والبشر والبحث عن أشخاص ثم إدراجهم في نشريات بحث حمراء. وقد كشفت أن الأرقام التفصيلية للمعلومات التي تبادلتها الشرطة الجزائرية والانتربول السنة الماضية، بينت أن قضايا تهريب السيارات التي تورط فيها المغتربون بنسبة 70 بالمائة، تصدرت عدد القضايا المتبادلة بين الطرفين حيث تشير التقارير الأمنية التي تم إعدادها سواء من طرف مصالح الدرك أو الشرطة، إلى ارتفاع عدد القضايا الخاصة بتهريب السيارات سواء عن طريق الموانئ خاصة ميناء الجزائر العاصمة، أو عن طريق الحدود سواء من تونس أو ليبيا، كما جاءت قضايا التهريب والمتاجرة بالمخدرات أيضا في المرتبة الثانية بالنسبة للأشخاص المتورطين فيها والذين صدرت في حقهم نشرية بحث كونهم من أخطر المهربين للكيف المعالج والمخدرات، كما تضمنت قائمة 3685 معلومة، البحث عن المتورطين في قضايا تهريب البشر والذين ينشطون ضمن شبكات دولية خطيرة جدا، بالإضافة إلى عدد من الجزائريين المبحوث عنهم لتورطهم في قضايا جرائم مختلفة، ويشير جهاز الشرطة الدولية "الانتربول" في تقريره لسنة (2017م)، إلى أن غالبية الجزائريين المبحوث عنهم متهمون إما بالاختلاس أو بالمتاجرة في المخدرات الهجرة غير الشرعية، السرقة واختطاف القصر[1].

وحسب مؤشر مدركات الفساد الذي تعده منظمة الشفافية الدولية لسنة (2017 م) ،صنفت الجزائر في خانة الدول الأكثر فسادا في العالم، حيث احتلت المرتبة 112 من بين 180 دولة، مقابل المرتبة 86 التي كانت تحتلها سنة (2016م)[2].

**ثانيا: دور وسائل الإعلام في كشف قضايا الفساد الاقتصادي.**

انطلاقا من أن المنظومات الإعلامية تشكل في كل مجتمع كيانا، يكون تنوعه استجابة لتنوع الواقع الموضوعي للمجتمع، وتنوع الحاجات الإعلامية فيه والأهداف والوظائف المطلوبة تحقيقها في المجالات المختلفة، وفي الأوقات والأمكنة والأساليب المختلفة، ومن تم فإن مسألة حريات الإعلام تعد دعامة قوية من دعامات أي نظام ديمقراطي، في وقت عدت فيه الديمقراطية ذاتها وظيفة مكملة لباقي الإعلام، إلا أن تلك الحريات تشترط الالتزامات بالقيم وتراعي مجموعة من الالتزامات[3].

[1] نوارة بشوش، "3685 نشرية حمراء حول مهربي المخدرات والحراقة والسيارات"، جريدة الشروق اليومي، العدد 5700 (2018): ص05.

[2] الجزائر تتراجع ب 26 مرتبة في مؤشر الفساد، نشر على الموقع http://www.elbilad.net/article/detail?id=79989 يوم2018/03/25. الساعة 12.53.

[3] Overview of corruption in the media in developing countries, transparency (2013) NO.368.p02.

الإعلام المستقل يؤدي دروا أساسيا في فضح الفساد الاقتصادي وتعبئة المجتمع ضد مرتكبيه وممارسة الضغط من أجل الإصلاح، فالإعلام الحر المسؤول باستطاعته رفع مستوى المساءلة من خلال المراقبة والتحقيق في أعمال المسؤولين الذين خانوا الثقة الشعبية في توليهم الوظائف العامة وذلك بفضح الفساد وجعل الثمن الذي يدفعونه المفسدون غاليا، كما أنه يساعد على نشر النزاهة والشفافية والمساءلة كجزء من الثقافة السياسية والاجتماعية[1].

وتؤدي وسائل الإعلام الحرة والمستقلة دورا حاسما في الكشف عن السلوك الفاسد وإعلام الجمهور وهذا يسهم بشكل فعال في تغيير الثقافة نحو مزيد من الشفافية والمساءلة، عن طريق تغيير تصورات ما هو صواب وما هو خطأ، ويمكن لوسائل الإعلام التأثير على القواعد التي بنيت على المجتمع، مع مرور الوقت، والشروع في تغيرات في السلوك، وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى أقل من التسامح مع الفساد، ومشاركة أقوى في جهود مكافحة الفساد.

يأتي اهتمام الصحافة بالكشف عن الموضوعات المتعلقة بظواهر الفساد الاقتصادي انطلاقا من دور الصحافة كمدافع عن مصالح المجتمع، وهو أحد المفاهيم المرتبطة بالصحافة العامة وقد ظهر اهتمام الدراسات الإعلامية العربية والأجنبية بتقييم مدى فعالية الدور الذي تؤديه وسائل الاتصال في التعامل مع الأزمات التي يمر بها المجتمع، ففي أوقات الأزمات يسعى الأفراد إلى وسائل الإعلام لمعرفة ماذا يحدث وما المتوقع حدوثه في المرحلة القادمة من الأزمة، وذلك بهدف تحديد الدور المطلوب منهم لمواجهة الأزمة والأدوار المطلوبة من غيرهم من أفراد المجتمع لتجاوز الأزمة[2].

إن شرط توفر دور الإعلام في مكافحة الفساد الاقتصادي بسيط للغاية، ومن دونه لا يستطيع الإعلام أن يضطلع بأي دور على هذا الصعيد، بل أنه يصبح وسيلة للتستر على الفساد، هذا الشرط هو حرية الإعلام في الحصول على المعلومات وحرية الإعلام في بث هذه المعلومات ونشرها، فالدول الأقل فساد في العالم هي الأكثر حرية على صعيد الإعلام، والسبب أن حرية الإعلام تحقق الشفافية والشفافية هي العدو الأول للفساد الإداري والمالي[3].

---

[1] محمد علي مشاجع،التلفزيون والفساد، دور التلفزيون في مكافحة الفساد، نشر في الموقع:
https://books.google.dz/books?id=hd2sDQAAQBAJ&printsec=frontcover&hl=fr#v=onepage&q&f=false يوم03/05/ 2018. الساعة 14.36.

[2] المرجع نفسه.

[3] مقابلة مع الإعلامي العراقي عدنان حسين، مجلة تواصل، هيئة الإعلام والاتصالات، العدد(6)، بغداد، 2011، ص 50.

ولهذا فقد نجحت وسائل الإعلام في أوروبا والولايات المتحدة في أن ترسل بالعديد من السياسيين وكبار رجال الأعمال والنقابيين المنحرفون إلى السجون، بل نجحت بعض وسائل الإعلام في الكشف عن الانحراف في أجهزة مقاومته الجريمة نفسها، فساهمت في إصلاح السجون والكشف عن انحرافات بين رجال القضاء، وعن حالات الفساد واستغلال النفوذ بين رجال الشرطة[1].

وهناك من يعتبر أن الإعلام الدقيق الموضوعي، والشامل، هو قلب التنمية العادلة وهو بمثابة الأوكسجين للأسواق والنشاط الاقتصادي، والإعلام الحر النزيه الذي ينقل المعلومة بصدق ودقة، له دورا أساسياً في الحياة الديمقراطية التي توصف بأنها حكم الشعب مبنية على فرضية أن للشعب الحق بالإطلاع على المعلومات التي هي أساس قراراته واختياره، وحق المواطن بالتعبير عن الرأي منوط بواجب السلطة تمكينه من الإطلاع على الوقائع الضرورية، والإعلام هو الواسطة وهو الضمانة لإلزام السلطة القيام بواجبها في تمكين المواطن من الحصول على المعلومات من جهة، وممارسة الحق في الإطلاع عليها من جهة أخرى[2].

تستحوذ وسائل الإعلام بشكل عام في وقتنا الحاضر على اهتماماتنا وانتباهنا، وتكاد تحاصرنا في كل مكان نذهب إليه وفي جميع الأوقات، ومن ثم كانت وما تزال تشكل قوة تربوية، حيث تسهم في تزويد أفراد المجتمع بالمعارف والعلوم وهي في الوقت نفسه وسيلة فعالة في التأثير على سلوك أفراد المجتمع[3].

تمثل قضايا الفساد اليوم أحد أهم المشكلات الرئيسية التي تواجه المجتمعات الحديثة، وأحد عقبات التنمية، لهذا تحظى عمليات الكشف عن الفساد باستمرار اهتمام وسائل الإعلام وتغطيتها وأيضا تعد من المواد الصحفية التي تحظى باهتمام من الجماهير المتضرر من تلك القضايا، وتفتح الباب لمناقشات وحوارات مجتمعية حول مسؤولية النظام الإداري في الدولة، والحاجة إلى تشريعات وضوابط رقابية تساعد في الكشف عن الفساد والحد منه، مما أوجه اهتماما على المستوى الدولي والمحلي بمكافحة الفساد والكشف عن المتورطين فيه[4].

[1] عبد المجيد ليلى، فاروق أبو زيد، الصحافة المتخصصة (القاهرة،الدار المصرية للنشر والتوزيع،2009)، ص155.

[2] المرجع نفسه،ص 156.

[3] قاسمية مناوبية،"تناول الصحافة المكتوبة للفساد" مجلة الدراسات والبحوث، ص 117، 131.

[4] محمد علي مشاجع، مرجع سابق.

وفي بعض حالات الانحراف والفساد قد يكون من الصعوبة الحصول على البيانات والوثائق التي تكشف الحقائق، وخاصة عندما تمس الجريمة بعض كبار الشخصيات في المجتمع، وفي مثل هذه الحالات يمكن طلب المعلومات من الجمهور نفسه، فمن يعرف شيء يرسله، ونجحت هذه الوسيلة في حالات كثيرة، واستطاعت صحيفة "**ويسترن ميل westren mail**" البريطانية أن تكشف طرق التحايل في ملكية الأراضي في مدينة "**كاردف cardiff**" عن طريق كشفها لأحدى حالات التزوير في ملكية قطعة أرض حكومية والاستيلاء عليها وطلب من القراء موافاتها بالحالات المماثلة، وكان أن وضع بين يديها عشرات الحالات معتمدة بالوثائق والمستندات[1].

والجزائر تعاني مثلها مثل بقية دول العالم من ظاهرة الفساد وعلى رأسه الفساد الاقتصادي ولهذا يفرض على الدولة وضع عائق لحرية الإعلام وأن تتيح وتمهد الطريق للصحافيين في ممارسة مهنتهم بكل حرية واستقلالية وإزالة العوائق وفتح المجال أمامهم للكشف والإبداع وإبداء أرائهم.

**ثالثا: دور وسائل الإعلام في مكافحة قضايا الفساد الاقتصادي.**

تعتبر وسائل الإعلام الجماهيرية خاصة الصحافة- إذا توفرت لها الحرية- من أهم وسائل الرقابة الشعبية على السلطة السياسية وجهازها الإداري، وسلاحا هاما من أسلحة مكافحة الفساد وتعد الصحافة من أهم وسائل التعبير عن آراء المواطنين في النظم الديمقراطية، وقد أصبحت الصحافة بلا منازع أداة الرأي العام الأولي في التعبير عن اتجاهاته واحتياجاته ورغباته، فمن خلالها يستطيع المواطن أن يمارس نقد الأخطاء والعيوب التي تطبع عمل الجهاز الحكومي ويكشف عن المعوقات يحدد مصادر الخلل، وليس من قبيل المبالغة أن تسمى الصحافة بالسلطة الرابعة تدليلا على خطورة المهام التي تقوم بها الرقابة الصحفية على أجهزة الحكم ومؤسساته[2].

تعد الصحافة في كل المجتمعات الحديثة المصدر الأساسي للمعلومات حول مختلف القضايا التي تمس المجتمع، فمهمة الإعلام كسلطة رابعة تتطلب تحقيقات استقصائية، حول سلوك المسؤولين الحكوميين وحالات الفساد وسوء الإدارة وعدم النزاهة في الحكومة، حيث تلعب دور المدقق في الكثير من الملفات الرسمية وغير الرسمية والتي تشوبها ممارسات وسلوكيات فاسدة تضر بالمصلحة العامة للمجتمع وتمكن المواطنين من الإطلاع عليها ومعرفة ما يدور داخل مؤسسات الدولة وحتى القطاع

[1] محمد علي مشاجع، مرجع سابق.

[2] وجدي حلمي عبد الظاهر، دور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد في المجتمع نشر في الوقع http ://elphbologs.com/post يوم 2018/03/22 الساعة23:05.

الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وبالتالي فهي تساهم في تعبئة الرأي العام وتوعيته، ومساعدته على المشاركة في مختلف الفعاليات السياسية والاقتصادية، ووضع السياسات العامة، واتخاذ القرار المناسب وممارسة الرقابة على من يختارونهم لينوبوا عنهم، فعندما تكون قواعد اللعبة السياسية والاقتصادية المتبعة في تسيير شؤون الدولة واضحة وظاهرة للجميع، فإن ذلك سوف يساعد المواطنين جميعا على متابعة الطرق المعتمدة لتدبير شؤون الدولة[1].

وتعتبر وسائل الإعلام من المؤسسات الهامة في القضاء على الفساد في كثير من الدول التي قطعت شوطا كبيرا في ممارسة الديمقراطية، بالإضافة إلى أنها جهاز رصد وإنذار مبكر لأي خلل في المجتمع، وتعمق الوعي لدى المواطنين بشأن اتخاذ القرارات من أجل مكافحة هذه الظاهرة. وإذا ما كانت المجتمعات غير ديمقراطية فإن وسائل الإعلام تواجه عقبات من داخل صفوفه مثل دور الإعلام والإعلاميين الفاسدين والتي تمنعها من الوصول إلى المستويات المقبولة دوليا في هذا المجال، بالإضافة إلى التشريعات التي تعوق الإعلاميين عن الحصول على البيانات السليمة، وهذا يضعف الرغبة في كشف الفساد والتي تضعف من القدرات المالية للإعلام عن توجيه النقد إلى المسؤولين[2].

فإعطاء الحرية للصحافة وتمكينها من الوصول إلى المعلومات يعد شرطا أساسيا من شروط الحكومة الرشيدة، كما يلعب دورا بارزا وقويا في مكافحة أنماط الفساد وذلك من خلال:

**1-** الضغط على الحكومات من أجل الكشف على مختلف المعلومات، خاصة المرتبطة بالتحقيق في ملفات وصفقات يشوبها الفساد، وهذا يعزز الديمقراطية ويسمح للمواطنين بالحصول على المعلومات الدقيقة والموثوقة في التوقيت المناسب بأدنى قيود.

**2-** الإطلاع على المعلومات يسمح للمواطنين بتفحص أعمال المؤسسات العامة بدقة مثل (الوزارات، الإدارات، والمؤسسات التشريعية والقضائية والتنفيذية، والهيئات الحلية،...الخ)

**3-** يسمح الإعلام بتوفير المعلومات وتعبئة الرأي العام، حيث يصبح للمواطن دور نشط في المشاركة في اتخاذ القرارات وعضوية فاعلة في مؤسسات المجتمع المدني، الأمر الذي ينعكس إيجابا على الشعور بالثقة بالنفس وزيادة الحماس للمساهمة في مناقشة الشأن العام، بحيث يصبح فاعلا في كشف ممارسات الفساد والتلاعب بالمال العام.

---

[1] سارة بوسعيود،"دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية النستدامة"(رسالة ماجستير،جامعة فرحات عباس، سطيف)، 2013 ص 85.

[2] وجدي حلمي عبد الظاهر،مرجع سابق.

**4-** إن الحق في الحصول على المعلومات مرتبط ارتباطا وثيقا بالمحاسبة التي هي الهدف الأساسي لأي نظام ديموقراطي، حيث تكون من دونها أي محاولة للرقابة والمحاسبة مهمة صعبة، بل عقيمة ما دامت أنشطة الحكومة وعملية صنع القرار تجري بعيدا عن العين الفاحصة للجمهور وأجهزة الرقابة حيث تسود السرية وإمكانية حدوث تبديد للموارد مع إغلاق الباب أمام أي مراجعة لاحقة، من خلال مؤسسات الرقابة، مثل المجلس التشريعي والمحاكم أو هيئة الرقابة العامة[1].

وحتى يمكن لوسائل الإعلام القيام بدور فعال في مكافحة الفساد فإنه يتعين توافر جملة من المتطلبات نوجزها في النقاط التالية:

- ❖ بذل الجهود لإلغاء النصوص القانونية والسياسية المقيدة لحرية التعبير والنشر والمعيقة للنشاط الإعلامي وإلغاء التراخيص والإجراءات الإدارية التي بموجبها تفرض السلطة التنفيذية الرقابة على النشر وعلى البرامج الإذاعية والتلفزيونية، وهو الأمر الذي يستلزم القيام بجملة من التعديلات القانونية والإدارية الكفيلة بتعزيز حق الحصول على المعلومات وكسر احتكار الدولة للإعلام، بما يكفل وصول المعلومات للمواطن.
- ❖ تمكين الإعلام من نشر جميع التقارير المتعلقة بالفساد الاقتصادي والصادرة عن أجهزة مكافحة الفساد.
- ❖ التوسع في استخدام شبكات الانترنت كوسيلة هامة في كشف الفساد ونشر الوعي، واكتساب الخبرات عبر التواصل مع المنظمات الإقليمية والدولية المهتمة بمكافحة الظاهرة، مع تشجيع مختلف الشرائح الاجتماعية على التعامل بهذه الوسيلة الإعلامية والتي توفر التكلفة السرعة وتضمن الفعالية والكفاءة العالية.
- ❖ ضرورة العمل على تدريب وتأهيل صحفيين في الصحافة الاقتصادية وآليات تعقب وكشف مختلف ممارسات الفساد الاقتصادي.
- ❖ تشجيع إصدار الصحف الاستقصائية وتلك المتخصصة بمكافحة الفساد الاقتصادي، وحث القطاع الخاص على الاستثمار في الصحافة وتبني إصدار ودعم مثل هذه الصحف.
- ❖ ضمان الحكاية الكاملة واللازمة للأشخاص المبلغين عن ممارسات الفساد[2].

[1] سارة بوسعيود، مرجع سابق، ص 85-86

[2] المرجع نفسه، ص 86

**رابعا: أهم قضايا الفساد الاقتصادي في الجزائر.**

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن ظاهرة الفساد، حيث أنه من حين لأخر تظهر قضية فساد في الجزائر، وعلى الرغم من إعلان السلطات المستمر عن إجراءات متلاحقة لمكافحة الفساد، إلا أن هذه الفضائح بدأت تتسارع لتشهد البلاد قضايا عدة خلال الفترة الأخيرة جلبت انتقادات، وأثبتت مجددا أن الفساد الاقتصادي يتوغل داخل البلاد، بحسب المنتقدين، ولم يعد موضوع الفساد الاقتصادي في الجزائر من الأمور المستغربة، فالبلاد حسب الخبراء والمختصين وما جاء في التقارير الرسمية تتصدر قائمة الدول الأكثر فسادا في العالم.

**4-1 قضية بنك الخليفة:**

لم تكن فضيحة بنك الخليفة والخسارة التي تكبدتها الخزينة العامة المقدرة ب 1.7مليار دولار سوى مقدمة لكشف التجاوزات المسكوت عنها في الجزائر، لا سيما في منظومة البنوك الخاصة التي عرفت مشاكل عديدة مثل التزوير، الاختلاسات وتبييض الأموال، تسبب في إفلاس وسحب الاعتماد من سبعة مصارف ومؤسستين ماليتين منذ سنة (2003م)، وهي على التوالي: **خليفة بنك المصرف التجاري والصناعي الجزائري، الشركة الجزائرية للبنك، مونا بنك، أركو بنك جينيرال ميديتيرانيان، يونين بنك، ألجيريان أنترناشيونال بنك،** إضافة إلى **الريان بنك** وهو ما يعني أن كل البنوك الخاصة ذات الرأسمال الجزائري تمت تصفيتها[1].

تم تأسيس بنك الخليفة عام (1998م)، وقبل مضي عام واحد على الإنشاء، انتشرت فروع البنك عبر ولايات الجزائر المختلفة، واتسم البنك بفائدته المرتفعة على الودائع، بحيث تخطت نسبة 17 بالمائة مقارنة بفائدة البنوك الرسمية التي كانت تتراوح حينها بين 6 و7 بالمائة، وهو ما شجع المتعاملين على إيداع أموالهم لدى البنك. ومع الإقبال أصبح البنك غير قادر بعد فترة على سداد فوائد المودعين، ولكن ذلك لم يكشف الفضيحة كما يحصل مع شركات توظيف الأموال وإبرام البنك اتفاقا مع شركة الخطوط الجوية في مطلع عام (2002م)، وأصبح للخليفة أسطول جوي يضاهي أسطول شركة الطيران الحكومية[2].

[1] سارة سعيود، مرجع سابق،ص 122.

[2] تواتي ربيحة، حمزي سميرة، " معالجة صحيفة الشروق الجزائرية لقضايا الفساد في الجزائر، قضية بنك خليفة وسونطراك أنموذجا" (مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015/2014)، 45.

وتعتبر قضية الخليفة من أشهر قضايا الفساد التي عرفتها الجزائر في السنوات الأخيرة، حيث عرفت ب" **فضيحة القرن**" وترجع تفاصيلها إلى سنة (2003م) عندما قررت الحكومة تنصيب متصرف إداري من أجل تسيير بنك الخليفة لمدة ثلاثة أشهر، بهدف إنقاذه من الإفلاس، وبالرغم من تواصل الجهود في هذا الشأن، إلا أن الحكومة وجدت نفسها مضطرة لتعيين مصفي والإعلان عن إفلاس بنك الخليفة، وفتح تحقيقات قضائية عن التجاوزات التي تم ارتكابها من طرف مسيري هذا البنك في وقت كان عبد المؤمن خليفة الرئيس العام للبنك قد فر إلى الخارج[1].

ولا تزال قضية تعويض ضحايا بنك الخليفة، تطرح إشكالا كبيرا بعد تأخر التعويضات التي كانت من المفترض أن يحصل عليها أصحابها مباشرة بعد أن فصلت العدالة في هذه الملفات، وقد قدرت تلك التعويضات ب 60 مليون سنتيم لكل واحد منهم[2].

## 4-2 قضية سونطراك:

سونطراك هو المختصر الفرنسي للشركة النفطية الوطنية الجزائرية، وهي مجموعة بترولية حكومية تختص بالمهن المتعلقة بإنتاج وتسويق المنتجات النفطية، وتلقب بالعملاقة الإفريقية، نظرا لكونها إحدى أكبر وأنشط الشركات الإفريقية عبر العالم.

تعتبر الشركة منذ تأسيسها عصب الاقتصاد الجزائري، إذ أن أكثر من 95 بالمائة من عائدات الجزائر تشرح بالتفصيل شبكة الفساد السياسي والمالي داخل قطاع النفط الجزائري، حيث أثارت هذه الوثائق ضجة كبيرة في الإعلام الأوروبي، وذلك لأنها تتحدث عن تورط شركات إيطالية، وألمانية وفرنسية كبيرة في هذه القضية، لاسيما مجموعة "**إينا الإيطالية النفطية**"، والتي أشارت تقارير إلى تورطها عبر فرعها "**سايبام**" إلى جانب وزير الطاقة الجزائري السابق شكيب خليل ومساعديه المشتبه بتلقيهم رشاوي وعمولات تقدر ب256 مليون دولار، مقابل تسهيلات في منح صفقات للمجموعة الإيطالية تخص فروع سوناطراك[3].

وتحظى هذه القضية بمتابعة إعلامية كبيرة سواءً من طرف الصحافة الجزائرية أو الدولية، وأيضا المواقع الاجتماعية، وذلك راجع لكون المتهمين والمتورطين في هذه القضية شخصيات بارزة في السلطة

---

[1] سارة سعيود، مرجع سابق، ص122.

[2] عزيز طواهرة، 60 مليون سنتيم لتعويض ضحايا بنك خليفة عن الملايير الضائعة. نشر في الموقع https ://www.djziaress.com/alahrar/19804. يوم 2018/05/10. الساعة 14.23.

[3] صلاح حسني: "قضية سونطراك... أكبر قضية فساد في الجزائر في 5 أسئلة".نشر في الموقع https://www.sasapost.com/the-largest-corruption-case-in-algeria/ يوم 2018/05/05. الساعة15:05.

ورجال أعمال وشركات دولية ذات وزن في عالم الاقتصاد، ولهذا اعتبرها المختصين أكبر وأول قضية فساد سياسي واقتصادي في الجزائر[1].

كما حظيت قضية سوناطرك باهتمام ومتابعة إعلامية واسعة، لكونها إحدى أولى قضايا فساد الدولة التي تنفجر علنية وتخص أكثر القطاعات الحيوية تأثيرا في مستوى معيشة الشعب الجزائري فحسب التحقيقات التي فتحتها الشرطة القضائية والمخابرات الجزائرية، والتي طالت بعض المسؤولين البارزين في الدولة، ونقلا عن مديرية البحث والأمن بوزارة الدفاع التي تولت التحقيق الأولي في القضية، أن قيمة الصفقات المشبوهة لا تقل عن مئات الملايين من الدولارات[2].

### 4-3قضية الطريق السيار شرق – غرب.

يعد قطاع الأشغال العمومية من أكثر القطاعات استقطابا للفساد في الجزائر في السنوات الأخيرة، حيث تسبب في استنزاف كبير للمال العام وتضخيم الفواتير، والتلاعب في الميزانيات وتعتبر قضية الفساد والرشوة التي مورست في إنجاز مشروع القرن **"الطريق السيار شرق-غرب"** الذي يمتد من الحدود الشرقية للبلاد إلى الحدود الغربية على مسافة تزيد عن 1500كلم، فقضية الطريق السيار شرق-غرب من أضخم وأشهر قضايا الفساد في الجزائر، حيث قدرت قيمة الرشاوي والعمولات التي تلقاها المتهمون نظير تسهيلات وخدمات قدموها بشكل غير قانوني لشركات أجنبية أبرزها الشركة الصينية **"citiccrcc"** المكلفة بإنجاز الشطر الغربي من هذا المشروع الضخم بالمليارات، فالمشروع بدأ ب 4 مليارات دولار ووصل إلى 13 مليار دولار ونسبة إنجازه لم تتعدى 40 بالمائة، أما التكلفة النهائية للمشروع بعد إتمام إنجازه فلا تقل عن 20 مليار دولار وهو مبلغ ضخم جدا، يكفي حسب الخبراء لإنجاز طريقين سيارين: الأول شرق- غرب، والثاني شمال-جنوب[3].

وبعد قيام مصالح المخابرات بالتحقيق في آثار تحويلات بنكية بالعملة الصعبة شملت عدة دول أوروبية، تبين بعد التحقيق أنها لم تكن سوى عمولات ورشاوي ضخمة، تورط فيها إطارات بارزة في وزارة الأشغال العمومية مع شركات أجنبية مكلفة بإنجاز الطريق السيار شرق-غرب، حيث

[1] ربيحة تواتي، سميرة حمزي، مرجع سابق، ص 44.

[2] سارة سعيود، مرجع سابق، ص 124.

[3] زايد أفتيس، تكلفة الطريق السيار شرق غرب تجاوزت 19 مليار دولار.نشر في الموقع https://www.ennaharonline.com/تكلفةلطريق-السيار-شرق-غرب-تجاوزت-19-مل يوم 2018/04/12 الساعة 23:55.

ثم إحالتهم على العدالة، بتهم الرشوة، استغلال النفوذ، استغلال الوظيفة العامة، تلقي هدايا بطريقة غير قانونية، وتبييض الأموال.

وقد وجهت انتقادات كبيرة لوزير الأشغال العمومية السابق من طرف رئيس الجمهورية نتيجة ارتفاع التكلفة وتضخيم الفواتير وكذا أسعار مواد البناء غير المطابقة للمعايير العالمية، وتأخر آجال الإنجاز، بالإضافة إلى طريقة منح الصفقات للشركات.[1]

ومنه يمكن القول أن الجزائر تعرف انتشارا واسعا لمختلف أشكال وأنواع الفساد الاقتصادي في مختلف القطاعات والمجالات سواء كانت عامة أو خاصة.

[1] سارة سعيود، مرجع سابق، ص 123.

## الفصل الرابع: المقاربة النظرية.

### أولا: ماهية نظرية تحليل الإطار الإعلامي.

1-1- تعريف الإطار الإعلامي.

1-2- نشأة نظرية تحليل الإطار الإعلامي.

1-3- فرضيات نظرية تحليل الإطار الإعلامي.

### ثانيا: عناصر؛مراحل، سمات وأنواع الأطر الإعلامية.

2-1- عناصر الإطار الإعلامي.

2-2- مراحل عملية التأطير الإعلامي.

2-3- سمات تشكيل الإطار الإعلامي.

2-4- أنواع الإطار الإعلامي.

### ثالثا: النماذج التفسيرية لنظرية تحليل الإطار الإعلامي والانتقادات الموجهة لها.

3-1- النماذج التفسيرية لنظرية تحليل الإطار الإعلامي.

3-2- الانتقادات الموجهة لنظرية تحليل الإطار الإعلامي.

3-3- الاستفادة من نظرية تحليل الإطار الإعلامي.

## الفصل الرابع: المقاربة النظرية.

**تمهيد:**

تعتمد هذه الدراسة على نظرية لها أهمية في مجال الدراسات الإعلامية، وذات صلة بموضوع الدراسة، وهي نظرية تحليل الإطار الإعلامي. وتعد دراسات تحليل الإطار الإعلامي إحدى الاتجاهات الحديثة في دراسات الاتصال حيث تقدم إضافات نظرية ومنهجية من حيث طرق تأثير وسائل الإعلام في تشكيل المعارف والاتجاهات فضلا عن طرق قياس ذلك التأثير.

**أولا: نظرية تحليل الإطار الإعلامي.**

تخضع عملية إنتاج الأخبار في غالب الأحيان لما يسمى بتحديد الأجندة، حيث تنتقي وسائل الإعلام عددا معينا من الأحداث والأخبار وتقصي المئات بناءا على ما تراه أخبارا ينسجم مع أولويتها وأهدافها ومصالحها الاقتصادية، من جهة أخرى تخضع عملية صناعة الأخبار كذلك لما يسمى بعملية التأطير التي ما هي في الحقيقة الأمر إلا عملية بناء الواقع الاجتماعي.[1]

**1-1 تعريف الإطار الإعلامي:**

يوجد خلط في مجال دراسات الأطر الإعلامية أساسه عدم اتفاق الباحثين عن استخدام مصطلح علمي موحد للدلالة على التأطير، فهناك ثلاثة مصطلحات صريحة تدل على التأطير، وهي: "**التأطير**" **"Framing"** الذي يشير إلى عملية التأطير كعملية اتصال جماهيري متعددة الأطراف، ومصطلح "**الأطر**" **" Frames"** أو "**الأطر**" **"Frame"** وهو يشير إلى الزوايا والجوانب التي يتم من خلالها تغطية الأحداث والموضوعات والشخصيات والقضايا المختلفة وتأثيراتها في الجمهور، فيما يشير مصطلح"**إطار**" **"Framework"** إلى إطار العمل ويعتبر غير معبر بدقة عن المقصود بعملية التأطير.[2]

ويعرف "**Entman**" الإطار بأنه عبارة عن اختيار بعض أوجه الحقائق المدركة وإبرازها بشكل واضح في النص الإعلامي بطريقة تسعى للترويج لتعريف معين، أو تأويل شيء، أو تقويم أخلاقي، ثم طرح حلول وتوصيات علاجية.[3]

---

[1] محمد قيراط، نظرية التأطير والتعاطي مع التطرف والإرهاب، التعاطي الإعلامي مع ظاهرة التطرف والإرهاب (سلسلة بحوث ودراسات إذاعية، وقائع الورشة الدولية، تونس، أفريل، 2015)، ص21.

[2] نسرين محمد عبده حسونة، نظريات الإعلام والاتصال (شبكة الألوكة، 2015)، ص19. نشر في الموقع http://www.alukah.net/culture/0/82373/ يوم 12.02.2018.الساعة 12.23.

[3] Robert Entman, "Framing: Toward Clarifcation Of A Fractured Paradigm", Journal Of Communication, Vo 1, No. 4, Autumn 1993, Pp. 51, 85.

فالتأطير الإعلامي هو عملية مستمرة ومتواصلة لصناعة الواقع اليومي للجمهور وإمداده بالمعلومات الضرورية التي يحتاجها في حياته اليومية، من جهة أخرى تسمح عملية التأطير للصحافيين باكتشاف وتحديد المادة الإعلامية وتعليبها بسرعة فائقة لتقديمها للجمهور.[1]

ويعرف الإطار حسب "**هولي وبيتي**" " **Holli &Patti**" أنه اختيار بعض الحقائق الواقعية، لتعريف بمشكلة ما، أو تفسير سببي أو تقييم أخلاقي أو معالجة لمشكلة ما، والأطر تمكن الجمهور من معرفة واستيعاب وتحديد المعلومات من حولها.[2] فالتأطير الإعلامي للقضية ما يعني انتقاء معتمد لبعض جوانب الحدث أو القضية وجعلها أكثر بروزا في النص الإعلامي، واستخدام أسلوب محدد في توصيف المشكلة وتحديد أسبابها وتقييم أبعادها وطرح حلول.[3]

وفي الأخير يمكن تحديد مفهوم الإطار أو التأطير كونه عبارة عن عملية تفاعل بين أطرف ومكونات عملية الاتصال الجماهيري يحكمها سياق تقافي معين، تبدأ بانتقاء القائم بالاتصال والوسيلة الإعلامية، لبعض جوانب الواقع والتركيز عليها ببروزها في نصوصها المختلفة، باستخدام آليات وأدوات أخرى في ضوء معايير ومتغيرات مهنية وإيديولوجية، للتأثير في استجابات الجمهور تجاه محتوى هذه النصوص، إما بتبنيه لهذه الجوانب بدرجات ومستويات مختلفة، أو العمل على إعادة تأطيرها وفقا لمعايير وعوامل خاصة بأفراده.[4]

### 2-1 نشأة نظرية تحليل الإطار الإعلامي:

يتفق باحثوا وخبراء الدراسات الإعلامية على أن مفهوم التأطير تنحدر أصول النظرية من رافدي الدراسات الاجتماعية والنفسية وهو ما أشار إليه كل من "**Lyengar & Simon**" بقولهما "إن مفهوم التأطير تتحدد أسسه في مجالي علمي النفس و الاجتماع أمثال "**Bateson**" (1972م)

[1] Gitlin, Todd. The whole World is watching: Mass Media in the Making and Un making of the New Left. Berkeley: University of California Press 1980.p7.

[2] Holli Semetko, Patti Valkenburg, Framing European Politics : A content Analysis of Press and Television News. Journal of Communication, Vol 50, NO. 02, 2000,p93.

[3] مكاوي، حسن عماد، السيد حسين ليلى، الاتصال ونظرياته المعاصرة (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1998)، ص348.

[4] نصيرة تامي،" المعالجة الإعلامية لظاهرة الإرهاب من خلال البرامج الحوارية في الفضائيات الإخبارية العربية المتخصصة" ( أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر-3، 2012)، ص50.

و "**Goffman**"(1974م)[1]" الذي طور مفهوم البناء الاجتماعي والتفاعل الرمزي من خلال مناقشته لقدرة الأفراد على تكوين مخزون من الخبرات يحرك مدركاتهم ويحثهم على حسن استخدام خبراتهم الشخصية، وذلك عن طريق أطر إعلامية مناسبة تضفي على المضمون معنى ومغزى.[2] ويتضمن هذا النموذج أربع عمليات أساسية تتمثل في بناء الإطار، وضع الإطار، المستوى الفردي لتأثيرات الإطار، والعلاقة بين أطر الإعلام. وعرف علماء النفس الأطر الخبرية على أنها تغيرات في الحكم على موضوع ما، حدثت عن طريق تغيير أو تبديل في التعريف بالحكم أو اختيار المشكلة أو القضية المثارة، أما المنظور الاجتماعي للأطر يميل إلى تركيز على استخدام بعض الخطوط والرموز والمطبوعات الرئيسية في القصة، التي تقدم في وسائل الإعلام.[3] و وضع عالم الاجتماع "**Goffman**" نظرية تحليل الأطر قصد تقديم نسقا منظما حول طريقة استخدام التوقعات، وذلك بهدف تفسير وإضفاء معنى لمواقف الحياة اليومية للأشخاص.[4]

ومثلت فترة الثمينات من القرن العشرين بداية التشكيل الحقيقي لملامح هذا المدخل النظري الجديد الذي له علاقة قوية بمفاهيم التفاعل الرمزي والواقع الاجتماعي، فقد أفادت دراسات وإسهامات "**Entman**" باحثي الأطر الإعلامية تحديدا دراستين أولهما عام (1994م) والتي أظهرت دور الإيديولوجيات وأثرها في عملية التأطير وذلك عندما قارن بين أطر حادثتي سقوط طائرتي ركاب كوريا الجنوبية وإيران. وثانيها عام (2003م) حيث تناول فيها أثر أحداث 11 سبتمبر (2001م) في النظرة للحرب على الإرهاب. وقدم نموذجه المعروف باسم "**الشلال**" ، كما تعد جهود "**شوفيل**" "**Scheufele**" إضافة لتطور نظرية الأطر الإعلامية خاصة دراسته عام (1999م) التي أبرزت جوانب

[1] محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، ط3 (القاهرة:عالم الكتاب، 2004)، ص402.

[2] طه نجم، "الأطر الإخبارية للمقاومة الإسلامية اللبنانية في الصحافة العربية: دراسة تحليلة لعينة من صحيفتي الوطن السعودية وتشرين السورية خلال الحرب الإسرائيلية على لبنان"، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد 27(أغسطس، 2006)، ص 180، 212.

[3] Shantojyenger and adamsimon, "News coverage of the gulf crisis and public opinion", Communication research, vol.20, NO. 02, june 1993, P369.

[4] نصيرة تامي، مرجع سابق، ص51.

عملية التأطير كعملية موازية لعملية وضع الأجندة خاصة جانبي وضع الإطار وبنائه. كما أنه هناك جهود أخرى ساهمت في تطوير هذه النظرية وضعت في شكل نماذج متمايزة.[1]

**3-1 فرضيات نظرية تحليل الإطار الإعلامي Framig Analysis :**

تعد نظرية **"تحليل الإطار الإعلامي" " Framig Analysis"** واحدة من الروافد الحديثة في دراسات الاتصال، حيث تسمح للباحث بقياس المحتوى الضمني للرسائل الإعلامية التي تعكسها وسائل الإعلام. وتقدم هذه النظرية تفسيرا منتظما لدور وسائل الإعلام في تشكيل الأفكار والاتجاهات حيال القضايا البارزة وعلاقة ذلك باستجابات الجمهور المعرفية والوجدانية لتلك القضايا.[2]

تقوم هذه النظرية على أساس أن أحداث ومضامين وسائل الإعلام لا يكون لها مغزى في ذاتها إلا إذا وضعت في تنظيم وسياق وأطر إعلامية، هذه الأطر تنظم الألفاظ والنصوص والمعاني وتستخدم الخبرات والقيم الاجتماعية السائدة. وتأطير الرسالة الإعلامية يوفر القدرة على قياس محتوى الرسالة ويفسر دورها في التأثير على الآراء والاتجاهات، ويعني عندما يقع حادث معين، فالحدث لا تكون له دلالة كبرى عند الناس ولكن وسائل الإعلام تصفه في إطار إعلامي من حيث اللغة والصياغة والتركيز على عنصر معين حتى يصبح هاما في قالب الإطار الاجتماعي كله.[3]

فالأطر الإعلامية أو الإخبارية ضرورة حتمية لتحويل الأحداث التي ليست لها مغزى أو غير معروفة إلى أحداث مميزة، تساعد وسائل الإعلام المتلقي على إدراك قضايا اجتماعية وسياسية معينة ومعظم هذا الإدراك يتم تشكيله بواسطة الأطر، فالأطر تؤثر على العمليات الإدراكية لدى الجمهور من خلال تأثيرها على التذكر والإدراك والحكم على الأحداث والتصرف بناءا على ذلك، فالطرق المختلفة التي تقدم أو تؤثر بها الرسالة الإعلامية يمكن أن تنتج استجابات مختلفة لدى المتلقين.[4]

---

[1] نسرين محمد عبده، مرجع سابق، ص22.

[2] حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد، مرجع سابق، ص 348.

[3] علي السيد سليمان، نظريات التعلم وتطبيقاتها في التربية (مكتبة الصفحات الخاصة، 2000)، ص 50.

[4] فاطمة شعبان محمد حسن، "المعالجة الإخبارية لقضايا الشرق الأوسط السياسية والأمنية " (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة،2011)، ص 145.

**ثانيا:عناصر؛ مراحل، السمات والأنواع.**

**2-1 عناصر الإطار الإعلامي:**

تتكون الأطر الإعلامية من العناصر الاتصالية الأربعة التي تتكامل في عملية التأطير وتظهر بشكل واضح في بناء الأطر ووضع الأطر، وتأثير الأطر على الجمهور وهذه العناصر هي:

**2-1-1 القائم بالاتصال:** وهو الذي يضع أطره حاكمة بوعي أو بدون وعي في تحديد ماذا يقال، وهم محكومون بدورهم بالأطر التي تنظم أنساقهم المعرفية والضغوط المهنية التي يعملون في ظلها.[1] وتتأثر عملية التأطير بخصائص القائم بالاتصال، ومدركاته الثقافية، والسياسية والجماعات المرجعية، والضغوط التنظيمية والإدارية والإيديولوجية والعلاقة مع النخبة وجماعات الضغط، كما تؤثر المصادر الإخبارية في الكتابة الصحفية، حيث إن اختيار المصدر قد يعكس الأحكام الفردية أو العوامل المؤسسية والتنظيمية.[2]

**2-1-2 المحتوى:** يتضمن الأطر التي تبرز من خلال حضور أو غياب كلمات أساسية، وتراكيب معينة، وصور نمطية، ومصادر المعلومات، والجمل التي تتضمن حقائق أو أحكام معينة.[3]

**2-1-3 المتلقي:** ويقصد به الجمهور الذي يتعرض للأطر التي توجهه، وقد تظهر أطر إدراكه أطر النص ونوايا القائم بالاتصال أو العكس ،وتسهم الأطر في تشكيل المستويات المختلفة للواقع الذي يراه الجمهور، وبالتالي فإنها تؤثر في معارف الأفراد وإدراكهم للواقع. كما أنها تسهم في تكوين الرأي العام تجاه القضايا.[4]

---

[1] محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، مرجع سابق، ص406.

[2] إيمان جمعة، " بناء المعنى في التسويق السياسي" مجلة البحوث الإعلامية، العدد27،(يناير،2019)، ص 15، 27.

[3] مبارك حمد الدسمة،" التأثير الدلالي للكلمة والصورة في الخبر الإعلامي، دراسة نظرية في الإعلام الكويتي" ( رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط،2013)، ص19.

[4] رجاء يونس سليمان أبو مزيد، "الخطاب الصحفي الفلسطيني نحو قضية المصالحة الفلسطينية" (رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013)، ص54.

**2-1-4 الثقافة:** كما عرفها **"Entman"** أنها " مجموعة من الأطر التي يتم الاستشهاد بها" ومن الممكن أن تعرف بأنها "مجموعة من الأطر الشائعة التي تظهر في خطاب وتفكير معظم الناس أوجماعة اجتماعية معينة"،ويذكر الأخير أن التأطير في العناصر أو المواقع الأربعة يتضمن وظائف متشابهة هي: الاختيار والإبراز،واستخدام تلك العناصر لبناء الجدل حول المشكلات ومسبباتها، انتهاء بتقييمها وتقديم حلول لها.[1]

**2-2 مراحل عملية التأطير الإعلامي:**

تمر عملية التأطير بعدة مراحل لتقديم المنتج الإعلامي النهائي للجمهور.فالخطوة الأولى تتمثل في حكم الصحافي وتقييمه للحدث،حيث إنه يصدر أحكاما واعية أو غير واعية، إرادية أو غير إرادية انطلاقا من البناءات الإدراكية و المعرفية، وإطاره المرجعي ومعتقداته وقناعته التي تراكمت لديه من خلال عقود من الزمن من الممارسة الإعلامية. أما المرحلة الثانية فتتمثل في وضع الحدث وفق الأطر المهنية والقيم الخبرية والخط الافتتاحي للمؤسسة الإعلامية ونظمها الظاهرة والخفية. أما المرحلة الثالثة فهي قراءة في الأطر الخاصة بالجمهور حيث يأخذها القائم بالاتصال بعين الاعتبار في تأطير الحدث. أما المرحلة الأخيرة فهي حوصلة تشابك وتداخل السياسات والممارسات المهنية وخلفية القائم بالاتصال ونوعية الحدث وخلفياته الثقافية والسياسية الإيديولوجية وموقعه في اهتمامات الجمهور.[2]

وحسب **محمد عبد الحميد** فإن بناء الإطار الإعلامي يعتمد على تنظيم الأحداث وربطها بسياقات معينة ليكون للنص أو المحتوى معنى معين، وذلك في سياق عملية هادفة تقوم غيها وسائل الإعلام والقائمون بالاتصال بإعادة تنظيم المحتوى الإخباري، ووصفه في إطار من اهتمامات المتلقين وإدراكهم أو الاقتناع بالمعنى الذي يستهدفه بعد إعادة التنظيم.[3]

[1] مبارك حمد الدسمة، مرجع سابق، ص20.

[2] محمد قيراط. مرجع سبق ذكره،ص22.

[3] محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، مرجع سابق، ص403.

ويعد الدور التي تقوم به وسائل الإعلام هو الأكثر تعقيدا من غيره، لدورها في تشكيل الإطار، أو التقليل من أهميته، وهي تؤدى في سياق تشكيلها للإطار دور حارس البوابة حيث يضع المحررون خططا أو آلية سير لمشكلة معينة، وتشكل هذه الأطر النقاش العام، وتؤثر على الجمهور ومستوى المعلومات لديهم.[1]

**2-3 سمات تشكيل الإطار الإعلامي:**

تستند الفكرة العامة لتشكيل الإطار الإعلامي على أنه عملية هادفة تقوم بها وسائل الإعلام والقائمون بالاتصال لإعادة تنظيم المحتوى، ووضعه في إطار اهتمامات المتلقين وإدراكهم، أو الإقناع بالمعنى أو المغزى الذي يستهدفه، وذلك بعد إعادة التنظيم وبالتالي فإن تشكيل الإطار الإعلامي للمحتوى يتسم بالآتي:[2]

- ❖ تنظيم المعلومات، حيث ينقل الإطار جزءا من الواقع، وبعضا من تفاصيل ومعلومات القضية ويربطها بالحدث طبقا للهدف الذي يرغب القائم بالاتصال تحقيقه، وبعد ذلك تصبح القضية ذات مغزى لدى الجمهور.
- ❖ يعد الإطار الإعلامي فكرة يتم الترويج لها في تناول القضية باعتباره منطلق فكريا يتم توظيفه لشرح وتفسير الحدث.
- ❖ تعمل الأطر من خلال أدوات رمزية ومجردة، إذ يتم التعبير عن الإطار وترجمته من خلال مجموعة من الألفاظ الرمزية التي تحمل إيماءات معينة، وتضفي دلالة على النص الإعلامي.
- ❖ الأطر الإعلامية هي بناءات معرفية للقضية التي يتم إبرازها من خلالها، حيث يتناول الإطار الإعلامي أحد الأبعاد أو أكثر ويتجاهل الأبعاد الأخرى، ويبدو ذلك في صياغة الموضوع وتفسيره.[3]

[1] Karen callaghan and Frauke Schnell, "Assessing the Democratic Debate how the news media frame Elite policy discourse", political communication, vol.18, NO. 02, 2001, P18.

[2] رجاء يونس سليمان أبو مزيد، مرجع سابق، ص52.

[3] طه نجم، مرجع سابق، ص195.

- ❖ لا يقف الهدف عند حدود إثارة الاهتمام بالمحتوى ولكنه يهدف إلى الإقناع والتأثير بالدرجة الأولى.
- ❖ لا يهدف إلى غرس أفكار أو قيم جديدة، ولكن يقوم على الاستفادة من الأفكار والقيم الموجودة فعلا في الواقع الاجتماعي.
- ❖ يحاول تحقيق الاتساق بين ما يدركه الجمهور عن الواقع الاجتماعي، وما يقدمه هنا التشكيل اعتمادا على هذه المدركات.
- ❖ يهدف تحقيق الاتساق المذكور إلى تفعيل عملية تمثيل المعلومات في استعادة المعلومات وتفسير الرموز والمدركات الاجتماعية التي يتبناها تشكيل الأطر الإعلامية.[1]
- ❖ تتصف النظرية بتراء محاورها التطبيقات البحثية لها والمتمثلة في القائم بالاتصال والرسالة الإعلامية والجمهور والسياق الثقافي ورجع الصدى.
- ❖ يمكن دراسة أثر الأطر الخبرية في الرسائل الإعلامية، من خلال الأساليب الكمية أو الكيفية أو كليهما معا.[2]

ويتضح من خلال عرض عناصر وأنواع وسمات الأطر الإعلامية أن الصحفيين يمارسون عملية التأطير في الأخبار بشكل شبه دائم، وغالبا بشكل مقصود، وتصبح هذه العملية لديهم تلقائية مع اكتساب الخبرة.[3]

**2-4 أنواع الأطر الإعلامية:**

نقل بعض الباحثين عن **"Semetko & Valkemburg"** أنهما توصلا إلى وجود عدة أطر إخبارية مسيطرة يتم استخدامها بشكل متكرر وهي:

**2-4-1 إطار الصراع:** تقدم الأحداث في إطار تنافسي صراعي حاد قد تتجاهل الرسالة الإعلامية عناصر هامة في سبيل إبراز سياق الصراع، تبرز الفساد أو عدم الثقة في المسؤولين، ترى

[1] ، محمد سعد عطية العجلة، "الخطاب الصحفي الفلسطيني نحو قضية الاستيطان" ( رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية بغزة،2015)، ص 84.

[2] نصيرة تامي، نظريات التأطير و بحوث الإعلام، نشر في الموقع

http://temmaryoucef.ab.ma/158509.htm يوم 2018/02/27. الساعة 14:25.

[3] محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، مرجع سابق، ص404.

الأشخاص قبل أن ترى الأحداث وترصد المصالح قبل أن ترصد الأهداف، وتقيس الرسالة غالبا بمقياس الخاسر والرابح، والمنتصر والمهزوم، وهو بعد يبالغ الصحفيون والمذيعون كثيرا في جعله إطار للأحداث.[1]

**2-4-2 إطار الاهتمام الإنساني**: يعد هذا الإطار من أكثر الأطر استخداما وشيوعا في تأطير الأحداث والقضايا، حيث يهتم بالزوايا العاطفية في تقديم الحدث أو القضية أو المشكلة مع إضفاء الطابع الشخصي عليها، وهذا يعطي صفة مميزة للإطار الخبري المستخدم في التغطية، ويشير هذا الإطار إلى محاولة إضفاء نوع من المأساة والعاطفة على الأخبار بهدف جدب اهتمام الجمهور والاحتفاظ به.[2]

**2-4-3 إطار النتائج الاقتصادية**: يطرح هذا الإطار الوقائع في سياق النتائج الاقتصادية التي نتجت عن الأحداث، وهو يشير إلى التأثير المتوقع على الأفراد والدول والمؤسسات.[3] ويعكس هذا الإطار الانشغال بقرار الكسب والخسارة، وغالبا ما يستخدم المحررون إطار النتائج الاقتصادية بهدف إيجاد قضية تناسب جمهورهم وتلفت انتباههم، فالتأثير الاقتصادي لحدث ما يكون بمثابة قيمة إخبارية مهمة.[4] ويتكون إطار المسؤولية من :أبعاد سببية وأبعاد علاجية، فالمسؤولية السببية هي التي تركز على أسباب المشكلة أو القضية، أما مسؤولية المعالجة هي تركز على حل تلك المشكلة أو القضية.[5]

**2-4-4 إطار المسؤولية**: يقوم بتقديم الموضوع أو المشكلة بحيث يقدم مسؤولية التسبب في المشكلة، وحلها على عاتق الحكومة أو الفرد أو الجماعة.[6]

---

[1] بن ناصر الحمود عبد الله، الشامي علاء، بن صفية عبد اللطيف، مرجع سابق، ص11.

[2] نصيرة تامي، " المعالجة الإعلامية لظاهرة الإرهاب من خلال البرامج الحوارية في الفضائيات الإخبارية العربية المتخصصة" ، مرجع سابق، ص 86.

[3] بن ناصر الحمود عبد الله، الشامي علاء، بن صفية عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص11

[4] نصيرة تامي، " المعالجة الإعلامية لظاهرة الإرهاب من خلال البرامج الحوارية في الفضائيات الإخبارية العربية المتخصصة" ، مرجع سبق ذكره،ص87.

[5] ShantoIyenger and Adamsimon, OP.cit, P. 369.

[6] رجاء يونس سليمان أبو مزيد، مرجع سابق، ص59.

**2-4-5 إطار المبادئ الأخلاقية:** ويضيف هذا الإطار الوصية الأخلاقية للحدث أو المشكلة أو الموضوع حيث يرجع الصحفيون بشكل غير مباشر إلى إطار الأخلاقية، بحيث يحتوي النص على رسالة أخلاقية أو كرد محدد للسلوك.[1]

وهناك تصنيف أخر يقسم الأطر الخبرية إلى نوعين هما:

- **الإطار المحدد:** المرتبط بوقائع ملموسة وهو يركز على شرح القضايا المثارة من خلال طرح نماذج ملموسة ووقائع محددة مثل: حادث اغتيال، انفجار مبنى.[2]
- **الإطار العام:** وهو يعالج القضايا المثارة في سياق يتسم بالعمومية أو التجريد، ويقدم براهين ودلالات عامة، ويقدم وصفا أوسع لها، وموجزا أكثر من خلال وضعها في سياق مناسب.[3]

ويتحكم في تحديد الإطار الإعلامي خمسة متغيرات أساسية هي:

- مدى الاستقلال السياسي لوسائل الإعلام.
- نوع مصادر الأخبار.
- أنماط الممارسة الإعلامية.
- المعتقدات الإيديولوجية والثقافية للقائمين بالاتصال.
- طبيعة الأحداث ذاتها.[4]

**ثالثا: النماذج التفسيرية لنظرية تحليل الإطار الإعلامي والانتقادات الموجهة لها.**

**3-1 النماذج التفسيرية لنظرية التأطير الإعلامي:**

شهدت نظرية التأطير الإعلامي تطورات واسعة خلال العقود الأخيرة، وطرحت العديد من النماذج التفسيرية في الدراسات الغربية التي تخدم التعرف إلى سمات وخصائص المحتوى الإعلامي

ومن أبرز هذه النماذج:

[1] محمد سعد عطية العجلة، مرجع سابق، ص86.

[2] حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد، مرجع سابق، ص350.

[3] نسرين محمد عبده حسونة، مرجع سابق، ص31.

[4] حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد، مرجع سابق، ص350.

**3-1-1 نموذج روبرث إنتمان Robert Entman:**

ووضع "**روبرت إنتمان**" أربعة وظائف أساسية للأطر الإعلامية، وهي:

1. تعرف الأطر المشكلة أو القضية والأسباب الكامنة وراءها.
2. تشخص الأطر الأسباب، وتحديد القوى الفاعلة في القضية أو الحدث.
3. تشير الأطر إلى التقييمات الأخلاقية للقضية أو الحدث.
4. تقترح الأطر الإعلامية حلولاً للقضية ومحاولة علاجها[1].

وهذا النموذج يستخدم لتحديد القوى الفاعلة في القضايا والأحداث، والتعرف على طبيعة الأدوار المنسوبة إليهم ومدى انعكاسها على صورتهم في وسائل الإعلام.[2] وتتمثل استفادتنا من هذا النموذج في البحث في أسباب الفساد الاقتصادي من وجهة نظر جريدة الشروق اليومي وكذلك معرفة الشخصيات الفاعلة التي ظهرت في المحتوى الصحفي.

**3-1-2 نموذج بان وكوسيكي Pan & Kosicki:**

قدم "**بان وكوسيكي**" " **Pan & Kosicki** " نموذجا يتضمن مجموعة من الأدوات لتحليل الأطر الخبرية، تتمثل في:

- **البناء التركيبي للقصة الخبرية "Syntactical structure"**: وهو الذي يتضمن تتابع عناصر القصة، وبعض الاستراتيجيات التي يتبعها المحرر، وكيفية توظيف المصادر.
- **البناء الوصفي للقصة الخبرية "Thematic structure":** وتتضمن الفكرة المحورية للقصة الإخبارية، وتتمثل في المعلومات الخلفية التي تشيرإليها التغطية الإخبارية، بالإضافة إلى الإستشهادات التي يتم الاستناد عليها.
- **الاستنتاجات الضمنية "Rhetorical structure":**وهي التي تساعد على تدعيم الجوهر الأساسي للقصة الإخبارية والتأكيد عليها.[3]

---

[1] Robert Entman, Op.Cit, P55.

[2] محمد سعد عطية العجة، مرجع سابق، ص60.

[3] Zhongdang Pan, Gerald Kosicki, "Framing Analysis" : An Approach To News Discourse". Political Communication, Vol. 10, No. 1, 1993, Pp. 55 . 57.

وترجع أهمية هذا النموذج إلى أنه يفيدنا في تحديد الأفكار الأساسية أي المواضيع الرئيسية المتعلقة بقضايا الفساد الاقتصادي التي تتضمنها الصحيفة محل الدراسة.

### 3-1-3 نموذج شوفيل Scheufel:

يتألف هذا النموذج من ثلاثة أجزاء رئيسة وهي: المدخلات، العمليات، والمخرجات، وتنقسم أفقياً إلى جزئين، يتعلق الأول بعملية التأطير بالنسبة لمستوى وسائل الإعلام، بينما يختص الثاني بعملية التأطير بالنسبة لمستوى الجمهور، ويمثل القائم بالاتصال قاسماً مشتركاً بين هذين الجزئين لدورهما المزدوج كقائمين بالاتصال في وسائل الإعلام، حيث يقومان بتغطية الأحداث المختلفة.[1]

ويتضمن هذا النموذج أربع عمليات:

1. **بناء الإطار "Frame Building"**: وتعتبر العملية التي ترصد تأثيرات المتغيرات المختلفة بالنظر لكل من الجمهور ووسائل الإعلام في اختيار الأطر المختلفة المستخدمة في التغطية الإعلامية.
2. **وضع الإطار "Frame Setting"**: وهي العملية التي تهتم ببروز سمات القضايا والأحداث والشخصيات في المحتوى الإعلامي.
3. **تأثيرات المستوى الفردي للتأطير "Individual level effects of framing"** وذلك من خلال رصد وقياس تأثيرات الأطر الفردية من ثلاثة مستويات، وهي السلوك،الاتجاه والإدراك.
4. **النظر للصحفيين كجمهور"Journalists as audiences"**: فهؤلاء الصحفيون يشبهون جمهورهم باعتبارهم مستهدفين من الأطر التي يستخدمونها في تغطية القضايا المختلفة[2].

### 3-2 الانتقادات الموجهة لنظرية التأطير الإعلامي:

بالرغم من السمات التي تتميز بها نظرية التأطير الإعلامي، إلا أنه تم تحديد جملة من الانتقادات وجهة لها أهمها:

- تقتصر النظرية على دراسة المعارف والاتجاهات، فهي تمتد لتشمل سلوك أفراد الجمهور.
- عدم وجود دراسات ممتدة تتيح الفرصة لقياس الارتباط النسبي بين الأطر الخبرية التي تقدمها وسائل الإعلام المختلفة حول القضية المطروحة إعلاميا، وإدراك الجمهور واتجاهاته تجاه القضية.[3]
- ليست لديها القدرة على تحديد مدى وجود أو غياب التأثيرات.

---

[1] رجاء يونس سليمان أبو مزيد، مرجع سابق، ص60.

[2] Dietram A. Scheufele: Op.Cit. p.p. 103, 122.

[3] نصيرة تامي، " المعالجة الإعلامية لظاهرة الإرهاب من خلال البرامج الحوارية في الفضائيات الإخبارية العربية المتخصصة" ، مرجع سابق، ص95.

- عدم وجود نموذج فكري مشترك متفق عليه من قبل الباحثين في دراسة النظرية، نظراً للجدل القائم حول مفهوم الإطار وطرق قياسه.
- غزارة وتنوع العناصر ومصادر المؤثرات في عملية بناء الأطر، وآليات التأثير والفهم والإدراك للمتلقين، وصعوبة حصرها، وضبطها وتفسيرها، يطرح الكثير من التساؤلات حول مدى قابلية نتائج دراسات النظرية للتعميم.
- عدم وجود تحديد دقيق للحدود الفاصلة بين أنواع الأطر المختلفة مما يجعلها مسألة تخضع لانطباعات الباحثين.[1]
- قلة الدراسات التي أجريت على الأطر الفردية مقارنة بالأطر الإعلامية، وهذا ما أشارت إلية دراسة "scheufele" عام(1999م).[2]

**3-3 الاستفادة من نظرية الأطر الإعلامية:**

يستفيد الباحثون من دراسة نظرية " التأطير" إذ يمكن النظر إلى الإطار الخاص بالنص الصحفي من خلال عناصره البنائية والتي تتكون من العناوين الرئيسة والفرعية، واستخدام الصورة والتعليق عليها، والأدلة المقدمة، واختيار المصدر، والاقتباسات، والشعارات، والإحصاءات، والبيانات والفقرات الختامية، حيث يمكن النفاذ من خلالها إلى المحتوى الضمني للنص ودلالته، الأمر الذي تتكامل معه الرؤية التحليلية تجاه القضايا باختلاف أنواعها ودرجة أهميتها.[3]

وقد ذكر "**poul D'angelo** " أربع أهداف تجريبية تحاول دراسات وأبحاث نظرية الأطر الإخبارية تحقيقها وهي:

1. تحديد الوحدات الموضوعية المسماة بالأطر أو القوالب.
2. دراسة الظروف السابقة التي أدت إلى إنتاج هذه الأطر.
3. دراسة كيفية تنشيط الأطر الإخبارية وتفاعلها مع التجارب الفردية السابقة للتأثير على التفسيرات، واستدعاء المعلومات، واتخاذ القرارات أو تقييم المخرجات.[4]

---

[1] إقبال المؤمن، نظرية التأطير الإعلامي. نشر في الموقع -http://aklamhadfe1.blogspot.com/2016/11/blog post_1.html يوم 2018/02/27 . الساعة 14.30.

[2] نصيرة تامي،" المعالجة الإعلامية لظاهرة الإرهاب من خلال البرامج الحوارية في الفضائيات الإخبارية العربية المتخصصة" ، مرجع سبق ذكره ص96.

[3] محمد سعد عطية العجلة، مرجع سابق، ص92.

[4] طه نجم، مرجع سابق، ص 17.

وتستخدم نظرية الإطار الإعلامي في الدراسات الإعلامية التي تعتمد على تحليل المضمون، وكذلك الدراسات التي تتناول قضايا الفساد الاقتصادي ولهذا تم توظيف مدخل اللأطر الخبرية للتعرف على الكيفية التي عالجت بها جريدة الشروق اليومي الموضوعات المتعلقة بقضايا الفساد الاقتصادي في الجزائر من حيث الشكل والمضمون.

ونسعى من خلال دراستنا إلى الوصول إلى المعنى الضمني للرسالة الصحفية، ومحاولة التعرف على القائم بالاتصال وطبيعة الأطر التي اعتمدها في بلورة المعالجة الإعلامية لقضايا الفساد في الصحيفة محل الدراسة.

وفي الأخير تعد نظرية تحليل الإطار الإعلامي من المقاربات الهامة في بلورة وتفعيل الدراسات الإعلامية، لذا لابد من استخدامها في بحوثنا الأكاديمية. فهي تعنى بتحليل المحتوى غير الصريح للرسائل الإعلامية. وذلك من خلال تحديد الفكرة المحورية للنص الخبري. ودراسة السياق العام الذي يتضمن الأخبار والمعلومات، ويضفي عليها معنى محدد ينظمها.

# الفصل الخامس

## *الفصل الخامس: معالجة جريدة الشروق لقضايا الفساد الاقتصادي.*

***تمهيد:***

**أولا:البيانات الخاصة بالوثيقة.**

**ثانيا: تفريغ وتحليل البيانات الخاصة بفئات المضمون (كيف قيل؟).**

**ثالثا: تفريغ وتحليل البيانات الخاصة بفئات الشكل (كيف قيل؟).**

**رابعا: عرض وتفسير النتائج.**

**خامسا: التوصيات.**

## الفصل الخامس: معالجة جريدة الشروق اليومي لقضايا الفساد الاقتصادي.

### تمهيد:

يعتبر الإطار التحليلي الخطوة الأهم في بحثا هذا، من أجل الإجابة عن جميع تساؤلات الدراسة والوصول إلى النتائج النهائية، وقد عرفنا في الفصول السابقة كل ما يتعلق بالجوانب النظرية للموضوع وسنحاول في هذا الفصل والأخير دراسة ما مدى اهتمام جريدة الشروق اليومي بقضايا الفساد الاقتصادي في الجزائر، كما يتضمن هذا الفصل تحليل الجداول وتفسير نتائجها، لما يتيح لنا الإجابة عن تساؤلات الدراسة ونفي أو إثبات صحت الفرضيات بغية الوصول إلى النتائج.

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والوصول إلى نتائج دقيقة، استخدمنا استمارة تحليل المحتوى باعتبارها الأداة الأنسب لهذا البحث، أما بالنسبة للمجتمع الكلي للدراسة تمثل في جميع الأعداد الصادرة من جريدة الشروق اليومي من يوم (01 جانفي 2018) إلى غاية يوم (18جانفي 2018). في حين اخترنا (12) عدد كعينة للدراسة وكان الاختيار بطريقة العينة الدورية المنتظمة.

**أولا: البيانات الخاصة بالوثيقة.**

**1-1 الجدول رقم (01): يوضح أعداد العينة محل الدراسة.**

| الرقم | تاريخ الصدور | رقم العدد |
|---|---|---|
| 01 | الاثنين 01 جانفي 2018 | 5684 |
| 02 | الثلاثاء 09 جانفي 2018 | 5692 |
| 03 | الأربعاء 17 جانفي 2018 | 5700 |
| 04 | الخميس 25 جانفي 2018 | 5708 |
| 05 | السبت 03 فيفري 2018 | 5717 |
| 06 | الأحد 11 فيفري 2018 | 5725 |
| 07 | الاثنين 19 فيفري 2018 | 5733 |
| 08 | الثلاثاء 27 فيفري 2018 | 5741 |
| 09 | الأربعاء 07 مارس 2018 | 2749 |
| 10 | الخميس 08 مارس 2018 | 5750 |
| 11 | السبت 17 مارس 2018 | 5759 |
| 12 | الأحد 18 مارس 2018 | 5760 |

**2-1 عدد المواضيع:** 132.

**ثانيا: تفريغ وتحليل البيانات الخاصة بفئات المضمون (كيف قيل؟).**

**1-2 الجدول رقم (02): يوضح المواضيع الرئيسية الخاصة بالفساد الاقتصادي.**

| الفئة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| بيع الممنوعات | 39 | %.26.17 |
| النصب و الاحتيال | 30 | % 20.13 |
| التزوير | 28 | %18.80 |
| التهريب | 25 | %16.78 |
| الغش | 14 | % 09.40 |
| الاعتداء على الممتلكات | 13 | %08.72 |
| المجموع | 149 | %100 |

يوضح الجدول رقم(02) أهم المواضيع الرئيسية التي عالجتها جريدة الشروق اليومي والمتعلقة بقضايا الفساد الاقتصادي، وكشفت الدراسة أن أولى المواضيع التي عالجتها الجريدة والأكثر تناولا هي ظاهرة بيع الممنوعات بنسبة 26.17% مما يدل على اهتمام الصحيفة بهذا النوع من الفساد الاقتصادي، وإلى جانبها هناك ظاهرة النصب والاحتيال بنسبة 2013% وهي نسبة قريبة بالمقارنة مع سابقتها، ثم تليها ظاهرة التزوير بنسبة 18،80% والتهريب بنسبة 16،78% ثم وبنسبة قليلة جدا ظاهرتي الغش والاعتداء على الممتلكات بنتيجتي 9.40% و8.72% وهذا ما يتوافق بعض الشيء مع دراسات سابقة على غرار دراسة محمد الفاتح حمدي الموسومة بالمعالجة الإعلامية لظاهرة الفساد الاقتصادي داخل المؤسسات الجزائرية والتي توصل من خلالها إلى أن من أبرز أشكال الفساد تناولا

عبر جريدة الخبر نجد: التهريب بمختلف أشكاله واختلاس الأموال وتبييضها في مختلف العقارات والمشاريع التجارية سواء داخل أو خارج الوطن بالإضافة إلى ترويج المخدرات بمختلف أشكالها.

وللمزيد من التوضيح نعرض الشكل البياني التالي:

**الشكل البياني رقم (01): يوضح المواضيع الرئيسية لقضايا الفساد الاقتصادي.**

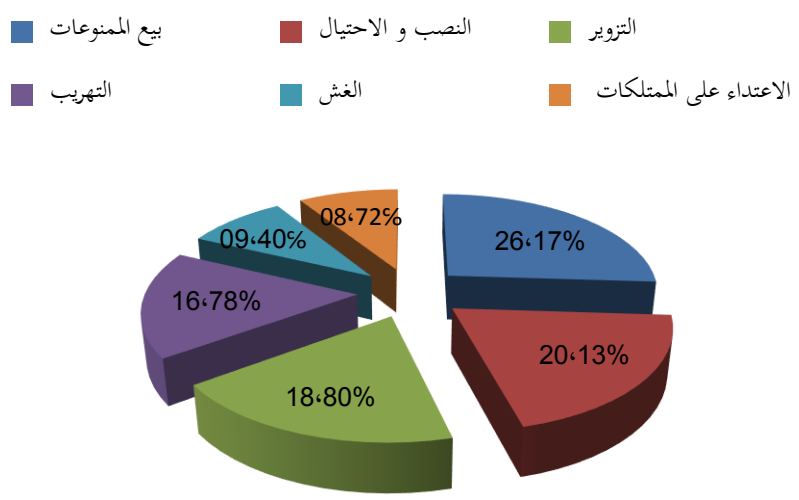


**2-2 الجدول رقم (03): يوضح المواضيع الخاصة بالتهريب ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي.**

| الفئة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| المخدرات | 11 | % 37.93 |
| المواد الاستهلاكية | 05 | % 17.24 |
| الأموال | 04 | %13.79 |
| المركبات | 03 | %10.34 |
| الآثار | 02 | % 06.90 |
| الذهب | 02 | % 06.90 |
| الأسلحة | 02 | %06.90 |
| المجموع | 29 | % 100 |

يوضح الجدول رقم (03) المواضيع الرئيسية الخاصة بالتهريب ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي والموضوع الأكثر تناولا والمتعلق بهذه القضية هو تهريب المخدرات بنسبة 37.93% تليها المواد الاستهلاكية بنتيجة منخفضة قليلا مقارنة بسابقتها وهي 17.24% ثم تهريب الأموال ب 13.79% والمركبات بنسبة 10.34%، تليها تهريب الآثار والذهب والأسلحة بنتيجة 06.90%، وهذا ما يتوافق بعض الشيء مع دراسة محمد الفاتح حمدي والتي أشرنا إليها سابقا، حيث توصل إلى أن أغلب الموضوعات التي تناولتها جريدة الخبر ولها علاقة بالفساد الاقتصادي في الجزائر تتعلق بتهريب المواد الغذائية والأسلحة والثروات الطبيعية والمخدرات.

**2-3 الجدول رقم (04): يوضح المواضيع الخاصة بالتزوير ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي.**

| الفئة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| الوثائق الرسمية | 13 | % 41.93 |
| الأموال | 08 | % 25.81 |
| استعمال المزور | 05 | %16.13 |
| صفقات مشبوهة | 05 | %16.13 |
| المجموع | 31 | % 100 |

يوضح الجدول رقم (04) المواضيع الخاصة بالتزوير ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي التي ظهرت بنسبة أكبر هي قضية تزوير الوثائق الرسمية بنتيجة 41.93% بما فيها تزوير جوازات السفر والوصفات الطبية ووثائق السيارات، وتليها بنسبة 25.81% تزوير الأموال وتمثلت في المواضيع المتعلقة ببعض عمليات تزوير العملة وتهريبها للخارج ثم تليها استعمال المزور والصفقات المشبوهة بنسبة 16.13%.

**4-2 الجدول رقم (05): يوضح المواضيع الخاصة ببيع الممنوعات ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي.**

| الفئة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| المخدرات | 30 | % 69.77 |
| مواد صيدلانية محظورة | 06 | 13.95 |
| الأسلحة | 04 | % 09.30 |
| المواد المقلدة | 03 | % 06.98 |
| المجموع | 43 | % 100 |

يوضح الجدول رقم (05) المواضيع الخاصة ببيع الممنوعات ضمن المعالجة الصحفية لقضايا. الفساد الاقتصادي، وأولى المواضيع التي احتلت نسبة أكبر هي المخدرات بنتيجة 69.77%، وقد أثبتت الدراسات السابقة على غرار دراسة محمد الفاتح حمدي والتي أشرنا إليها سابقا أنه هناك زيادة في ترويج المخدرات داخل المجتمع الجزائري حسب المعالجة الصحفية لجريدة الخبر وبنسبة قليلة جدا مقارنة مع سابقاتها تأتي ظاهرة بيع المواد الصيدلانية المحظورة بنتيجة 13.95% ثم الأسلحة بنتيجة 9.30% والمواد المقلدة بنسبة 06.98%.

**5-2 الجدول رقم (06): يوضح المواضيع الخاصة بالنصب والاحتيال ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي.**

| الفئة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| الاختلاس | 17 | %54.84 |
| الزيادات الغير قانونية في للأسعار | 07 | % 22.58 |
| الرشوة | 05 | % 16.13 |
| تبييض الأموال | 02 | % 06.45 |
| المجموع | 31 | % 100 |

يوضح الجدول رقم (06) المواضيع الخاصة بالنصب والاحتيال ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي، وتمثل ظاهرة الاختلاس الموضوع الأكثر تناولا بنسبة 54.84%، فمن خلال الدراسة التحليلية للمواضيع المتعلقة بالفساد الاقتصادي تم الكشف عن بعض عمليات اختلاس الأموال من طرف مسؤولين وموظفين عاديين عن طريق السطو على أموال الشعب في الحسابات البنكية، ومن بين أشكال النصب والاحتيال والتي كشفت عنها الدراسة أيضا هي الزيادات الغير قانونية في الأسعار بنتيجة 22.58% بما فيها الزيادة في أسعار النقل وكذلك المواد الغذائية، تليها الرشوة بنسبة 16.13% مقابل خمسة مواضيع عالجت قضايا الرشوة داخل المؤسسات الوطنية، ثم تأتي تبييض الأموال بنتيجة 06.45% وهي نسبة قليلة جدا مقارنة مع سابقاتها.

**2-6 الجدول رقم (07): يوضح المواضيع الخاصة بالغش ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي.**

| الفئة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| التجارة بدون رخصة | 07 | %50 |
| الغش في المشاريع الاقتصادية | 03 | %21.43 |
| المحسوبية | 03 | %21.43 |
| إفشاء أسرار المؤسسة | 01 | %07.14 |
| المجموع | 14 | %100 |

يوضح الجدول رقم (07) المواضيع الخاصة بالغش ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي، وقد احتلت قضية التجارة بدون رخصة المرتبة الأولى بنسبة 50% وتتمثل في بعض المواضيع المتعلقة ببيع المواد المقلدة بدون ترخيص يليها الغش في المشاريع الاقتصادية وظاهرة المحسوبية بنتيجة 7.14%.

**2-7 الجدول رقم (08): يوضح المواضيع الخاصة بالاعتداء على الممتلكات ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي.**

| الفئة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| الاعتداء على ممتلكات الدولة | 11 | % 84.62 |
| الاعتداء على ممتلكات الفرد | 02 | % 15.38 |
| المجموع | 13 | % 100 |

يوضح الجدول رقم (08) المواضيع الخاصة بالاعتداء على الممتلكات ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي، بحيث برزت قضية الاعتداء على ممتلكات الدولة بنسبة 84.62%، وهذا ما أوضحته الصحيفة من خلال معالجتها للمواضيع فأغلب الاعتداءات كانت على أراضي وأموال عمومية أما فيما يخص الاعتداء على ممتلكات الأفراد فقد ظهرت بنتيجة 15.38%.

**2-8 الجدول رقم (09): يوضح أهداف المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي.**

| الفئة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| إعلام المواطن بالواقع الاقتصادي للبلاد | 82 | %27.61 |
| كشف مواضيع الفساد الاقتصادي | 76 | %25.60 |
| كشف التجاوزات القانونية التي تنتهجها بعض الجهات | 69 | %23.23 |
| نشر وإبراز المتابعة القضائية لقضايا الفساد الاقتصادي | 27 | % 09.09 |
| كشف المتورطين والمتسببين في قضايا الفساد الاقتصادي | 26 | %08.75 |
| تحسيس المواطن بمخاطر الفساد الاقتصادي | 17 | %05.72 |
| المجموع | 297 | %100 |

يوضح الجدول رقم (09) أهداف المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي وأن جريدة الشروق اليومي تهدف بالدرجة الأولى من خلال معالجتها لقضايا الفساد إلى إعلام المواطن بالواقع الاقتصادي للبلاد وإخباره بأهم هذه القضايا التي تحدث في الوطن وذلك بنسبة 27.61% ، ومن هذا نستخلص أن الصحيفة تعتمد على الأسلوب الخبري بالدرجة الأولى أثناء معالجتها لملفات الفساد الاقتصادي في الجزائر، وتهدف الجريدة أيضا إلى كشف مواضيع الفساد الاقتصادي وأهم أشكاله المنتشرة في الجزائر وقد برز ذلك بنسبة 25.59%، ثم تليها بنسبة قريبة كشف التجاوزات القانونية التي ينتهجها بعض الجهات وذلك بنسبة 23.23%، وبنسب أقل تأتي نشر وإبراز المتابعة القضائية بنتيجة 9.10% وكشف المتورطين والمتسببين في قضايا الفساد الاقتصادي بنسبة 08.75% ثم تحسيس المواطن بمخاطر الفساد الاقتصادي بنتيجة 05.72 %. وهذا ما يتوافق مع نتائج دراسة إلهام بوعمرة الموسومة بالأزمة المالية من خلال الصحافة الجزائرية المكتوبة والتي توصلت إلى أن الصحف الجزائرية

تولي الاهتمام الكبير لوظيفة الإعلام والإخبار التي ترتكز على تقديم المعلومات التي تراها الصحيفة أكثر أهمية بالنسبة للجمهور.

وهذا ما يوضحه الشكل البياني التالي:

**الشكل البياني رقم(02): يوضح أهداف المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي.**

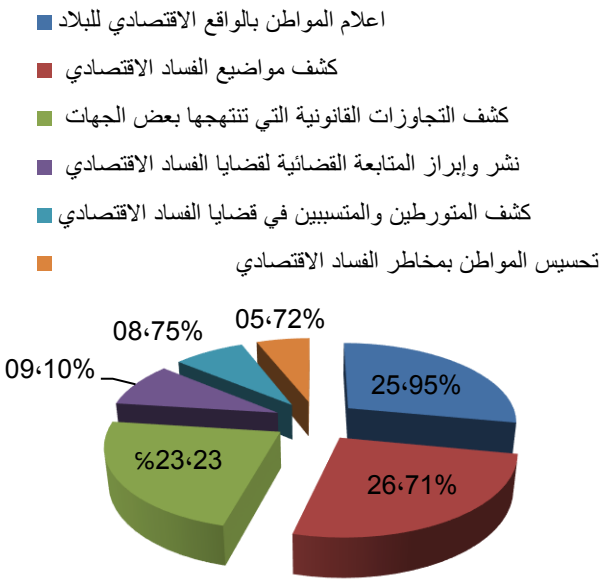

**2-9 الجدول رقم (10): يوضح الفاعلين ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي.**

| الفئة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| أسلاك الأمن | 52 | %37.68 |
| جماعات إجرامية منظمة | 19 | %13.76 |
| عمال | 12 | %08.70 |
| أشخاص عاديين | 12 | %08.70 |
| رجال أعمال | 10 | %07.25 |
| شخصيات بارزة في السلطة | 07 | %05.07 |
| مجرمون | 06 | %04.35 |
| نقابات عمالية | 06 | %04.35 |
| مؤسسات وطنية | 05 | %03.62 |
| مجهولون | 05 | % 03.62 |
| مؤسسات أجنبية | 04 | %02.90 |
| المجموع | 138 | %100 |

يوضح الجدول رقم (10) الفاعلين ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي وقد أوضحت الدراسة أن من أبرز الفاعلين في مواضيع الفساد محل الدراسة هم أسلاك الأمن بنسبة 37.68% وهذا راجع إلى أن غالبية أخبار المعالجة هي عبارة عن العمليات التي تقوم بها عناصر الأمن من شرطة ودرك وطني وجمارك من توقيف وحجز وتفكيك الشبكات الإجرامية المنظمة، ثم تليها بنسبة 13.76% بنتيجة منخفضة مقارنة مع سابقتها فئة الجماعات الإجرامية المنظمة وأغلبهم عصابات لترويج الممنوعات ومهربي المخدرات، أما بالنسبة لبقية الفاعلين فقد ظهروا بنسبة قليلة جدا مقارنة بأسلاك الأمن. ومن هذا نستنتج أن الجريدة اكتفت بالإحصائيات التي تقدمها عناصر الأمن والتجاوزات القانونية لبعض الفئات، ولم تتطرق بكثرة إلى ملفات الفساد التي تحتاج إلى التحري والتحقيق، وربما يكون هذا كتحفظ وإبراز موقفها المحايد تجاه هذا النوع من القضايا.

وهذا ما يوضحه الشكل البياني التالي:

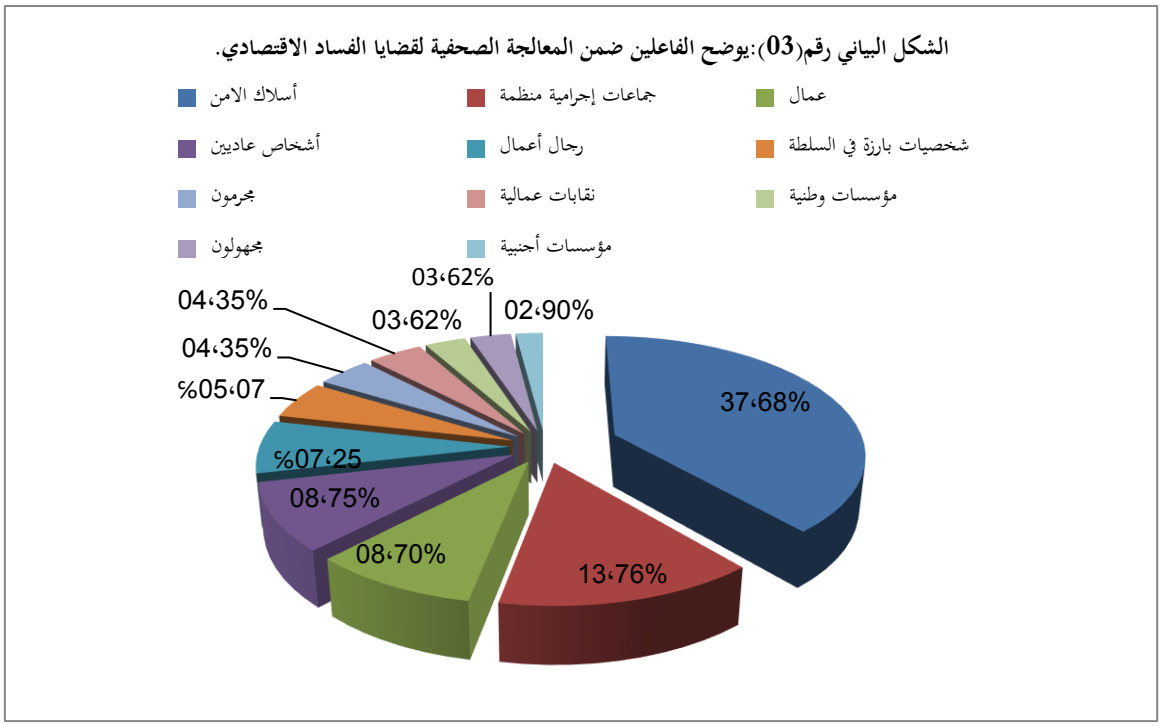


**2-10 الجدول رقم (11)**: يوضح اتجاه جريدة الشروق اليومي ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي.

| الفئة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| اتجاه محايد | 80 | %60.61 |
| اتجاه سلبي | 52 | %39.39 |
| اتجاه ايجابي | 00 | %00.00 |
| المجموع | 132 | %100 |

يوضح الجدول رقم (11) اتجاه جريدة الشروق اليومي ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي، وقد برز في الدراسة التحليلية أن موقف الصحيفة نحو مواضيع الفساد هو موقف محايد وذلك بنسبة 60.61%، وهذا راجع إلى أن تغطية جريدة الشروق لظاهرة الفساد الاقتصادي في

المجتمع الجزائري لم تتجاوز مرحلة نقل الأخبار، فأغلبية المواضيع هي عبارة عن نقل الحقائق بطريقة موضوعية بدون زيادة أو تفصيل دقيق وليس هناك تحقيق أو بحث في تفاصيل القضايا على عكس جريدة الخبر والتي عالجت ظاهرة الفساد بأسلوب التحري والبحث عن الحقائق فحسب ما توصلت إليه دراسة محمد الفاتح حمدي والتي أشرنا إليها سابقا، فإن صحيفة الخبر تمكنت من متابعة ملفات الفساد الاقتصادي عن كثب والتحقيق في أدق التفاصيل المتعلقة بها وبطرق احترافية مما جعلها تتعرض لضغوطات من جهات مجهولة في العديد من المرات.

وللمزيد من التوضيح قمنا بعرض الشكل البياني التالي:

**الشكل البياني رقم (04): يوضح اتجاه جريدة الشروق من معالجتها لقضايا الفساد الاقتصادي.**

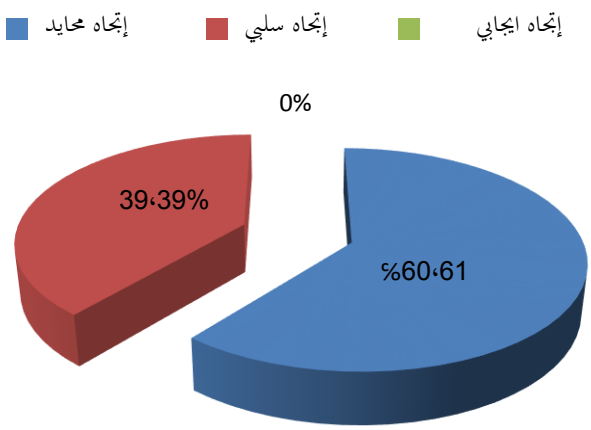

**ثالثا: تفريغ وتحليل البيانات الخاصة بفئات الشكل (كيف قيل؟).**

**3-1 يوضح الجدول رقم (12): المساحة المخصصة ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي.**

| الفئة | المساحة | النسبة |
|---|---|---|
| المساحة التحليلية | 13165.6 سم$^2$ | %3.75 |
| المساحة الإجمالية | 350784 سم$^2$ | %100 |

يوضح الجدول المساحة المخصصة ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي، وقد قدرت ب 13165.6سم$^2$ ما تقابل 3.75% من المساحة الإجمالية للجرائد ومن هذه النسبة نستنتج مدى اهتمام جريدة الشروق بنشر الإخبار التي لها علاقة بالفساد الاقتصادي في البلاد، و تختلف المساحة المخصصة لهذه القضايا من عدد لآخر، فأكبر مساحة قدرت ب1374.81سم$^2$، وسجلت في العدد الصادر في يوم 11 فيفري 2018 أما أصغر مساحة فقدرت ب 565.46سم$^2$، وسجلت في العدد الصادر يوم 19 فيفري 2018.

**3-2 الجدول رقم (13): يوضح القوالب الصحفية المستخدمة ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي.**

| الفئة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| الخبر | 89 | %77.39 |
| التقرير | 20 | %17.39 |
| الكاريكاتير | 04 | %03.48 |
| الريبورتاج | 01 | %0.87 |
| العمود | 01 | %0.87 |
| المجموع | 115 | %100 |

يوضح الجدول رقم (13) أهم القوالب الصحفية التي اعتمدتها جريدة الشروق اليومي ضمن معالجتها لقضايا الفساد الاقتصادي، وكشفت الدراسة أن أولى القوالب المعتمدة في الصحيفة هي الخبر الصحفي بنسبة 77.39 % ومن هذا نستخلص أن جريدة الشروق تعتمد على الأسلوب الخبري باستخدام القوالب الصحفية الخبرية في معالجتها لمواضيع الفساد في الجزائر وهذا ما يتوافق مع نتائج دراسة إلهام بوعمرة والتي أشرنا إليها سابقا حيث توصلت إلى أن كل الصحف المدروسة بغض النظر عن طبيعة ملكيتها اعتمدت على الخبر الصحفي في معالجة وتحرير المواضيع التي تدور حول الأزمة المالية محل الدراسة، وبنسبة أقل يليها التقرير الصحفي بنتيجة 17.39 % والكاريكاتير بنسبة 03.48%، ثم الريبورتاج بنتيجة منخفضة جدا وهي 0.87%.

ونلخص أهم هذه النتائج في الشكل البياني التالي:

**الشكل البياني رقم (05): يوضح القوالب الصحفية التي اعتدمتها جريدة الشروق ضمن معالجتها لقضايا الفساد الاقتصادي.**

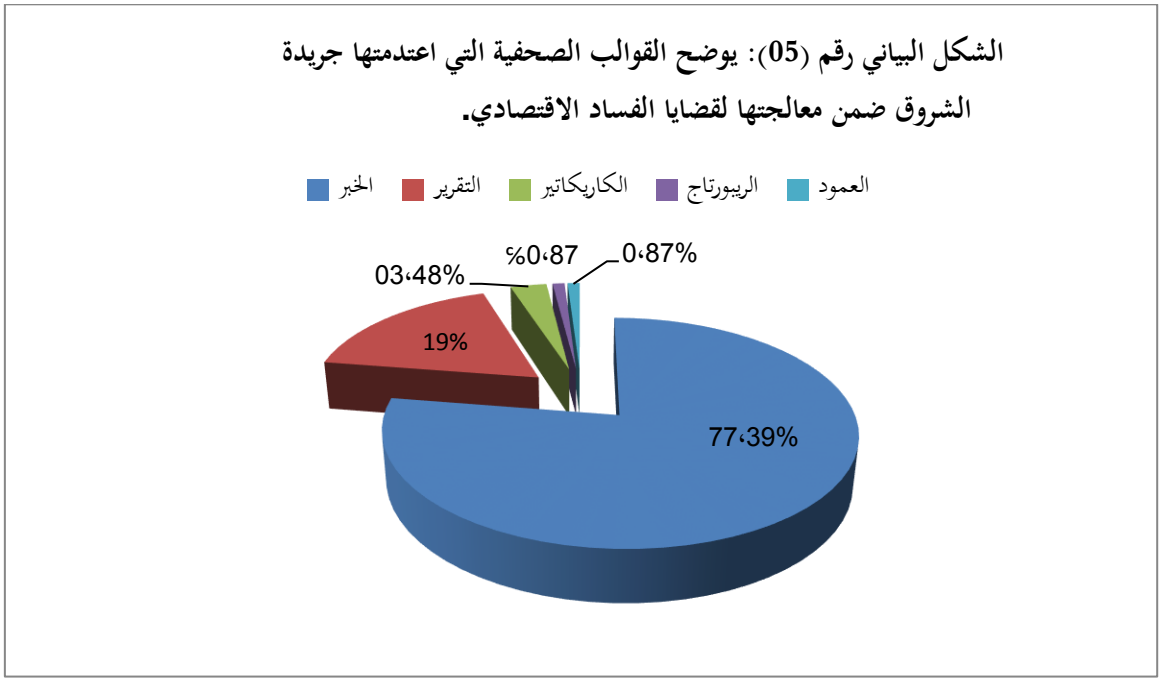

**3-3 الجدول رقم (14): يوضح موقع الموضوعات ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي.**

| الفئة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| باقي الصفحات | 104 | % 78.79 |
| الصفحة الأولى | 17 | %12.88 |
| الصفحة الأخيرة | 10 | %7.57 |
| صفحات الوسط | 01 | % 0.76 |
| المجموع | 132 | %100 |

يوضح الجدول رقم (14) موقع الموضوعات ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي في جريدة الشروق اليومي. "ومن خلال عدة دراسات على جمهور القراء اتضح أن الصفحة الأولى أهم من الصفحة الثانية والصفحة الأخيرة أهم من الصفحة ما قبل الأخيرة والصفحة الوسطى أهم من الصفحات الأخيرة"[1]. ومن خلال الجدول يتضح أن أغلبية المواضيع التي تناولتها صحيفة الشروق والمتعلقة بالفساد الاقتصادي تتموقع في باقي الصفحات وليس في الصفحات الأكثر مقروئية كالأولى والوسط وذلك بنسبة 78.79%. ومن هذا نستخلص أن الصحيفة لم تخصص مساحة مهمة لنشر قضايا الفساد الاقتصادي في الجزائر. تليها الصفحة الأولى بنسبة 12.88%، والصفحة الأخيرة بنسبة 7.57%، ثم صفحات الوسط بنتيجة 0.76 %.

[1] محمد الفاتح حمدي، منهجية البحث في علوم الإعلام والاتصال" دروس نظرية وتطبيقات" ، مرجع سابق، ص60.

**3-4 الجدول رقم (15): يوضح حجم عناوين الموضوعات ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي.**

| الفئة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| صغير | 105 | %66.04 |
| متوسط | 44 | %27.67 |
| كبير | 10 | %06.29 |
| المجموع | 159 | %100 |

يوضح الجدول رقم(15) حجم عناوين الموضوعات ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي، "وينبغي في هذه الفئة تحديد بنط العنوان وموقعه في المادة المحللة (حجمه و لونه ) لأن أهمية الخبر تتضح حسب شكل ومضمون العنوان عن طريق دلالة الأنماط المستعملة في كتابته من حيث الحجم واللون"[1]. وقد أظهرت الدراسة أن الصحيفة استخدمت العناوين الصغيرة بنسبة 66.04 %، وهذا راجع إلى حجم الأخبار، فكما ذكرنا سابقا فإن جريدة الشروق اليومي اعتمدت على الأخبار العاجلة، ثم تليها بنسبة 27.67% العناوين المتوسطة الحجم ثم الكبيرة بنتيجة06.29% لكن كل العناوين هي عبارة عن عناوين رئيسة، وهذا ما يتوافق مع دراسة نوال يوسف بومشطة التي أشرنا إليها سابقا والتي توصلت إلى أن العناوين الرئيسية هي الأكثر استخداما في الدراسة.

[1] حمديمحمد الفاتح،" المعالجة الإعلامية لظاهرة الفساد الاقتصادي داخل المؤسسات الجزائرية"، مرجع سابق، 10، 42.

**3-5 يوضح الجدول رقم (16)**: مرافقة الصور للمعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي من عدمها.

| الفئة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| بدون صور | 115 | %87.12 |
| بصور | 17 | %12.88 |
| المجموع | 132 | %100 |

يوضح الجدول رقم (16) مرافقة الصور للمعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي من عدمها " إذ أن الصورة تعتبر داعمة للموضوع وتشكل عاملا هاما عند فحص أو قياس قيمة المحتوى في النص الإعلامي في أي بحث "[1]. ومن خلال الجدول يتبين لنا أن غالبية مواضيع الفساد الاقتصادي ضمن العينة محل الدراسة بدون صور و ذلك بنسبة 87.12% في حين قدرت المواضيع المصحوبة بالصور ب 12.88%، ومن خلال الدراسة التحليلية نستنتج أن صحيفة الشروق لم تعتمد الصور عند تناولها و عرضها لمواضيع الفساد الاقتصادي وكما استخلص الباحثون بن ناصر الحمود وعلاء الشامي وعبد اللطيف بن صفية الموسومة ب " أطر المعالجة الإعلامية للمشروعات الاقتصادية الكبرى في الدول العربية " حيث توصلوا إلى أن هناك حساسية الموضوع الاقتصادي وصعوبة الحصول على المعلومات والمعطيات الاقتصادية من أرقام وإحصاءات بشكل شفاف.

[1] كامل كريم،عباس الدليمي، "اتجاهات التغطية الإخبارية لصحيفتي الرأي و العرب اليوم إزاء الاحتلال الأمريكي للعراق"، (رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008)، ص 152.

**6-3 يوضح الجدول رقم (17): طبيعة الصور المرفقة بالموضوعات ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي.**

| الفئة | التكرار | النسبة |
|---|---|---|
| واقعية | 08 | %44.44 |
| أرشيف | 04 | %22.22 |
| كاريكاتير | 04 | %22.22 |
| رمزية | 02 | %11.11 |
| المجموع | 18 | %100 |

يوضح الجدول رقم (17) طبيعة الصور المرفقة بالموضوعات ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي ومن خلال القراءة الكمية للمادة المصورة لجريدة الشروق اليومي أنها اعتمدت على الصور الواقعية بنسبة 44.44% والتي تتمثل في الصور الشخصية لفاعل معين في قضايا الفساد والصور الموضوعية والمنقولة من الحدث، ومن هذا نستنتج وجود تغطية إعلامية للمواضيع المرفقة بهذه الصور كذلك جرأتها في نشر الصور الشخصية للقائمين بالفساد الاقتصادي، وهذا ما يتوافق مع نتائج دراسة نوال يوسف بومشطة الموسومة بالمعالجة الإعلامية لانخفاض أسعار البترول في المواقع الالكترونية للفضائيات الإخبارية (الجزيرة نث والعربية ) والتي توصلت إلى أن أبرز الصور المستخدمة في المعالجة الإعلامية لانخفاض البترول هي صور موضوعية مرتبطة لموضوع الخبر أو التقرير إضافة إلى الصور الشخصية التي تمثل صاحب التصريحات، ثم بعد الصور الواقعية تأتي وبنسبة 22.22% صور الأرشيف والصور الكاريكاتورية التي تعبر عن الواقع الاقتصادي للبلاد ثم تليها بنتيجة 11.11% الصور الرمزية التي توحي بشيء معين.

**رابعا: عرض وتفسير النتائج.**

**4-1 النتائج العامة للدراسة:**

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على التساؤلات ثم تحليل المواد التحريرية للفساد الاقتصادي المنشورة في أعداد العينة المحددة في الصحيفة محل الدراسة وهي جريدة الشروق اليومي، وفق فئات التحليل المحددة في الاستمارة، وقد بلغ عدد المواد التي جرى عليها التحليل (132) مادة تحريرية، وجاءت نتائج التحليل كما يلي:

- ✓ أغلب الموضوعات التي تناولتها جريدة الشروق اليومي والتي لها علاقة بالفساد الاقتصادي في الجزائر نجد: بيع الممنوعات، النصب والاحتيال، التزوير، والتهريب.
- ✓ كشفت الدراسة أن من أكثر المواضيع تناولا والتي لها علاقة ببيع الممنوعات نجد: ظاهرة ترويج المخدرات.
- ✓ أظهرت الدراسة التحليلية أن أغلب المواضيع التي تناولتها جريدة الشروق اليومي والمتعلقة بظاهرة التزوير نجد: تزوير الوثائق الرسمية، والأموال.
- ✓ يتضح من خلال المعالجة الصحفية أن أغلب المواضيع التي تناولتها جريدة الشروق اليومي والمتعلقة بظاهرة التهريب نجد: تهريب المخدرات.
- ✓ أغلب المواضيع التي تناولتها جريدة الشروق اليومي والمتعلقة بظاهرة النصب والاحتيال نجد: ظاهرة اختلاس الأموال.
- ✓ يتضح من خلال المعالجة الصحفية أن أغلب مواضيع الغش التي تناولتها جريدة الشروق اليومي نجد: التجارة بدون رخصة.
- ✓ أغلب المواضيع التي تناولتها جريدة الشروق اليومي والمتعلقة بقضية الاعتداء على الممتلكات نجد: الاعتداء على ممتلكات الدولة.
- ✓ أوضحت الدراسة أن جريدة الشروق اليومي اهتمت بالإعلام والإخبار أثناء معالجتها لقضايا الفساد الاقتصادي دون اللجوء إلى التحقيقات والبحث عن التفاصيل في القضايا.

- ✓ أظهرت الدراسة أن من أبرز الفاعلين في المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي هم أسلاك الأمن.
- ✓ أظهرت الدراسة أن اتجاه جريدة الشروق اليومي نحو معالجتها لقضايا الفساد الاقتصادي كان محايدا من خلال معالجتها للأخبار بموضوعية ودون الانحياز لأي طرف.
- ✓ خصصت جريدة الشروق اليومي مساحة كبيرة لنشر الأخبار المتعلقة بقضايا الفساد الاقتصادي وهذا دليل على اهتمامها بهذا النوع من القضايا.
- ✓ اعتمدت جريدة الشروق اليومي في معالجتها لقضايا الفساد الاقتصادي على قالب الخبر الصحفي، تحقيقا للسبق الصحفي فأغلبها أخباراً عاجلة تتمثل في معرفة الفاعلين في المواضيع ونوع القضية والمتسببين فيها ومكان حدوثها، عكس جريدة الخبر التي اهتمت بالكشف عن أكبر ملفات الفساد الاقتصادي حسب ما توصلت له دراسة محمد الفاتح حمدي والتي أشرنا إليها سابقاً.
- ✓ أوضحت الدراسة أن جريدة الشروق اليومي لم تخصص بشكل كبير الصفحات الأكثر مقروئية لنشر الأخبار المتعلقة بقضايا الفساد الاقتصادي كالصفحة الأولى والوسط بل خصصتها لنشر التحقيقات الخاصة بالقضايا الأخرى.
- ✓ اعتمدت جريدة الشروق اليومي في معالجتها لقضايا الفساد الاقتصادي وبشكل كبير على العناوين الصغيرة الحجم باعتبار أن أغلب الموضوعات عبارة عن أخبار قصيرة، بالإضافة إلى أن معظم هذه العناوين هي عناوين رئيسية.
- ✓ برز في الدراسة التحليلية أن جريدة الشروق اليومي لم تعتمد بشكل كبير على إدراج الصور عند تناولها لقضايا الفساد الاقتصادي.
- ✓ أغلب الصور التي اعتمدتها جريدة الشروق اليومي في معالجتها لقضايا الفساد الاقتصادي هي صور واقعية تتمثل في صور الشخصيات الفاعلة في القضايا والصور التي تعبر عن الموضوع والتي التقطت من قلب الحدث، وهذا دليل على وجود تغطية إخبارية للمواضيع المعالجة.

**4-2 نتائج الدراسة بحسب الفرضيات:**

✓ أهم مواضيع الفساد التي تناولتها جريدة الشروق اليومي تتعلق بقضايا: بيع ممنوعات، النصب والاحتيال، التزوير، والتهريب، وهذا ما يتطابق نوعا ما مع الفرضية الأولى للدراسة، حيث افترضنا أن ظاهرة التهريب من أهم المواضيع المعالجة.

✓ الهدف الرئيسي لجريدة الشروق اليومي نحو معالجتها لقضايا الفساد الاقتصادي هو الإعلام والإخبار من خلال استخدامها لقالب الخبر الصحفي في نشرها للقضايا، وهذه النتيجة تتنافى مع الفرضية الثانية للدراسة حيث افترضنا أن الصحيفة هدفها هو الكشف عن مواضيع الفساد الاقتصادي.

✓ تتمثل أهم الشخصيات التي برزت في المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي في أسلاك الأمن من خلال نشر أهم عمليات الحجز والتوقيف التي تقوم بها عناصر الدرك والشرطة وهذا ما يتنافى مع الفرضية الثالثة للدراسة بحيث افترضنا أن الجماعات الإجرامية هي التي برزت في المعالجة.

✓ يتمثل اتجاه جريدة الشروق اليومي نحو معالجتها لقضايا الفساد الاقتصادي في الاتجاه المحايد وهذا ما يتنافى مع الفرضية الرابعة والتي تفترض أنه اتجاه سلبي.

✓ خصصت جريدة الشروق اليومي مساحة كبيرة لمعالجة قضايا الفساد الاقتصادي، وهذا ما يتوافق مع الفرضية الخامسة.

✓ اعتمدت جريدة الشروق اليومي في معالجتها لقضايا الفساد الاقتصادي على قالب الخبر الصحفي وهذا ما يتنافى مع الفرضيات حيث افترضنا أن جريدة الشروق اعتمدت على التحقيق الصحفي.

✓ اهتمت جريدة الشروق اليومي بقضايا الفساد الاقتصادي من ناحية العناوين، وهذا ما يتوافق مع الفرضية الخامسة.

✓ لم تخصص جريدة الشروق اليومي الصفحات الأكثر مقروئية لنشر قضايا الفساد الاقتصادي وهذا ما يتنافى مع الفرضية المتعلقة بموقع المواضيع في الصحيفة.

✓ لم توظف جريدة الشروق اليومي الصور في معالجتها لقضايا الفساد الاقتصادي وهذا ما يتوافق مع الفرضية الأخيرة.

وكخلاصة يمكننا القول أن أغلب فرضيات الدراسة لم تتحقق، وأن جريدة الشروق اليومي عالجت قضايا الفساد الاقتصادي تبعا لسياستها والخط الافتتاحي الخاص بالصحيفة وحسب أهدافها وأولوياتها.

**خامسا: التوصيات.**

بعد كل المجهدات التي قمنا بها والدراسة التحليلية للمعالجة الصحفية لجريدة الشروق، من أجل الخروج بالنتائج المطلوبة، لابد من الخروج بتوصيات الدراسة كحلول مقترحة لإحداث التغيير في المجتمع:

- ❖ إصدار مجلات وصحف خاصة بالشأن الاقتصادي.
- ❖ تخصيص صفحات اقتصادية في الصحف والجرائد العامة.
- ❖ العمل بمهنية، واحترافية وإعطاء الحقائق كما هي للرأي العام.
- ❖ توعية الرأي العام للحد من الفساد الاقتصادي داخل المؤسسات الوطنية.
- ❖ تعيين طاقم صحفي محترف مختص في الشأن الاقتصادي في كل جريدة.
- ❖ تكثيف الرقابة داخل المؤسسات للحد من جرائم الفساد داخلها.
- ❖ الاستعانة برجال الدين في تقديم الفتاوى لتحريك الوازع الديني لدى الأشخاص.
- ❖ الاهتمام بمعالجة قضايا الفساد الاقتصادي الأكثر مساسا بالاقتصاد الوطني، وتسليط الضوء على جرائم الشخصيات البارزة في السلطة وكشف أهم ممارساتهم.
- ❖ معالجة المواضيع الخاصة بالفساد الاقتصادي بطريقة سلبية وإعطاء حلول للحد من هذه الظاهرة في المجتمع.

- استخدام مختلف الفنون الصحفية لمعالجة القضايا من كل الجوانب خاصة التحقيق الصحفي والبحث في تفاصيل القضايا والتحقيق فيها.

# الخاتمة

**الخاتمة:**

اهتمت وسائل الإعلام الجزائرية في الآونة الأخيرة بمعالجة العديد من الملفات الخاصة بقضايا الفساد الاقتصادي، وقد تطرقنا في دراستنا إلى وصف وتحليل المعالجة الإعلامية لهذه القضايا من منظور الصحافة الجزائرية المكتوبة والمتمثلة في صحيفة الشروق اليومي، حيث أردنا معرفة حجم اهتمام هذه الأخيرة بموضوع الفساد الاقتصادي معتمدين على مقاربة التأطير الإعلامي التي تعنى بتحليل محتوى الرسائل الإعلامية، بحيث تخضع عملية إنتاج الأخبار في الغالب إلى غربلة واختيار ما ينشر في الصحف، حيث تنتقي وسائل الإعلام عددا معينا من الأحداث والأخبار وتقصي المئات بناءا على ما تراه ينسجم مع أولوياتها وأهدافها ومصالحها الاقتصادية، وعند إسقاط هذه النظرية على المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي ضمن جريدة الشروق اليومي نجد أنها عالجت المواضيع المتعلقة بالفساد الاقتصادي حسب ما يتناسب والخط الافتتاحي الخاص بها، وكذلك قامت بإلغاء وإقصاء كل ما يتنافى مع أولوياتها، كاستخدامها للخبر الصحفي وإقصائها للتحقيقات التي تكشف وتبحث في تفاصيل القضايا، كما أنها عالجت جرائم الفساد التي يرتكبها العامة من الشعب واستبعدت الشخصيات الذين تورطوا في قضايا حساسة جدا على غرار قضية سوناطراك، قضية بنك الخليفة، وقضية الطريق السيار شرق – غرب، كما أنها اهتمت كثيرا بنشر أهم الإحصائيات التي تقدمها أسلاك الأمن من حصيلات التهريب الخاصة بالمخدرات والمواد المقلدة، ومن هذا نستنتج أن المقاربة التي اعتمدتها قد تحققت.

ونبقى بذلك بحاجة إلى إعلام اقتصادي قوي وفعال وبحاجة إلى تحليلات ودراسات وتقارير وبيانات وإحصائيات وتوجيهات وإرشادات على مختلف الأصعدة، من أجعل الرشاد الاقتصادي والسلوك الواعي المسؤول والسليم، فإن دور الإعلام الاقتصادي إذن يتمثل في توعية الفرد وتثقيفه باعتباره كائنا اقتصاديا يتخد قرارات اقتصادية.

وفي الأخير يمكننا القول أن قضية الفساد الاقتصادي تحتاج إلى أبحاث أكثر من أجل الخروج بالحلول المناسبة للحد من انتشار هذه الظاهرة، في انتظار أن تتاح الفرصة لنا أو لغيرنا لاستكمال البحث في هذا الموضوع الهام والتطرق إليه من زوايا أخرى ومن منظور وسائل الإعلام السمعية البصرية الخاصة وكذلك باقي الصحف المكتوبة.

# قائمة

# الملاحق

**جامعة محمد الصديق بن يحي–تاسوست–جيجل**

**كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.**

**قسم علوم الإعلام والاتصال.**

**استمارة رقم:**

***استمارة تحليل محتوى بعنوان:***

# *المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي في الجزائر.*

# *دراسة تحليلية لعينة من جريدة الشروق اليومي–أنموذجا–.*

**إعداد الطالبتين :**

كنزة بوربيع

زينب بن سعدية.

**إشراف الأستاذ:**

د.هند عزوز.

بين أيديكم استمارة تحليل المحتوى، تستخدم كأداة لجمع المعلومات والبيانات. نرجو منكم التمعن في الاستمارة والاضطلاع على دليلها لتحكيمها.

**–ملاحظة:** كتابة الملاحظات التي ترونها في المكان المخصص لها، أو في أي ورقة مستقلة.

**السنة الجامعية:**

2018/2017.

**المحور الأول: البيانات الخاصة بالوثيقة.**

1- اسم الوثيقة: 1

2- تاريخ الصدور: 2 3 4

3- رقم العدد: 5

**المحور الثاني: فئات المضمون (كيف قيل؟).**

4- فئة الموضوعات:

4-1 فئة الموضوعات الرئيسية:

6 7 8 9 10 11

4-2 فئة الموضوعات الفرعية:

4-2-1 فئة الموضوعات الفرعية التي تندرج ضمن موضوع التهريب.

6/1 6/2 6/3 6/4 6/5 6/6 6/7

4-2-2 فئة الموضوعات الفرعية التي تندرج ضمن موضوع التزوير.

7/1 7/2 7/3 7/4

4-2-3 فئة الموضوعات الفرعية التي تندرج ضمن موضوع بيع الممنوعات.

8/1 8/2 8/3 8/4

4-2-4 فئة الموضوعات الفرعية التي تندرج ضمن موضوع النصب والاحتيال.

9/1 9/2 9/3 9/4

4-2-5 فئة الموضوعات التي تندرج ضمن موضوع الغش.

10/1 10/2 10/3 10/4

4-2-6 فئة الموضوعات التي تندرج ضمن موضوع الاعتداء على الممتلكات.

11/1 11/2

5- فئة الأهداف:

| 12 | 13 | 14 | 15 | 16 | 17 |
|---|---|---|---|---|---|

6- فئة الفاعلون:

| 18 | 19 | 20 | 21 | 22 | 23 | 24 | 25 | 26 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|

| 27 | 28 |
|---|---|

7- فئة الاتجاه:

| 29 | 30 | 31 |
|---|---|---|

**المحور الثالث: فئات الشكل (كيف قيل؟)**

8- فئة المساحة:

8-1 فئة المساحة الإجمالية للجريدة.

| 32 |
|---|

8-2 فئة المساحة التحليلية.

| 34 |
|---|

9- فئة القوالب الصحفية.

| 35 | 36 | 37 | 38 | 38 |
|---|---|---|---|---|

10- فئة الموقع.

| 39 | 40 | 41 | 42 |
|---|---|---|---|

11- فئة العناوين.

| 43 | 44 | 45 |
|---|---|---|

12- فئة الصور.

| 46 | 47 |
|---|---|

12-1 فئة المواضيع المرفقة بالصور.

| 47/1 | 47/2 | 47/3 | 47/4 |
|---|---|---|---|

**المحور الرابع: الملاحظات العامة.**

.....

.....

.....

.....

.....

.....

**دليل الاستمارة**

**المحور الأول: البيانات الخاصة بالوثيقة.**

**1-** المربع رقم (1) يشير إلى اسم الوثيقة.

**2-** المربع رقم (2) يشير إلى تاريخ صدور الوثيقة.

**3-** المربع رقم (3) يشير إلى رقم العدد.

**المحور الثاني: فئات المضمون (ماذا قيل؟).**

**4-1** المربع رقم (6) إلى (11) يشير إلى الموضوعات الرئيسية للمعالجة الصحفية الخاصة بقضايا الفساد الاقتصادي (6 التهريب، 7 التزوير، 8 بيع الممنوعات، 9 النصب والاحتيال، 10 الغش 11 الاعتداء على الممتلكات).

**4-2-1** المربع رقم (6/1) إلى (6/7) يشير إلى الموضوعات الفرعية التي تندرج ضمن موضوع التهريب (6/1 المخدرات، 6/2 المواد الاستهلاكية، 6/3 الأموال، 6/4 الآثار، 6/5 الذهب، 6/6 المركبات، 6/7 الأسلحة).

**4-2-2** المربع رقم (7/1) إلى (7/4) يشير إلى الموضوعات الفرعية التي تندرج ضمن موضوع التزوير(7/1 الوثائق الرسمية، 7/2 الأموال، 7/3 استعمال المزور، 7/4 صفقات مشبوهة).

**4-2-3** المربع رقم (8/1) إلى (8/4) يشير إلى الموضوعات الفرعية التي تندرج ضمن موضوع بيع الممنوعات (8/1 المخدرات، 8/2 مواد صيدلانية محظورة، 8/3 المواد المقلدة).

**4-2-4** المربع رقم (9/1) إلى (9/4) يشير إلى الموضوعات الفرعية التي تندرج ضمن موضوع النصب والاحتيال (9/1 الرشوة، 9/2 الاختلاس، 9/3 الزيادات غير القانونية في الأسعار، 9/4 تبييض الأموال).

**4-2-5** المربع (10/1) إلى (10/4) يشير إلى الموضوعات الفرعية التي تندرج ضمن موضوع الغش (10/1 إفشاء أسرار المؤسسة، 10/2 الغش في المشاريع الاقتصادية، 10/3 التجارة بدون رخصة 10/4 المحسوبية).

**4-2-6** المربع رقم (11/1) إلى (11/2) يشير إلى الموضوعات التي تندرج ضمن موضوع الاعتداء على الممتلكات (11/1 الاعتداء على ممتلكات الدولة، 11/2 الاعتداء على ممتلكات الأفراد)

**5-** المربع رقم (12) إلى (17) يشير إلى أهداف المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي. (12تحسيس المواطن بمخاطر الفساد الاقتصادي، 13 كشف مواضيع الفساد الاقتصادي 14كشف التجاوزات القانونية التي تنتهجها بعض الجهات، 15 اعلام المواطن بالواقع الاقتصادي للبلاد، 16 نشر وإبراز المتابعة القضائية لقضايا الفساد الاقتصادي، 17 كشف المتورطين والمتسببين في قضايا الفساد الاقتصادي).

**6**- المربع رقم (18) إلى (28) يشير إلى الفاعلون في مواضيع المعالجة الصحفية لقضايا الفساد. الاقتصادي (18شخصيات بارزة في السلطة، 19 جماعات إجرامية منظمة، 20 أسلاك الأمن 21 مجرمون، 22 نقابات عمالية، 23 رجال أعمال، 24 مجهولون، 25 عمال، 26 مؤسسات وطنية 27 مؤسسات أجنبية، 28 أشخاص عاديين).

**7-** المربع رقم (29) إلى (31) يشير إلى اتجاه الجريدة في معالجتها لقضايا الفساد الاقتصادي (29 اتجاه إيجابي، 30 اتجاه سلبي، 31 اتجاه محايد).

**المحور الثالث: فئات الشكل (كيف قيل ؟).**

**8-1**المربع رقم(32) يشير إلى المساحة الإجمالية للجرائد.

**8-2**المربع رقم(33) يشير إلى المساحة التحليلية للجرائد.

**9-**المربع رقم (34) إلى (35) يشير إلى القوالب المستخدمة في المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي (34 الخبر، 35 التقرير، 36 الروبورطاج، 37 العمود، 38 الكاريكاتير).

**10-** المربع رقم (39) إلى (42) يشير إلى موقع موضوعات الفساد الاقتصادي في الجريدة (39 الصفحة الأولى، 40 الصفحة الأخيرة، 41 صفحات الوسط، 42 باقي الصفحات).

**11-** المربع رقم (43) إلى (45) يشير إلى حجم عناوين موضوعات الفساد الاقتصادي (43 كبير 44 صغير، 45 متوسط).

**12-** المربع رقم (46) إلى (47) يشير إلى الصور المرفقة بموضوعات الفساد الاقتصادي (بدون صور، بصور).

**12-1** المربع رقم (47/1) إلى (47/4) يشير إلى طبيعة الصور المرفقة بموضوعات الفساد الاقتصادي (47/1 واقعية، 47/2 رمزية، 47/3 أرشيف، 47/4 كاريكاتير).

# قائمة المصادر

# و المراجع

## قائمة المصادر والمراجع:

### الكتب باللغة العربية:


1. إبراهيم فؤاد الخصاونة، الصحافة المتخصصة (عمان: دار المسيرة، 2012)
2. احمد بن مرسلي، مناهج البحث العلمي في العلوم الإنسانية (عمان: دار الثقافة، 2006).
3. أحمد بن مرسلي، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، ط2 ( الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005).
4. أحمد عظيمي، منهجية كتابة المذكرات وأطروحات الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال (ديوان المطبوعات الجامعية، 2009).
5. أسامة السيد عبد السميع، "الفساد الاقتصادي وأثره على المجتمع، دراسة فقهية مقارنة بالقانون والاقتصاد" (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2009).
6. أسماء مطوري، الثقافة البيئية الوعي الغائب (الوادي: مطبعة مزوار للنشر والتوزيع، 2008).
7. حسين دبي الزويتي، القنوات الفضائية والإعلام الاقتصادي (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012).
8. حسين محمد جواد الجبوري، منهجية البحث العلمي مدخل لبناء المهارات البحثية (عمان دار صفاء للنشر والتوزيع، 2013).
9. خليل صابات، وسائل الاتصال ونشأتها وتطورها (القاهرة: مكتبة لأنجلو المصرية، 1985).
10. رشدي أحمد طعيمة، تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية: مفهومه-أسسه-استخداماته (القاهرة: دار الفكر العربي).
11. زهير إحدادن، الصحافة المكتوبة في الجزائر (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012).
12. سمية التنيم، الفقر والفساد في العالم العربي ( دار الساقي، 2009).
13. بسام الحجار، علم الاقتصاد والتحليل الاقتصادي ( بيروت، دار المنهل اللبناني، 2010).

14. عبد العزيز شرف، نماذج الاتصال في الفنون والإعلام والتعليم وإدارة الأعمال (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003).

15. عدلي العبد، عابد، زكي أحمد عزمي، الأسلوب الإحصائي واستخداماته في بحوث الرأي العام والإعلام (القاهرة: دار الفكر العربي، 1993).

16. علي السيد سليمان، نظريات التعلم وتطبيقاتها في التربية (مكتبة الصفحات الخاصة، 2000).

17. فاروق أبوزيد، الصحافة المتخصصة (القاهرة:عالم الكتاب، 1986).

18. محمد الفاتح الصريفي، البحث العلمي الدليل التطبيقي للباحثين (دار وائل للطباعة والنشر 2002).

19. محمد الفاتح حمدي، منهجية البحث في علوم الإعلام والاتصال" دروس نظرية وتطبيقات" (عمان:دار أسامة للنشر والتوزيع ،2017).

20. محمد عبد الحميد، بحوث الصحافة (القاهرة: عالم الكتاب).

21. محمد عبد الحميد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام (القاهرة: عالم الكتاب).

22. محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، ط3 (القاهرة:عالم الكتاب، 2004).

23. محمد قيراط، نظرية التأطير والتعاطي مع التطرف والإرهاب، التعاطي الإعلامي مع ظاهرة التطرف والإرهاب (سلسلة بحوث ودراسات إذاعية، وقائع الورشة الدولية، تونس، أفريل، 2015).

24. مكاوي، حسن عماد، السيد حسين ليلى، الاتصال ونظرياته المعاصرة (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1998).

25. ناظم خالد الشمري، الإعلام الاقتصادي (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012).

26. النعيمي، محمد عبد العالي، البياتي عبد الجبار، خليفة غازي جمال، طرق ومناهج البحث العلمي (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2009).

27. هادي نعمان الهيتي، إشكالية المستقبل في الوعي العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.2003).

28. يوسف تمار، تحليل المحتوى للباحثين والطلبة الجامعيين ( الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2007).

## الكتب الأجنبية:


1. Gitlin, Todd. The whole World is watching: Mass Media in the Making and Un making of the New Left. Berkeley: University of California Press 1980.
2. Hachette , dictionnaire de français Algérie ENAG, P1656.
3. Holli Semetko, Patti Valkenburg, Framing European Politics : A content Analysis of Press and Television News. Journal of Communication, Vol 50, NO. 02, 2000.
4. Karen callaghan and Frauke Schnell, "Assessing the Democratic Debate how the news media frame Elite policy discourse", political communication, vol.18, NO. 02, 2001.
5. Karen callaghan and Frauke Schnell, "Assessing the Democratic Debate how the news media frame Elite policy discourse", political communication, vol.18, No. 02, 2001.
6. Overview of corruption in the media in developing countries, transparency (2013) NO.368.
7. Robert Entman, "Framing: Toward Clarifcation Of A Fractured Paradigm", Journal Of Communication, Vo 01, No. 04, Autumn 1993, Pp. 51, 85.
8. Shantojyenger and adamsimon, **"**News coverage of the gulf crisis and public opinion**"**, Communication research, vol.20, NO.02, june 1993.
9. Zhongdang Pan, Gerald Kosicki, "Framing Analysis" : An Approach To News Discourse". Political Communication, Vol. 10, No. 1, 1993.


## المجلات والدوريات:


1. حمدي محمد الفاتح،" المعالجة الإعلامية لظاهرة الفساد الاقتصادي داخل المؤسسات الجزائرية"، مجلة الحكمة، (العدد 29 السداسي الثاني 2015).
2. رضا مثناني،"دور وسائل الإعلام في الإفصاح عن المعلومات بالبورصات العربية ". المجلة التونسية للإتصال، العدد25.
3. عبد العزيز رشيد بتول و علي مراد فاتن، "المعالجة الصحفية لقضايا التنمية الاقتصادية في الصحافة العراقية، دراسة تحليلية لجريدة المدى أنموذجا" مجلة كلية الآداب، العدد 99، (2011).
4. قاسمية مناوبية،"تناول الصحافة المكتوبة للفساد" مجلة الدراسات والبحوث، ص117، 131.
5. كهينة بركون، "دور الصحافة الاقتصادية المكتوبة في نشر الوعي التنموي وتحقيق التنمية الاقتصادية". مجلة العلوم الإنسانية، العدد5، جوان 2016).

6. مقابلة مع الإعلامي العراقي عدنان حسين، مجلة تواصل، هيئة الإعلام والاتصالات العدد(6)، بغداد، 2011.

7. نوارة بشوش، "3685 نشرية حمراء حول مهربي المخدرات والحراقة والسيارات"، جريدة الشروق اليومي، العدد 5700 (2018).

***الرسائل الجامعية:***

1. أبو جامع منى، " معالجة الصحافة الأردنية للشأن الاقتصادي" (رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط الأردن، 2009).

2. بختة بن سعدة، "معالجة الصحافة الوطنية لقضايا التنمية الاقتصادية المستدامة" (مذكرة ماستر، جامعة خميس مليانة،2013/2012).

3. بوعمرة إلهام، "المعالجة الإعلامية للأزمة المالية العالمية من خلال الصحافة الجزائرية المكتوبة، دراسة تحليلية لعينة من الصحف اليومية:الشعب،المساء،الشروق اليومي ،Elwatan، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الاعلام والاتصال"، (جامعة الجزائر3 ،2013).

4. تواتي ربيحة، حمزي سميرة، " معالجة صحيفة الشروق الجزائرية لقضايا الفساد في الجزائر، قضية بنك خليفة وسونطراك أنموذجا" (مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015/2014).

5. دحمان نور الدين،"قضايا البيئة في الصحافة المكتوبة، دراسة تحليلية على جريدتي وقت الجزائر والشعب "،"رسالة ماجستير، جامعة الجزائر-3، 2012/2011).

6. الدلو نور أنور عاشور، "دور التحقيق الصحفي في معالجة قضايا الفساد بالصحافة الفلسطينية دراسة تحليلية وميدانية مقارنة"، (رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية، غزة، 2015).

7. رجاء يونس سليمان أبو مزيد، "الخطاب الصحفي الفلسطيني نحو قضية المصالحة الفلسطينية" (رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013).

8. سارة بوسعيود،"دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية النستدامة"(رسالة ماجستير،جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013).

9. سهيلة إيمنصوران، "الفساد الاقتصادي و إشكالية الحكم الراشد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي، دراسة تحليلية حالة الجزائر"، (رسالة ماجستير جامعة الجزائر).

10. عبد العالي حاحة، "الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر" (رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013).

11. فاطمة شعبان محمد حسن، "المعالجة الإخبارية لقضايا الشرق الأوسط السياسية والأمنية " (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة،2011).

12. فتيحة أوهايبية، "العلاقات الاقتصادية الدولية في الصحافة اليومية المكتوبة الجزائرية "(رسالة ماجستير،جامعة باجي مختار، عنابة، 2003).

13. مبارك حمد الدسمة،" التأثير الدلالي للكلمة والصورة في الخبر الإعلامي، دراسة نظرية في الإعلام الكويتي" ( رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط،2013 ).

14. محمد سعد عطية العجلة، "الخطاب الصحفي الفلسطيني نحو قضية الاستيطان" ( رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية بغزة،2015).

15. محمد شحدة علي الحروب،"معالجة الصحافة السعودية اليومية للشأن الاقتصادي" (رسالة ماجستير جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012).

16. نصيرة تامي،" المعالجة الإعلامية لظاهرة الإرهاب من خلال البرامج الحوارية في الفضائيات الإخبارية العربية المتخصصة" ( أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر-3، 2012).

17. كامل كريم، عباس الدليمي، "اتجاهات التغطية الإخبارية لصحيفتي الرأي و العرب اليوم إزاء الاحتلال الأمريكي للعراق"، (رسالة ماجستير جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008).

***المعاجم والقواميس:***

1. ابن منظور، لسان العرب، (الجزائر: 2008).

2. الطاهر أحمد الزاوي، ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير و أساس البلاغة (دمشق: دار الفكر، ط3).

3. الفيروز أبادي، القاموس المحيط (القاهرة: الهيئة المصرية للشباب، 1994).

4. محمد منير حجاب، المعجم الإعلامي ( القاهرة، دار الفجر للنشر و التوزيع، 2004).

5. يوسف محمد رضا، معجم العربية الكلاسيكية و المعاصرة ( بيروت: مكتبة لبنان ناشرون ط2)

***الندوات واللقاءات العلمية:***

1. بخوش، نجيب، سراي سعاد، "استخدامات تحليل المضمون في العلوم الإنسانية والاجتماعية" ورقةمقدمة في يوم دراسي حول قضايا منهجية لطلبة التخرج، (كلية العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011).

2. بن الدين محمد، مسعودي عمر، "الإعلام الاقتصادي ودوره في تعزيز التنمية الاقتصادية" مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي حول الإعلام ورهان التنمية، المغرب.

3. بن ناصر الحمود عبد الله، الشامي علاء، بن صفية عبد اللطيف، "أطر المعالجة الإعلامية للمشروعات الاقتصادية الكبرى في الدول العربية، دراسات حالة لمشروعات الهيئة الملكية للجبيل وينبع بالسعودية و قناة السويس الجديدة بمصر و إقلاع للنهوض بقطاع الصناعة بالمغرب،" دراسة مقدمة للمنتدى السنوي السابع للجمعية السعودية للإعلام و الاتصال، (الرياض، أبريل 2016).

4. بومشطة نوال،" المعالجة الإعلامية لانخفاض أسعار البترول في المواقع الإلكترونية للفضائيات الإخبارية الجزيرة نث والعربية نث، منتدى الإعلام والاقتصاد،تكامل الأدوار في خدمة التنمية السعودية"، ( جامعة الشهيد محمد العربي بن مهيدي، أم البواقي،2016).

5. سمير مربوحي،" الفساد وآليات مكافحته على ضوء النصوص النظرية و العوائق التطبيقية" ملتقى حول الفساد وآليات معالجته، (جامعة بسكرة، 2012 ).

***المواقع الإلكترونية:***

1. http://www.aleqt.com/2009/05/14/article-228324.html
2. http://aklamhadfe1.blogspot.com/2016/11/blog-post_1.htm
3. http://asahnetwork.org
4. http://elphbologs.com/posth
5. http://temmaryoucef.ab.ma/158509.htm
6. http://www.elbilad.net/article/detail?id=79989
7. https ://www.djziaress.com/alahrar/19804
8. https://books.google.dz/books?id=hd2sDQAAQBAJ&printsec=frontcover&hl=fr#v=onepage&q&f=false
9. https://www.ennaharonline.com/تكلفةلطريق-السيار-شرق-غرب-تجاوزت-19-مل
10. https://www.sasapost.com/the- largest-corruption-case-in-algeria/

11. www.elchouroukonline.com
12. http://www.alukah.net/culture/0/82373.

## قائمة جداول الدراسة التحليلية:


| رقم الجدول | عنوان الجدول | رقم صفحة الجدول |
|---|---|---|
| 01 | يوضح أعداد العينة محل الدراسة. | 96 |
| 02 | يوضح المواضيع الرئيسية الخاصة بالفساد الاقتصادي. | 97 |
| 03 | يوضح المواضيع الخاصة بالتهريب ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي. | 98 |
| 04 | يوضح المواضيع الخاصة بالتزوير ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي. | 99 |
| 05 | يوضح المواضيع الخاصة ببيع الممنوعات ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي. | 99 |
| 06 | يوضح المواضيع الخاصة بالنصب و الاحتيال ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي. | 100 |
| 07 | يوضح المواضيع الخاصة بالغش ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي. | 101 |
| 08 | يوضح المواضيع الخاصة بالاعتداء على الممتلكات ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي . | 102 |
| 09 | يوضح أهداف المعالجة الإعلامية لقضايا الفساد الاقتصادي. | 103 |
| 10 | يوضح الفاعلين ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي. | 104 |
| 11 | يوضح اتجاه جريدة الشروق اليومي ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي. | 105 |
| 12 | يوضح المساحة المخصصة ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي. | 106 |

| | | |
|---|---|---|
| 13 | يوضح القوالب الصحفية المستخدمة ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي. | 106 |
| 14 | يوضح موقع الموضوعات ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي. | 107 |
| 15 | يوضح حجم عناوين الموضوعات ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي. | 108 |
| 16 | يوضح مرافقة الصور للمعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي من عدمها. | 109 |
| 17 | يوضح طبيعة الصور المرفقة بالموضوعات ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي. | 110 |

## قائمة الأشكال البيانية:


| رقم الشكل | عنوان الشكل البياني. | رقم صفحة الجدول |
|---|---|---|
| 01 | يوضح المواضيع الرئيسية الخاصة بالفساد الاقتصادي. | 99 |
| 02 | يوضح أهداف المعالجة الإعلامية لقضايا الفساد الاقتصادي. | 106 |
| 03 | يوضح الفاعلين ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي. | 108 |
| 04 | يوضح اتجاه جريدة الشروق اليومي ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي. | 109 |
| 05 | يوضح القوالب الصحفية المستخدمة ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي. | 111 |

## فهرس الموضوعات

***المحتويات.*** ***الصفحة.***

**الشكر.**

**الإهداء.**

**مقدمة.**

***الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة.***

تمهيد:.....06.

أولا: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها.....07.

ثانيا: أسباب الدراسة.....09.

ثالثا: أهمية الدراسة وأهدافها.....10.

رابعا: تحديد مفاهيم الدراسة.....11.

خامسا: الدراسات السابقة.....15.

سادسا: فرضيات الدراسة.....29.

سابعا: منهج الدراسة وأدواتها.....30.

7-1 منهج الدراسة.....30.

7-2 أدوات الدراسة.....32.

7-2-1 وحدات التحليل.....32.

7-2-2 فئات التحليل.....33.

ثامنا: مجتمع البحث وعينة الدراسة.....38.

تاسعا: المجال الزمني للدراسة.....42.

***الفصل الثاني: المعالجة الصحفية القضايا الاقتصادية.***

تمهيد:..... 46.

**أولا: نشأة الصحافة الاقتصادية وأهميتها**.....47.

1-1 تعريف الصحافة الاقتصادية.....47.

2-1 نشأة الصحافة الاقتصادية.....49.

3-1 أهمية الصحافة الاقتصادية.....51.

**ثانيا: الصحافة الاقتصادية؛ الوظائف والمستويات والسمات**.....53.

1-2 وظائف الصحافة الاقتصادية.....53.

2-2 مستويات الصحافة الاقتصادية.....54.

3-2 سمات الصحافة الاقتصادية.....54.

**ثالثا: المحرر الصحفي؛ الوظائف والسمات**.....55.

1-3 تعريف المحرر الاقتصادي.....55.

2-3 وظائف المحرر الاقتصادي.....55.

3-3 سمات المحرر الصحفي.....56.

**رابعا: الصحافة الاقتصادية في الجزائر**.....57.

1-4 واقع الصحافة الاقتصادية في الجزائر.....57.

2-4 مشاكل الصحافة الاقتصادية في الجزائر.....58.

3-4 تفعيل دور الصحافة الاقتصادية في الجزائر.....59.

***الفصل الثالث: دور وسائل الإعلام في معالجة قضايا الفساد الاقتصادي.***

تمهيد:.....64.

أولا: واقع الفساد الاقتصادي في الجزائر.....65.

ثانيا: دور وسائل الإعلام في كشف قضايا الفساد الاقتصادي.....67.

ثالثا: دور وسائل الإعلام في مكافحة قضايا الفساد الاقتصادي.....70.

رابعا: أهم قضايا الفساد الاقتصادي في الجزائر.....73.

1-4 قضية بنك خليفة.....73.

2-4 قضية سونطراك.....74.

3-4 قضية الطريق السيار شرق-غرب.....75.

## ***الفصل الرابع: المقاربة النظرية.***

تمهيد.....79.
أولا: نظرية تحليل الإطار الإعلامي.....80.
1-1 تعريف الإطار الإعلامي.....80.
2-1 نشأة نظرية تحليل الإطار الإعلامي.....81.
3-1 فرضيات نظرية تحليل الإطار الإعلامي.....83.
ثانيا: عناصر؛ مراحل؛ السمات والأنواع.....84.
1-2 عناصر الإطار الإعلامي.....84.
1-1-2القائم بالاتصال.....84.
2-1-2 المحتوى.....84.
3-1-2 المتلقي.....84.
4-1-2 الثقافة.....84.
2-2 مراحل عملية التأطير الإعلامي.....85.
3-2 سمات تشكيل الإطار الإعلامي.....86.
4-2 أنواع الأطر الإعلامية.....87.
1-4-2 إطار الصراع.....87.
2-4-2 إطار الاهتمام الإنساني.....88.
3-4-2 إطار النتائج الاقتصادية.....88.
4-4-2 إطار المسؤولية.....88.
5-4-2 إطار المبادئ الأخلاقية.....89.
ثالثا: النماذج التفسيرية لنظرية تحليل الإطار الإعلامي والانتقادات الموجهة لها.....89.
1-3 النماذج التفسيرية لنظرية تحليل الإطار الإعلامي.....85.

3-1-1 نموذج روبرث إنتمان Robert Entman.....90.
3-1-2 نموذج بان وكوسيكي Pan & Kosicki.....90.
3-1-3 نموذج شوفيل Scheufel.....91.
3-2 الانتقادات الموجهة لنظرية تحليل الإطار الإعلامي.....91.
3-3 الاستفادة من نظرية تحليل الإطار الإعلامي.....92.

***الفصل الخامس: معالجة جريدة الشروق اليومي لقضايا الفساد الاقتصادي.***

تمهيد.....96.
أولا: البيانات الخاصة بالوثيقة.....97.
1-1 أعداد العينة محل الدراسة.....97.
1- 2 عدد المواضيع.....98.
ثانيا: تفريغ البيانات الخاصة بفئات المضمون (كيف قيل)؟.....98.
2-1 المواضيع الرئيسية الخاصة بالفساد الاقتصادي.....98.
2-2 المواضيع الخاصة بالتهريب ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي.....99.
2-3 المواضيع الخاصة بالتزوير ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي.....100.
2-4 المواضيع الخاصة ببيع الممنوعات ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي.....101.
2-5 المواضيع الخاصة بالنصب والاحتيال ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي...102.
2-6 المواضيع الخاصة بالغش ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي.....103.
2-7المواضيع الخاصة بالاعتداء على الممتلكات ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي.....104.
2-8 أهداف المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي.....105.
2-9 الفاعلين ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي.....107.
2-10 اتجاه جريدة الشروق اليومي ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي.....108.
ثالثا: تفريغ البيانات الخاصة بفئات الشكل (كيف قيل)؟.....110.
3-1 يوضح المساحة المخصصة ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي.....110.

2-3 القوالب الصحفية المستخدمة ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي.....110.

3-3 موقع الموضوعات ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي.....112.

4-3 حجم عناوين الموضوعات ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي.....113.

5-3 مرافقة الصور للمعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي من عدمها.....114.

6-3 طبيعة الصور المرفقة بالموضوعات ضمن المعالجة الصحفية لقضايا الفساد الاقتصادي.....115.

رابعا: عرض وتفسير النتائج.....116.

1-4 النتائج العامة للدراسة.....116.

2-4 نتائج الدراسة بحسب الفرضيات.....118.

خامسا: التوصيات.....119.

❖ **الخاتمة**.....122.

❖ **قائمة الملاحق**.....126.

❖ **قائمة المصادر والمراجع**.....134.

❖ **قائمة جداول الدراسة التحليلية**.....141.

❖ **قائمة الأشكال البيانية**.....143.

❖ **فهرس الموضوعات**.....144.

❖ **ملخص الدراسة.**

**ملخص الدراسة:**

ارتأينا في هذا البحث إلى معرفة العلاقة بين المعالجة الصحفية والفساد الاقتصادي في الجزائر ودور الصحف في التعبير عن هذه الظاهرة، وكذلك التعرف على الطرق الإعلامية التي تعالج بها مثل هذه المواضيع في الإعلام، وتحليلها وتفسيرها ووصفها من خلال دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي عبر مجموعة من الأسئلة والفرضيات التي نحاول من خلالها الإجابة على مشكلة الدراسة، بحيث قمنا بطرح التساؤل الرئيسي الآتي: كيف عالجت جريدة الشروق اليومي ظاهرة الفساد الاقتصادي في الجزائر؟..، معتمدين على العينة الدورية المنتظمة(الأسبوع الاصطناعي) في اختيار العينة محل الدراسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم بالوصف الدقيق للظاهرة أو المشكلة المراد بحثها واعتمادا على أسلوب تحليل المحتوى كأداة لجمع البيانات، إلى جانب استمارة تحليل المحتوى ومن أهم النتائج المتوصل إليها هو أن جريدة الشروق اليومي تهدف بالدرجة الأولى من خلال معالجتها لقضايا الفساد الاقتصادي إلى الإعلام والإخبار بموقف حيادي وبموضوعية، مستخدمة قالب الخبر الصحفي في معالجة هذه القضايا.

**Abstract**

In this paper, we examined the relationship between press treatment and economic corruption in Algeria and the role of newspapers in expressing this phenomenon, as well as identifying, analyzing, interpreting and describing the media ways in which these issues are dealt with in the media. Also, we tackled a hypotheses by which we tried to answer the problem of the study, so we asked the main question: How did Al-Shorouk daily deal with the phenomenon of economic corruption in Algeria ?, based on the regular periodic sample (the artificial week) the analytical descriptive approach that describes the phenomenon or the problem to be examined, and the method of analyzing the content as a tool for data collection, along with the content analysis form. The most important findings are that daily newspaper aims primarily by addressing the issues of economic corruption to the media and impartiality and objectivity using the press release template to address these issues.